جامعة 8 ماي 1945 – قالمة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

رقم التسجيل:.....

الرقم التسلسلي:.....

القضية الصحراوية، المأزق ورهانات حلها

مذكرة مكملة للحصول على درجة الماستر في العلوم السياسة
تخصص: العلاقات الدولية والدراسات الأمنية

إعداد الطالب:
– محمد جمال أحمد فال

إشراف الأستاذ
– مزيان رياض

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
حميداني سليم		8 ماي 1945	رئيسا
مزيان رياض		8 ماي 1945	مشرفا ومقررا
دندان عبد الغاني		8 ماي 1945	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية:2016–2017

جامعة 8 ماي 1945 – قالمة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

رقم التسجيل:.....

الرقم التسلسلي:.....

القضية الصحراوية، المأزق ورهانات حلها

مذكرة مكملة للحصول على درجة الماستر في العلوم السياسة
تخصص: العلاقات الدولية والدراسات الأمنية

إعداد الطالب:
– محمد جمال أحمد فال

إشراف الأستاذ
– مزيان رياض

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
حميداني سليم		8 ماي 1945	رئيسا
مزيان رياض		8 ماي 1945	مشرفا ومقررا
دندان عبد الغاني		8 ماي 1945	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية:2016–2017

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله عز وجل القائل:

" ولئن شكرتم لأزيدنكم "

اللهم نحمدك حمداً يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك أن وفقتنا للقيام بهذا العمل ويسرت لنا سبيل انجازه بمنة وبفضل منك.

و يقول صلى الله عليه وسلم:" من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

أتقدم بتقديري واحترامي وتشكراتي الخالصة للأستاذ المشرف مزيان رياض لقبوله الإشراف على رسالتي، والذي طالما حرص على توجيهي والشكر موصول إلى كل الأساتذة الفاضلين في قسم العلوم السياسية، على كل الدعم الذي قدموه لنا طوال تلك السنوات.

وأختم شكري إلى جميع الطلبة الصحراويين الدارسين في جامعة قالمة "8ماي 1945" وخاصة الأخوة و الأصدقاء: سلامو عثمان و سيداحمد عبد الله "الراغب" و محمد عبد الفتاح ،إقراراً بالجميل و الصبر معي حتى أنتهي من إعداد هذه المذكرة

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة.

إهداء

إلي كل من أضاء بعلمه عقل غيره

أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه

فأظهر بسماحته تواضع العلماء

وبرحابته سماحة العارفين.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أبي الذي لم يبخل علي يوماً بشيء

وإلى أمي التي ذودتني بالحنان والمحبة

أقول لهم: أنتم وهبتموني الحياة والأمل والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة

وإلى إخوتي وأسرتي جميعاً

ثم إلى كل من علمني حرفاً أصبح سنا برقه يضيء الطريق أمامي.

خطة الدراسة

مقدمة عامة:

الفصل الأول: التطور التاريخي للنزاع المغربي الصحراوي

المبحث الأول: الصحراء الغربية في أبعادها الجغرافية والاقتصادية والتاريخية

المطلب الأول: المعطيات الجغرافية والاقتصادية

الفرع الأول: العمق الاستراتيجي والجغرافي

الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية لمنطقة الصحراء الغربية

المطلب الثاني: البعد التاريخي والسياسي لقضية الصحراء الغربية

الفرع الأول: جيونولوجية النزاع المغربي الصحراوي

الفرع الثاني: الأبعاد السياسية للنزاع الصحراوي

المبحث الثاني: مراحل النزاع في الصحراء الغربية

المطلب الأول: قضية الصحراء الغربية قبل العام: 1975

الفرع الأول: الصحراء الغربية قبل الاحتلال الاسباني وعلاقتها بالأقاليم المجاورة

الفرع الثاني: التواجد الاستعماري، أسبابة وسياسته التوسعية في المنطقة

المطلب الثاني: خروج الاحتلال الإسباني وبداية الغزو المغربي لمنطقة الصحراء الغربية بعد العام: 1975

الفرع الأول: اتفاقية مدريد الثلاثية

الفرع الثاني: الأطماع المغربية في الصحراء وسياسة التوسع (المسيرة الخضراء)

الفرع الثالث: قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وبداية المقاومة الصحراوية

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: تداعيات النزاع المغربي الصحراوي

المبحث الأول: التعريف بالنزاع المغربي الصحراوي وطبيعته القانونية

المطلب الأول: ماهية النزاع على الصحراء الغربية

الفرع الأول: الخلفية التاريخية للنزاع البيني المغربي–الصحراوي

الفرع الثاني: مواقف الأطراف الفاعلة في النزاع

الفرع الثالث: النزاع بين الخصوصية الصحراوية والادعاء المغربي

المطلب الثاني: البعد القانوني للنزاع المغربي الصحراوي

الفرع الأول: موقع محكمة العدل الدولية من النزاع

الفرع الثاني: الجدل القانوني حول مسألة الاعتراف بالصحراء الغربية

المبحث الثاني: الجدال الدولي حول النزاع المغربي الصحراوي

المطلب الأول: النزاع المغربي الصحراوي في أروقة الأمم المتحدة

الفرع الأول: القضية الصحراوية على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة
الفرع الثاني: القضية الصحراوية على مستوى مجلس الأمن الدولي
المطلب الثاني: القضية الصحراوية والمنظمات الإقليمية والقارية
الفرع الأول: على المستوى للأفريقي
الفرع الثاني: على مستوى جامعة الدول العربية
الفرع الثالث: على مستوى الاتحاد الاوروبي
خلاصة الفصل:
الفصل الثالث: المسارات والحلول الممكنة لتسوية النزاع في الصحراء الغربية
المبحث الأول: الحلول الدولية المقترحة لتسوية النزاع في الصحراء الغربية
المطلب الأول: مخطط السلام الأممي في الصحراء الغربية
الفرع الأول: محتوى مخطط التسوية
الفرع الثاني: البعثة الأممية لتنظيم الاستفتاء (المينورصو) كآلية لتنفيذ المخطط
الفرع الثالث: مواقف أطراف النزاع من خطة التسوية الأممية
المطلب الثاني: عوائق تطبيق مخطط الأمم المتحدة للتسوية في الصحراء الغربية
الفرع الأول: إشكالية تحديد هوية الناخبين
الفرع الثاني: تمسك المغرب بمبدأ الوحدة الترابية والسلامة الإقليمية
المبحث الثاني: الحلول المختلفة لتسوية النزاع في الصحراء الغربية
المطلب الأول: مشاريع جيمس بيكر (دبلوماسية اللادبلوماسية)
الفرع الأول: اتفاقية هيوستن بالولايات المتحدة الامريكية
الفرع الثاني: فكرة الاتفاق الإطار (مشروع بيكر الأول)
الفرع الثالث: مخطط التسوية (مشروع بيكر الثاني)
المطلب الثاني: حلول الأطراف المتنازعة المقدمة لتسوية النزاع
الفرع الأول: الحكم الذاتي الموسع كآلية لتسوية النزاع (المغرب)
الفرع الثاني: الاستفتاء كآلية لتسوية النزاع (البوليساريو)
الفرع الثالث: خيار اللجوء إلى القوة للحق في تقرير المصير
خاتمة عامة
قائمة المصادر والمراجع

مقدمة عامة

مقدمة عامة

تشكل الصحراء الغربية ثقلا استراتيجيا من حيث الموقع الجغرافي والمكونات الطبيعية وذلك من خلال موقع جغرافي يربط إفريقيا بأوروبا، وشواطئ غنية بمختلف أنواع الأسماك وثروات معدنية وباطنية ثمينة، المحفز الرئيسي لمختلف الأطماع العسكرية – الاستعمارية– التي عرفها الإقليم، ومن هنا انطلقت الحملة الاسبانية إلى جزر الكناري القريبة من سواحل الصحراء الغربية لبسط الحماية الاسبانية على إقليم الصحراء الغربية ابتداء من 1884. [1]

لقد كان لانسحاب المستعمر الاسباني من إقليم الصحراء الغربية سنة 1975 بعد أن احتله لمدة 91 سنة دون إجرائه لإستفتاء تقرير المصير كما كان مقررا، بداية لحرب طويلة بين المغرب وجبهة البوليساريو[2]، فالمملكة الغربية تعتبر إقليم الصحراء الغربية امتدادا طبيعيا لترابها مستندتا في ذلك حجج تاريخية واجتماعية– سيأتي التفصيل فيما بعد– أما جبهة البوليساريو فهي تطالب بإستقلال الإقليم وإعطاء الشعب الصحراوي حقه في تقرير المصير، معتمدة على لوائح القانون الدولي ومختلف القرارات التي أصدرتها منظمة الأمم المتحدة في هذا الشأن، لقد نجحت هذه الأخيرة في جمع الطرفين المتنازعين حول طاولة الحوار في

(1)أعلنت اسبانيا على، إقليم الصحراء الغربية(السياقية الحمراء ووادي الذهب) ابتداء من سنة 1884 بعد خوضها عدة معارك ضد القبائل الصحراوية انظر:البشير الخليل احمد.نظرة حول تاريخ الصحراءالغربية، مجلة 1ماي ، العدد8 ، 2

(2)البوليساريو هي اختصار الأحرف الأولى باللغة الاسبانية للجبهة الشعبية لتحرير السافية الحمراء ووادي الذهب (ferente. Poblar lebertad sagya el hamra rio de oro))

وقت سابق، وتمكنت من خلال هذا الإجتماعات إلى الوصول إلى نتيجتين تحت اسم مخطط التسوية:

- وقف إطلاق النار بين الطرفين في 1991.
- تنظيم استفتاء تقرير المصير.

لكن اليوم وبعد مرور مدة معتبرةمن عرض النزاع على المنتظم الدولي وتعاقب أربعة أمناء عامين، ستة مبعوثين خاصين للأمين العام وإصدار أكثر من خمسة وعشرين قرار حول النزاع المغربي الصحراوي، لم يتوصل الطرفان المتنازعان إلى حل نهائي.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة كمحاولة للوقوف عند الأسباب والعوامل الرئيسية التي جعلت منظمة الأمم المتحدة لا تتوصل إلى تمكين شعب الصحراء الغربية من تقرير مصيره عن طريق إحدى الوسائل التي يقررها القانون الدولي لفائدة الشعوب التي كانت تعيش تحت قهر الاستعمار، وهي الاستفتاء.

أسباب اختيار الموضوع:

تعود الأسباب التي جعلتني أبحث في هذا الموضوع المتعلق بالنزاع المغربي الصحراوي على إقليم الصحراء الغربية، إلى دوافع ذاتية بالدرجة الأولى، وذلك مرده أنني أنتمي لهذا الإقليم الذي ما زال ينتظر أن يقرر مصيره، وبحكم مواصلة العمل على مستوى الماستر، وباعتبار أنني قمت بإعداد الكثير من البحوث السابقة حول موضوع النزاع على الصحراء الغربية، اخترت أن أكون طالب علم وصاحب قضية،هذه القضية

التي بذل الصحراويين أنفسهم وأموالهم من أجل تحقيق إرادتهم السياسية، والكشف عن عدالة القضية الصحراوية.

أما الدوافع الموضوعية فتتلخص في كون النزاع المغربي الصحراوي له أبعاد أخرى وطنية وإقليمية، فالاهتمام بالموضوع هو ضرورة يفرضها تواجد النزاع على الحدود الجزائرية وتواجد آلاف الصحراويين في مخيمات تندوف الجزائرية، ما يعطى للجزائر دور رئيسي في سياقة حل لهذا الصراع الذي عمر طويلا، وباعتبار ذلك النزاع على الصحراء الغربية يقف عائقا أمام مسار الاتحاد المغاربي، الذي أصبح ضرورة إستراتيجية تفرضها المعطيات الدولية الراهنة، ناهيك عن أن عدم الإسراع في إيجاد حل لهذا النزاع، أضحى يشكل تهديدا بالعودة إلى استعمال السلاح.

أهداف الدراسة:

تحاول الدراسة تقديم رؤية تحليلية لقضية الصحراء الغربية، حيث يتداخل في القضية البعد التاريخي والقانوني والسياسي، وخصوصية المنطقة الصحراوية، ويمكن القول إن قضية الصحراء الغربية حالت دون تحقيق الوحدة المغاربية المنشودة بين دول المغرب العربي، وبالتالي فإن الاهتمام بهذا النزاع من قبل الباحثين سوف يساهم في بلورة حل معين أو على الأقل التعريف بهذا النزاع حتى تتضح الصورة جيدا، وليس كما يراد لها أن تكون[1].

(1)الشامي علي، الصحراء الغربية وعقدة التجزئة في الوطن العربي، (دار الكلمة والنشر، بيروت، 1980)، 37.

كما يمكن إدراج هدف رئيسي ومهم لدراسة هذا الموضوع وهو أن منظمة الوحدة الإفريقية أو الاتحاد الإفريقي حاليا هي منظمة تجمع كل دول إفريقيا والصحراء الغربية هي عضو كامل الحقوق في هذه المنظمة الإفريقية، وهذا ما لا تريده الجارة المغرب، وسعت دوما لتفكيك الصف الإفريقي حول من يؤيد تواجد هذا العضو ومن يعارض وخصوصا بعد انضمام هذه الاخيرة للاتحاد الافريقي، مما يجعل المنظمة والعمل الإفريقي مقسما، وبالتالي فإن تسوية النزاع المغربي الصحراوي سيرجع المياه إلى مجاريها وسيؤدي ربما إلى التسريع بفاعلية ومكانة إفريقيا في النظام العالمي القائم.

الدراسات السابقة:

بداية يمكن القول أن نزاع الصحراء الغربية كان مجالا لعدة بحوث ودراسات أكاديمية، عالجت النزاع من عدة زاويا سواء على المستوى الإقليمي او الدولي وبما أن موضوع الدراسة يتعلق بالتعريف بالقضية الصحراوية ورهانات حلها، نكتفي بتقديم بعض الدراسات والبحوث السابقة والتى لها ارتباط بالموضوع

الدراسة الأولى هي للأستاذ عبد النبي مصطفى تحت عنوان:

" **إستفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية**": [1]

تناولت هذه الدراسة موضوع تقرير المصير من الناحية القانونية، وأعطت لمحة عن هذا المبدأ الدولي في أقاليم عدة ثم تطبيقها عليه، وركزت على الجانب القانوني للنزاع في

([1])عبد النبي مصطفى، استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2014/2013)، 12

الصحراء الغربية، كما أن هذه الدراسة أشارت بالتفصيل إلى مخطط التسوية الذي جاءت به منظمة الأمم المتحدة بعد وقف إطلاق النار بين الطرفين، إذا اعتبرت أن المشكل الرئيسي وراء تعثر مهام هذه التسوية هو مشكلة تحديد الهوية، هوية الناخبين في الإستفتاء، وانتهت الدراسة بسرد بعض الحلول المطروحة لتسوية النزاع، والتى كان اخرها اطروحة الحكم الذاتي التى جاء بها المغرب في 2007، والتي نسقت كل الجهود الماضية وجعلت من المغرب الوريث الشرعي للإقليم وبالتالي أقصى ما يمكن أن يعطيه هو الحكم الذاتي للصحراويين.

- الدراسة الثانية هي للأستاذ محمد السالم الصوفي، تحت عنوان:

" **أزمة الصحراء الغربية تطورها السياسي والاجتماعي والتاريخي، مقاربة للنزاع من النشأة إلى عتبة التسوية**"[1]

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات التي تناولت الجانب الجغرافي والاجتماعي لنزاع الصحراء الغربية، إذ قسم الباحث دراسته إلى عدة فصول بدأ بفصل تمهيدي عن إقليم الصحراء الغربية ومكانته الجغرافية والإستراتيجية كما أنه عرج على فصل مهم وهو التركيبة الاجتماعية والسكانية للصحراويين مع ذكر أسماء القبائل الصحراوية وهي دراسة نوعية نظرا لقلة البحوث في هذا المجال، كما أنه اختتم دراسته على الحلول المقترحة لتسوية

(1) محمد سالم الصوفي ، أزمة الصحراء الغربية، (المركز الموريتاني للدراسات والإعلام، نواكشوط، 2005)، 5

النزاع مع تركيزه على الطرف الموريتاني في النزاع بإعتباره شارك في الحرب على إقليم الصحراء الغربية عقب اتفاقية مدريد 1975.

إشكالية الدراسة:

إن النزاع المغربي الصحراوي على إقليم الصحراء الغربية، يعتبر من أعقد النزاعات في العالم، نظرا لتشبث كل طرف بما يراه هو مناسب وفي صالحه، لقد دام هذا النزاع بين جبهة البوليساريو والغرب أكثر من 15 سنة (1975-1991) انتهى بقبول طرفي النزاع بمجموعة من مقترحات لتسوية النزاع، أضحت تسمى بمخطط التسوية الأممي، بينما امتدت فترة الحلول السياسية والسلمية أكثر من 25 سنة (1991- إلى اليوم)، لكن بعد مرور كل هذه الفترة على اعتماد المخطط ودخوله حيز التنفيذ، لم يتمكن شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه في تقرير المصير، ومن ثم فالإشكالية القائمة تتمثل في:

ما هي الطبيعة القانونية للنزاع المغربي الصحراوي؟ وهل العقبات التي تواجه هذه القضية جعلت منها واقعا لا مستقبل له؟

- ومن خلال طرح الإشكالية الرئيسية للبحث، يمكن أن تتفرع منها عدة تساؤلات فرعية وهي كالتالي:

- ما هي الحقبات الاستعمارية التي تعرض لها إقليم الصحراء الغربية؟ وكيف تعاملت المنظمات الدولية معها؟

- ما هي الحجج التي يستند إليها المغرب في ضم الصحراء الغربية إليه؟

- وهل توجد روابط سيادة بين الإقليم من جهة والمغرب من جهة أخرى؟

- ما هي الأسباب والعقبات التي واجهت أعمال مخطط التسوية ؟ وما الحلول المقترحة لتجاوز هذه العقبات؟

- وعليه وبناء على ما سبق من تساؤلات نسوق الفرضيات التالية:

- القضية الصحراوية هي قضية تصفية استعمار يجب أن يطبق عليها القرار الأممي رقم 1514 القاضي بحق الشعوب في تقرير مصيرها.

- بعد إعلان المحكمة الدولية عن رأيها الاستشاري في نوفمبر 1975، أعرب الملك المغربي الحسن الثاني عن سعادته البالغة بهذا الحكم الايجابي الذي يعترف بوجود روابط قانونية بين المغرب وبين سكان الصحراء الغربية، تحت حجة (البيعة) الذي هو نوع من الولاء كما يشرحه المغاربة،كان قائما بين القبائل الصحراوية وبين سلطان المغرب، وهو مستمد –حسبهم– من جوهر الشريعة الإسلامية ومن الأعراف والتقاليد التي تتركز عليها الدولة المغربية.

- منذ أن بدأت الأمم المتحدة تتناول القضية الصحراوية في 1965 إلى اليوم لم تكن الامم المتحدة جادة في المهمة الموكلة لها في الصحراء الغربية بل خيبت أمال الشعب الصحراوي في الاستفتاء الاسباني 1975، إلى مخطط التسوية الأخير الذي يطرح هو الآخر العديد من الأسئلة، التي تجعلنا نشكك في توجهات الأمم المتحدة التي أصبحت وسيلة برغماتية تتخذها الدول القوية لتحقيق مصالحها الشخصية.

المناهج المتبعة في الدراسة:

لمعالجة الإشكالية الرئيسية المطروحة وبقيت التساؤلات الفرعية اعتمدت في بحثي على المنهج التاريخي خصوصا في الفصل الأول عندما تعرضت لبعض المعطيات التاريخية لتطور التاريخي لنزاع الصحراء الغربية.

كما استخدمت المنهج التحليلي عند عرض وقائع النزاع في الفصل الثاني وخصوصا مع تعاطي قرارات المحكمة الدولية، وكيف فسر كل طرف القرار الاستشاري للهيئة الدولية حسب ما يراه مناسب، وكيف جاء القرار نفسه باعتباره فضفاضا جدا.

واستخدمت أيضا المنهج الاستقرائي القائم خصوصا مع قرارات مجلس الأمن التي أكدت على حق شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره، وفي الأخير تم استخدام المنهج المقارن عندما عرضت بعض المقاربات بين مختلف المقترحات التي عرضتها منظمة الأمم المتحدة على طرفي النزاع للوصول إلى حل نهائي.

هيكل الدراسة:

تقتضي الإجابة عن مختلف التساؤلات التي تطرحها هذه الدراسة اعتماد خطة مفصلة وشاملة، إذ تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول بالنسبة للفصل الأول تحدثت فيه عن الأهمية الاستراتيجية للإقليم وذلك من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقسمنا هذا الفصل إلى مبحثين في كل مبحث مطلبين وفرعين.

أما الفصل الثاني فلقد اخترت له عنوان النزاع المغربي والصحراوي، والأصداء الدولية، باعتبار أن بداية نشأة النزاع هي السبب في عرض القضية الصحراوية على المحافل الدولية، وقسمناه إلى مبحثين في كل مبحث مطلبين وفرعين، مراعين التجانس والتناسق الشكلي والموضوعي.

أما الفصل الثالث فتعرضنا إلى الحلول والرهانات التي تقف كعقبة أمام تسوية هذا النزاع، وقمنا بسرد مجموعة من المقترحات التي جاءت بها الأمم المتحدة باعتبارها راعية النزاع وحامية السلم الدولي، لا سيما أنها تتعامل مع إقليم أدرج ضمن آخر الأقاليم التي مازالت تعاني من الاستعمار رغم الجهود الدولية المختلفة، أملين أن يكون قد ألممنا بالموضوع قدر الإمكان رغم ما أعاقنا من صعوبات إلا أننا حاولنا دراسة الموضوع.

الفصل الأول:
التطور التاريخي للنزاع المغربي الصحراوي

يشكل النزاع الدائر بين المغرب وجبهة البوليساريو للسيطرة على إقليم الصحراء الغربية – المستعمرة الإسبانية السابقة– تعتبر من بين قضايا القارة الإفريقي، النزاع الأطول والأهم، تلك المشكلة العائدة في أصولها إلى الحقبة الاستعمارية، لا تزال تنتظر الحل النهائي من قبل الأمم المتحدة، وكان أبرز ما حققته المنظمة الأممية في مسماها السلمي بالصحراء الغربية تمكنها في العام 1991 من إقناع الطرفين المتحاربين بوقف إطلاق النار، واستمر التزامها به قائما حتى الآن.

هذا وقد كانت التنازع بين المغرب والبوليساريو قد اندلعت في العام 1975 على إثر انسحاب الاسبان من الصحراء الغربية، تلك البقعة الصحراوية من الأرض يعتبرها المغرب جزء لا يتجزأ من ترابه الوطني، بينما تتمسك البوليساريو – حركة التحرير الوطني– بملكيتها لها، وتطالب باسم سكانها الأصليين بالاستقلال وتقرير المصير، طبقا للقرار الأممي 1514 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1960، والقاضي بمنح الاستقلال التام للبلدين والشعوب المستعمرة[1]، بالتالي ومن خلال هذا الفصل الأول حاولت تقديم تعاريف عن منطقة الصحراء الغربية وتناولت فيه بالتفصيل الموقع، المساحة، والقيمة الإستراتيجية والاقتصادية للمنطقة، ثم عرجت فيه على الفترات الزمنية التي مر عليها النزاع، بعدها فصلت في أهم المحطات التاريخية في تسلسل زمني واضح، يعطي للقارئ نظرة أولية عن هذا النزاع الذي عمر طويلا بين المغرب والبوليساريو على إقليم الصحراء الغربية، وذلك من خلال مبحثين رئيسيين.

(1) طاهر مسعود، نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو، (دمشق دار المختار، 1998)، 7.

يستمد نزاع الصحراء الغربية جذوره من مشاكل رسم الحدود التي تركتها الدول المستعمرة والتي مازالت عالقة إلى يومنا هذا مثل ما كان عليه الحال عليه الحال بين الجزائر والمغرب[1]، وما كان عليه لهذا الأخير من أطماع في ضم موريتانيا.

تعتبر بداية القرن 15، هي البادية الفعلية لظاهرة الاستعمار، حيث قامت أوروبا بمحاولات استكشافية، استهدفت مناطق عديدة في العالم وخاصة في إفريقيا، بعدما تحولت تلك الحملات الاستكشافية إلى أطماع استعمارية واستخدمت الدول الأوربية القوة العسكرية في الاستيلاء على تلك المناطق وبدأت من ذلك الحين نهب ثرواتها الطبيعية، وكان من نتائج الحملات ظهور مستعمرات جديدة على امتداد المحيط الأطلسي، حيث تسابقت الدول الاستعمارية إلى تقسيم مناطق النفوذ في شمال وشمال غرب إفريقيا وكانت الصحراء بحكم موقعها الإستراتيجي محل التنافس بين الدول الاستعمارية مما اضطر البرتغاليين إلى التخلي في النهاية عن الصحراء الغربية لصالح إسبانيا[2].

ومنذ منتصف القرن العشرين، اشتدوا تصاعد الكفاح المسلح ضد الدول المستعمرة حيث خاض جيش التحرير والمقاومة القبلية حرب مقاومة شديدة، وخلال نفس القرن تقلصت منطقة النفوذ الإسباني على إقليم الصحراء الغربية بقسيمتها: السافية الحمراء ووادي الذهب، إلا أنها في الوقت ذاته قد عمدت إلى اتخاذ خطوات ترمي إلى فصل الصحراء الغربية بشكل نهائي، وعلى الرغم من أن إسبانيا اضطرت في النهاية إلى تسليم

(1) توني هو دجس، الصحراء الغربية: أسباب روهانات حرب في البيداء، تر، دومنيك كوكلار (باريس منشورات لارماتان، 1987)، 189.

(2) محمد سالم الصوفي، المرجع السابق، 39.

لسكان الصحراء الغربية بحقهم في تقرير المصير، فمع ذلك ظلت تسعى إلى حصول الإقليم على شكل من أشكال الحكم الذاتي على أن تستمر محتفظة بسيطرتها الاقتصادية عليه، وهو ما زاد عمق المشكلة وحدة التوتر بين كل من المغرب والجزائر [1]، وهو ما أوصل المنطقة في بعض مراحل تاريخها اللاحق في منتصف السبعينيات إلى صدمات مسلحة بسبب الأهمية البالغة للصحراء الغربية لدى كل طرف من الأطراف الإقليمية المحيطة بها.

لقد شهدت السنوات الأولى من استقلال المغرب، تعاونا كبيرا بين السلطة الحاكمة في المغرب المخزن[2] وبين حزب الاستقلال[3]، الذي قد كان قد حدد برنامجه وأهدافه في إقامة المغرب الكبير، على أن يمتد حتى حوض نهر السنغال (يشمل كل الصحراء الغربية وموريتانيا) وقد قام المغرب بعمليات العسكرية مسلحة لاستعادة أراضي السافية الحمراء ووادي الذهب والمناطق الشمالية من موريتانيا، ولكن القوات الفرنسية والإسبانية تمكنت من إيقاف تلك الهجمات، وترتب عن ذلك تنازل إسبانيا عن المناطق ذات الأهمية الاقتصادية المحدودة، على أن يتغاضى المغرب عن مطالبه في الحقوق الترابية [4] فبعد أن كانت الصحراء الغربية مستعمرة إسبانية حتى عام 1975 قامت هذه الأخيرة بعقد

(1) حرب الرمال 1963 وهي نزاع مسلح بين الجزائر والمغرب على منطقة تندوف وبشار التي كان المغرب يطالب بها.

(2) مصطلح المخزن كان يطلق على السلطان المغربي منذ بداية القرن 16 إلى عهد الاستعمار.

(3) حزب سياسي مغربي يعتبر من أكبر الأحزاب السياسية ومن أبرز رواده علال الفاسي وتعتبر صحيفة (العلم) جريدة حزب الاستقلال ولسان حاله.

(4)احمد فتحي، الساقية الحمراء ووادي الذهب جزء لا يتجزأ من المغرب، الحجج التاريخية والقانونية منشورات جريدة حزب الإستقلال، لجنة الدراسات والنشر، 1976، 7.

اتفاقية مع المغرب وموريتانيا سميت باتفاقية مدريد الثلاثية عام 1975 ثم من خلالها خروج إسبانيا من المنطقة وتقاسم الأطراف الأخرى الكعكة الإسبانية، وفي خضم هذه المستجدات أعلنت جبهة البوليساريو قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في 27 فبراير 1976 وبعدها أعلنت الحرب ضد كل من المغرب وموريتانيا لاسترجاع إقليم الصحراء الغربية وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال هذا الفصل وذلك عن طريق التعريف بإقليم الصحراء الغربية وأهميته الاقتصادية وكذلك من خلال عرض محطات كبرى في تاريخ الصحراء الغربية

المبحث الأول: الصحراء الغربية في أبعادها الجغرافية والاقتصادية والتاريخية

نظرا للموقع الإستراتيجي لإقليم الصحراء الغربية، فقد عرف هذا الإقليم قدوم عدة شعوب إليه من الشمال والجنوب وعبر المحيط الأطلسي ومن الغرب وإفريقيا لكن ظاهر الصحراء الغربية عكس باطنها وهذا ما جعل الأطماع الاستعمارية تتزايد على هذه المنطقة، ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على إقليم الصحراء الغربية من حيث الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية، وكذا الجذور الأولى للنزاع الصحراوي المغربي على منطقة الصحراء الغربية.

لقد أدى اكتشاف المواد ذات الأهمية الاقتصادية في منطقة الصحراء الغربية إلى زيادة حدة النزاع بين الدول الاستعمارية، إلا أنه من خلال عدة اتفاقيات استعمارية تمكنت إسبانيا من فرض سيطرتها الكاملة على منطقة الصحراء الغربية، ولكن بعد استقلال دول

المغرب العربي تحول الصراع الاستعماري على الصحراء الغربية ليكون بين دول إقليمية هي المغرب وموريتانيا[1].

سنحاول تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين في المطلب الأول سنتطرق إلى التعريف بإقليم الصحراء الغربية من حيث الموقع والأهمية الإستراتيجية والاقتصادية بعدها سنعرج في المطلب الثاني على الأبعاد التاريخية والسياسية للنزاع الصحراوي المغربي.

المطلب الأول: المعطيات الجغرافية والاقتصادية

المطلب الثاني: البعد التاريخي والسياسي لقضية الصحراء الغربية

فماهي الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للصحراء الغربية؟

الفرع الأول: القيمة الإستراتيجية والجغرافية:

أولا: الأهمية الجغرافية لإقليم الصحراء الغربية:

تقع الصحراء الغربية[2] في الشمال الغربي لإفريقيا ضمن منطقة المغرب العربي، وتمتد من الطرفاية شمالا إلى لكويرة في أقصى الجنوب المحاذي للأراضي الموريتانية، وتتصل بالمغرب من جهة الشمال وبالمحيط الأطلسي من جهة الغرب وبموريتانيا من جهة الجنوب والجنوب الشرقي وبالجزائر من جهة الشرق، والواقع أن ما يعرف باسم الصحراء الغربية، هو جزء من الفاصل الجغرافي الصحراوي المعروف بالصحراء

(1)محمد بادي ومصطفى الكتاب، النزاع في الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق (بيروت دار المختار للطباعة والنشر، 1998)، 11.

(2) كانت كلمة الصحراء تطلق على أراضي الساقية الحمراء ووادي الذهب من قبل الاستعمار الإسباني، للتقليل من أهمية هذه المنطقة حتى لا تكون محط اهتمام الدول الغربية المحيطة بها.

الكبرى، والذي يفصل شمال القارة الإفريقية عن جنوبها حيث يقال عموما: إفريقيا البيضاء شمال الصحراء وإفريقيا السوداء جنوب الصحراء[1].

ويقع إقليم الصحراء الغربية بين ثلاث دول هي الجزائر وموريتانيا والمغرب بينما يطل هذا الإقليم على المحيط الأطلسي بساحل يمتد لمسافة 1500 كلم وتبلغ مساحة هذا الإقليم حسب المسح الجيولوجي الإسباني 284 ألف كلم^2.

وتقع بين خطي عرض 26 و20 ويمر خط الطول 16 على مدينة الداخلة ثاني أكبر المدن في الصحراء الغربية بالإضافة إلى العيون وبوجدور، أما عن التسميات فإن إطلاق اسم الساقية الحمراء على الإقليم الشمالي من الصحراء الغربية يرجعه الباحثون إلى نهر كان في منطقة يمتد على طول 450 كلم وتتلون مياهه بالأثرية الحمراء التي تحملها من المرتفعات كما أن وادي الذهب وهو الإقليم الجنوبي من الصحراء الغربية أطلقه لبرتغاليين عندما احتلوا المنطقة في منتصف القرن 15 بسبب ما كان مزعوما من وجود معدن الذهب في تربته، وهو زعم لم يثبت لحد الآن[2].

أما المظهر الخارجي والشكل الصحراوي وما احتوى عليه من تشكيلات صخرية مشاهدة في الوقت الراهن فتتكون منطقة الصحراء الغربية من منطقتين جغرافيتين هما: الساقية الحمراء ومنطقة وادي الذهب[3].

(1) محمد سالم الصوفي، المرجع السابق، 10- 11.

(2)إسماعيل معراف، الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ، 1995)، 66.

(2) malak boualera , la question Du sahara occidental et le droit international office des publications, algerie: 1983, 90.

واهم ما يميز الصحراء الغربية هو موقعها الجغرافي والإستراتيجي، فهي تمثل من جهة نقطة اتصال برى بين الجزائر والمغرب وموريتانيا، وتمثل من جهة ثانية نقطة ربط بين إفريقيا وأوروبا عن طريق المحيط الأطلسي، والمنطقة الممتدة من جزر "لاس بالمـــاس" إلى مدينة العيون (أكبر المدن الصحراوية) لم تكن الصحراء الغربية أرضا قاحلـــة، بـــل تعاقبت عليها فترات من الزمن كانت فيها أرضها خصبة ورطبة[1]، تعيش فيهـــا أعـــداد كبيرة من الحيوانات والدليل على ذلك هو المرسوم المحفورة التي اكتشفها علماء الآثـــار والتي تعود إلى الحقبة العصر الحجري، و مهما تكن هوية الشعوب التـــي خلفـــت تلـــك المرسوم فإن حقبة العصر الحجري الأخير في الصحراء الغربية قد انتهت بكارثة بيئيـــة حقيقية، حيث بدأت السهول المعشبة والحيوانات تتلاشى ابتداء من الألفيـــة الثالثـــة قبـــل الميلاد لتختفي نهائيا خلال بضعة قرون مفسحة المجال أمام التصحر والجفاف[2].

وتبدو طبيعة الأرض اليوم في الصحراء الغربية جرداء مرتفعـــة نحـــو الشـــرق والشمال الشرقي، حيث تتكون من أسهل ساحلية، ترتفع تدريجيا كلما اتجهنا للداخل لتشكل هضابا يصل متوسط ارتفاعها إلى ألف قدم فوق سطح البحر، ويزداد الارتفاع كلما اتجهنا جنوبا وشرقا بشكل سلسلة جبلية يصل ارتفاعها إلى 600 متر عند الحـــدود الموريتانيـــة وتنعدم في إقليم الصحراء الغربية الأنهار الدائمة الجريان، ويمثل معدل هبوط الأمطـــار حوالي 50- 120 ملم سنويا، أما الغطاء النباتي فهو متنوع نسبيا ويمكن احصاء اكثر من

(1) ليلى خليل بديع، أضواع وملامح عن الساقية الحمراء ووادي الذهب، (بيروت، دار المسيرة، 1976)، 18.
(2)نفس المرجع، 20.

200نوع من النباتات التي منها ما يبدو ذا أهمية في معالجة بعض الأمراض وأكثر هـذه النباتات انتشار هو شجر أتيل [1]، ونظر لمحدودية الموارد المائية فإن الزراعة في الإقليم هي بالكاد من النوع الذي يقي بالاحتياجات الخاصة بسكان المنطقة، علـى الـرغم مـن اكتشاف بعض مصادر المياه منذ عام 1964[2].

ثانيا: الأهمية الإستراتجية لإقليم الصحراء الغربية:

إن موقع الصحراء الغربية بين المغرب شمالا وموريتانيا جنوبا وساحل طويـل علـى المحيط الأطلسي، جعل لها أهمية إستراتيجية هامة، وما تكالب الاستعمار عليها إلى دليل واضح على ذلك، إذ أن وجوده في هذا الإقليم يمكنه من دراسـته وضـرب التحركـات الشعبية في شمال وغرب إفريقيا، كما يحافظ على وجوده في جزر الكناري، وهذا دون أن ننسى الأهمية التجارية التي كانت تتمتع بها المنطقة، كونها حلقة وصل ما بـين الشـمال والجنوب في تجارة الذهب والرقيق[3]، يتألف إقليم الصحراء الغربية من خمس منـاطق جغرافية وهي:

- إقليم الساقية الحمراء في الشمال، ويعرف أيضا باسم النهر الأحمر، نسبة إلـى نهـر موسمي يجتاز الإقليم لمسافة 600 كيلو متر، ويغذيه عدد من المسيلات المائية تنمو على امتداد المراعي وحقول الذرة الصفراء والشعير، تتبع هذا الإقليم أهم مدينتين في الصحراء الغربية وهما (العيون) العاصمة الإدارية (والسمارة) العاصمة الروحية، تأخذ تضـاريس

(1) أتيل: هو نوع من الأشجار تستعمل للسواك.

(2) ليلى خليل بديع، المرجع السابق، 29.

(3) Ferderic de la chapel, les tekas du sud marocans, itude geagraphique historique et socologique, publication du comite de leafrique,faranca.1934, 87.

الإقليم شكل مرتفعات جبلية تكسو الأشجار أو ديتها ويتوفر على مخزون مهم من الميـــاه الجوفية، إضافة إلى وجود أماكن أثرية نادرة تعود إلى العصور ما قبل التاريخ، ينعم إقليم الساقية الحمراء بالأمطار وغيره ومناخ معتدل تبلغ درجات الحرارة فيه بالمتوسط[1].

- إقليم زمور والذي يقع في الوسط الشرقي للإقليم، وطبيعته جبلية قاسية يسيطر عليه مناخ قاري جاف، تتفاوت فيه درجات الحرارة بشكل حاد، إذ بينما تزيد في النهـــار عن الخمسين درجة مئوية تنخفض في الليل إلى ما دون الصفر.
- إقليم تيرس والذي في الجنوب الشرقي، يمتاز مناخه بأنه شبه صحراوي وطبيعتـــه متباينة، وبعض مرتفعاته جرداء عبارة عن صخور متبعثرة وبعضها الآخر مغطى بالشجيرات، أما وادي الجنة التابع لجبال لغلات فهو كثيف الأشجار.
- إقليم أدرار والواقع في الوسط الغربي، يسوده مناخ قاري شبه صـــحراوي يتشـــكل قسمه الشرقي من سلسلة جبال صخرية يصل ارتفاعها لحوالي 500 متر، وتخلـــوا مناطق الغرب من كافة مظاهر الحياة، وليس فيها شيء سوى أحجار الكوراتز.
- إقليم الساحل، شريط ساحلي طوله حوالي 1200 كيلومتر، يحاذي شاطئا وعرا كثيرا الخلجان، تتموضع على امتداد سبخات الملح يتمتع هذا الإقليم بجو معتدل – رطب– وتغطى كثبان الرمل مساحات واسعة من جزئه الغربي، بينما ترتفع الجبال في جزئه الشرقي بشكل أفقي لتصل إلى علو ثلاثة آلاف متر [2].

(1)طاهر مسعود، مرجع سابق، 19– 20.

(2) نفس المرجع، 21– 22.

إن إقليم الصحراء الغربية هو امتداد طبيعي للصحراء الكبرى، التي تبدأ من الساحل الأطلنطي (الأطلسي) غربا وتمتد إلى مصر والسودان والعربية السعودية شرقا، وتقع الصحراء الغربية على الساحل الشرقي للمحيط الأطلسي وتقدر مساحتها بحوالي 266 ألف كلم^2، وهي إقليم يفوق مساحته مساحة إسبانيا وفرنسا، أما من حيث السواحل، فإن للصحراء الغربية ساحل واحد يبلغ طوله 1062 كلم، ويمتد على طول المحيط الأطلسي[1].

الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية لإقليم الصحراء الغربية:

برزت الأهمية الاقتصادية للصحراء الغربية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين عندما تم اكتشاف مواد أولية ذات أهمية اقتصادية كبيرة مما أدى إلى تشبث الاستعمار الاسباني بها، كما بدأت دول الجوار تركز في إطار مطالبها على السيطرة على تلك الموارد الاقتصادية.

وإذا كانت الصحراء الغربية تبدوا للناظر على الخريطة، صحراء لا متناهية جرداء وسهول متشابهة قاحلة ممتدة عبر مساحة تصل إلى نحو 284.000 كلم2، لكن الاقتراب منها أكثر يجعلنا نكتشف صنوفا من الموارد والأنشطة الاقتصادية المهمة التي ترسم الخريطة الاقتصادية للمنطقة وتتمثل أهم الموارد الاقتصادية للصحراء الغربية في: [2]

(2) Mourice barbier, le conflit du sahar occidenta edition l'harmattan paris, 1982, 32 (1)

(2) محمد سالم الصوفي، المرجع السابق، 12.

1- الفوسفات والأملاح واقتلاع الرمال:

يعتبر الفوسفات المورد الرئيسي للصحراء الغربية، ويرجع اكتشافه إلى باحث إسباني هو مانويل ميدينا Manual Madina- عام 1947[1]، حيث تم إجراء مسح طوغرافي للمنطقة عثر خلاله على طبقات من الفوسفات بنسبة عالية بين خطي عرض 26- 27 وخط طول 13/30 – 00/ 13 غربا أي بين نهري بوكراع وإفني، وقد أدى اكتشاف أكبر منجم منفرد للفوسفات في العالم في منطقة بوكراع، الواقعة على مسافة 100 كلم إلى الجنوب الشرقي من مدينة العيون، أدى إلى مزيد من احتدام الصراع من أجل السيادة في الصحراء بين كل القوى ذات العلاقة بالمنطقة بدء من إسبانيا وانتهى بالدول المجاورة، وقد تأخرت عمليات استغلاله بسبب المقاومة التي كانت يخوضها الصحراويين ضد الاستعمار الإسباني والفرنسي، حيث لم يتم البدء باستخراجه سنة 1958 بعد[2] تراجع أعمال المقاومة، وتطلعت كثير من الشركات الأجنبية إلى الوصول إليه خاصة وأنه ينتج بكميات تجارية ضخمة، وبالتالي فإن من يسيطر على مناطق استخراجه يمكن أن يكون له الدور الأبرز في التحكم في الإنتاج العالمي والسيطرة عليه ويمكن إدراك الأهمية الاقتصادية لفوسفات الصحراء الغربية من خلال مقارنته بالإنتاج العالمي من هذه المادة، إذ أن الاحتياط العالمي منها يقدر بنحو 38 مليار طن، ويشكل الاحتياطي الإفريقي منها حوالي 18 مليار طن وفي آسيا نحو 4 مليار طن، والولايات المتحدة الأمريكية 10 مليار

(1) نفس المرجع، ص 15.

(2) بادي محمد ومصطفى الكتاب، المرجع السابق، 26.

طن أما احتياطي الصحراء الغربية فيصل إلى 2 مليار طن، ويمتد على مساحة 1200 كلم2 لم يستغل منها إلا منجم بوكراع وحدة بمسافة تقدر ب 700 كلم2.

كما أن الفوسفات الموجودة في الصحراء الغربية يعتبر من أجود أنواع الفوسفات الموجودة في العالم، حيث تصل نسبة نقاوته من 65 إلى 70% [1].

وكانت الحكومة الإسبانية قد منحت حق استغلال الفوسفات منذ عام 1967 لشركات دولية قابضة، إلا أنها ألغت هذا الامتياز لاحقا وعمدت إلى إنشاء الشركة العالمية الإسبانية " التي تدار حكوميا برأس مال يقدر ب: 35 مليون دولار تقوم بنقل الفوسفات إلى ميناء المرسى بمدينة العيون، التي بنى فيها ميناء بحري للتصدير تصل طاقته إلى 200 طن متر يوميا، وبطاقة سنوية تقدر بنحو 9 إلى 13 مليون طن حيث يوجد مصنع للإغناء، وبعد معالجة هذه الكميات يتم تصديرها إلى أمريكا الشمالية وأوروبا، وكانت الحكومة الإسبانية قد تعاقدت مع بعض الشركات الأوروبية لمساعدتها على استخراج الفوسفات وتسويقية كما عبدت عدد من الطرق ساعدت على ظهور مراكز عمرانية، ومن أشهر تلك المراكز مدينة بوكراع التي تعتبر المركز الرئيسي لإنتاج الفوسفات[2].

لكن الصراع الذي نتج على خلفية خروج إسبانيا من الصحراء الغربية منتصف السبعينات من القرن العشرين كان سببا في تعرض بعض مواقع التصدير للتدمير مما أثر عليها وأدى إلى تعثر عمليات الاستخراج والتسويق، وتجدر الإشارة إلى أنه توجد خامات

(1) Frederic de la chapel, opcit, 87.
(2)Objectif justice, publication des nations unis, val, 7, octobre, novenbre 1975, 07.

الفوسفات في مناطق أخرى من الصحراء الغربية إلا أنها غير مستقلة حاليا [1]، كما يدخل في إطار الأنشطة المعدنية نشاط اقتلاع الرمال والتي يتم تصديرها لجزر لاس بالمـــاس الاسبانية بمعدل انتاجي سنوي يصل إلى 80.000 طن، وقد أدت عمليات التنقيـــب التـــي تنشط من فترة إلى أخرى إلى اكتشاف العديد من الخامات في الصحراء الغربية من بينها على وجه الخصوص الحديد والنحاس والمغنيزيوم واليورانيوم كما توجد فـــي الصـــحراء الغربية حوالي عشر سبخات تشكل خزانات ضخمة للأملاح ولا يـــزال اســـتغلال هـــذه السبخات يتم بالوسائل التقليدية، وأهم هذه السبخات سبخة تزعا وأم بدعة...، ويقدر إنتاج المنطقة من الأملاح بنحو 20.000طن في السنة وتوفر فرص عمل بشكل موسمي لنحـــو 5000عامل[2]

2_ الثروة السمكية:

تزخر سواحل الصحراء الغربية بثروة سمكية كبيرة إذ تحتوي على حوض سمكي يبلغ طوله مئات الكيلومترات ويوجد بها 200نوع من الأسماك و60 نوع من الرخويات، والمعروف أن الساحل الغربي لإفريقيا.

يعد بصفة عامة من أغنى مناطق العالم بالأسماك بسبب طبيعته الصخرية وانخفـــاض الكثافة السكانية حوله كما يعد تيار كناريا البارد [3] هو المسبب الرئيسي لغنـــى المنطقـــة بالأسماك، لكونه يجلب معه نوعيات مهمة من أسماك المناطق الباردة، ويـــوفر الســـاحل

(1) علي شاهي، المرجع السابق، 16.

(2) مصطفى عبد النبي، المرجع السابق، 31.

(3) Maurice barbier, op, cit, 145

الصحراوي الطويل طاقة إنتاجية تقدر بحوالي مليون طن من الأسماك سنويا دون أن يؤثر ذلك على التوازن البيولوجي للثروة السمكية، وتوجد في مدينة العيون أهم مصائد السمك إذ تضم العديد من التجهيزات المرتبطة بعمليات الصيد والمئات من الوحدات الخاصة بمعالجة وتصنيع وتبريد وتخزين المنتجات البحرية.[1]

2- الثروة الحيوانية والزراعية:

يعد الاقتصاد الزراعي في الصحراء الغربية محدودا باعتبارها منطقة في الغالب جد باء، لا تنمو بها إلا كميات قليلة من الذرة والشعير والتمور إضافة إلى بعض زراعة الخضروات المحدودة حول المدن وجميعها لا تتعدى الاستهلاك المحلي[2]، يغطي الصحراء الغربية غطاء نباتي فقير عشبي أهمه أشجار أتيل ونبات العلق، وتعتمد عليه الإبل كمصدر للغذاء وتعتبر الثروة الحيوانية المتمثلة في الماعز والإبل هي أساس حياة السكان، وتقدر بنحو 130 ألف من الإبل ونحو مليون رأس من الماعز والغنم وعدد محدود من الأبقار[3]، وتعد هذه الثروة الحيوانية أهم مصدر عيش للسكان الذين ألفوها منذ قرون عديدة رغم شح البيئة وجفافها المتفاقم، ومما يزيد من أهميتها حاليا الاحتياج المتزايد للحوم والألبان مع الانفجار الديمغرافي الذي تشهده مدن الصحراء الغربية بسبب ارتفاع نسبة التحضر وزيادة الهجرة الوافدة من الريف إلى المدن[4]

(1)Maurice barbier, op, cit, 146

(2) بادي محمد ومصطفى الكتاب، المرجع السابق، 132

(3) معراف إسماعيل، المرجع السابق، 52.

(4) بن عامر تونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، (المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1987)، 210- 215.

3- النفط:

تشير بعض الدراسات إلى وجود مخزون هام من الغاز والنفط في سواحل الصحراء الغربية، ولكن لم تظهر أعمال التنقيب حتى الآن نتائج ايجابية معلنة في هذا الميدان، وقد عمد المغرب إلى التوقيع مع عدة شركات دولية أبرزها شركة (توتال) الفرنسية في أكتوبر سنة 2001[1]، وهو ما أثار اعتراضا لدى جبهة البوليساريو، مما دفع المغرب إلى طلب الاستشارة القانونية من الأمم المتحدة، وقد صدرت وثيقة قانونية للأمم المتحدة أعطت المغرب الحق في إجراء عمليات التنقيب عن النفط في الصحراء الغربية، بشرط عدم استغلاله تجاريا دون موافقة السكان المحليين، وكان مسؤول من مجلس الأمن الدولي قد أعلن عدم إلزامية تلك الاستشارة القانونية لأي جهة من الجهات[2]، وهو ما يعني أن الجدل سيبقى قائما ما لم يتضح الوضع في الصحراء الغربية بين الأطراف المتنازعة وقد احتجت المملكة المغربية على منح إسبانيا ترخيصا لشركة "ريسيول" الاسبانية الأرجنتينية بحكم كون بئرين من مجموعة تسعة آبار يزمع التنقيب فيها تمتد مساحتها داخل المياه التي يعتبرها المغرب جزء من مياهه الإقليمية، وطالبت إسبانيا بإعادة النظر في الترخيص الممنوح للشركة المذكورة مؤكدة أن الأمر يتطلب اتفاقية لتحديد المياه الإقليمية بين البلدين، ولكن الحكومة الاسبانية ردت بالقول: أنه لا توجد اتفاقية لتحديد المياه بين جزر الكناري والصحراء الغربية، لكن المسؤولين المغاربة

(1) بن عامر تونسي، المرجع السابق، 229- 230.

(2) المرجع نفسه، 231.

يؤكدون أن إسبانيا وكذا الاتحاد الأوروبي لاحقا كانا يعترفان بأن هذه المياه مغربية عندما تعلق الأمر بتوقيع اتفاقية الصيد البحري مع الرباط[1].

4-السياحة والتجارة:

تتوفر الصحراء الغربية على إمكانيات سياحية متنوعة تدعمها مناظر خلابة، وسواحل ممتدة على مدى مئات الكيلومترات تضم مواقع مهيأة للسياحة والاستجمام البحري، يضاف إلى ذلك توفر الإمكانيات المناسبة لسياحة المغامرات الصحراوية والراليات، وعلى الرغم من كل ذلك فإن المنطقة ما زالت تعاني من نقص في البنى التحتية الأساسية للسياسة كالفنادق وموانئ الاستجمام والمخيمات وغير ذلك، ومع ذلك فإن المخطط الاقتصادي يعتبر النشاط السياحي ركيزة بالغة الأهمية في مستقبل الاقتصاد الصحراوي[2]، كما أن القطاع الخارجي من أكثر القطاعات جلبا للعمالة، وهو نشاط تقليدي من الأنشطة التي مارسها الصحراويون منذ القدم حيث ظلت المنطقة تلعب دور جسر التواصل والعبور للقوافل التجارية القادمة من الشمال والمتجهة نحو جنوب الصحراء الكبرى وبالعكس، ورغم اختلاف الظروف ووسائل النقل، فما زال الصحراويون مولعون بممارسة الأعمال التجارية، حيث تعد مدينة العيون من أهم مدن التجارة في المنطقة ويعمل في القطاع التجاري بشكل عام ما بين 21و25% من مجموع

(1) محمد صالح كروم، سياسة المملكة المغربية في الصحراء الغربية، (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2011)، 93-101.

(2) بن عامر تونسي، المرجع السابق، 229- 230.

السكان النشطين اقتصاديا[1]، ولا شك أن اكتمال الطريق البري الرابط بين المغرب والسنغال عبر موريتانيا والذي دخل في مراحله النهائية في 2006، حيث يتوقع له أن يعيد صياغة النشاط في المنطقة ككل، ليعزز النشاط التجاري والسياحي في الصحراء الغربية بشكل كبير[2].

المطلب الثاني: البعد التاريخي والسياسي لقضية الصحراء الغربية.

الفرع الأول: جيونولوجية النزاع الصحراوي المغربي:

أولا: المرحلة الدموية:

شكلت قضية الصراع الدائرة بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو[3]، للسيطرة على إقليم الصحراء الغربية – المستعمرة الاسبانية السابقة- محور هام من بين قضايا القارة الإفريقية، النزاع الأطول والأهم تلك المشكلة العائدة في أصولها إلى الحقبة الاستعمارية، لا تزال تنتظر الحل النهائي من قبل الأمم المتحدة وكان أبرز ما حققته الأمم المتحدة في مسعاها السلمي بالصحراء الغربية تمكنها في العام 1991 من إقناع الطرفين المتحاربين بوقف إطلاق النار، واستمر التزامها به قائما حتى الآن[4]، هذا وكنت حرب التنازع بين المغرب والبوليساريو قد اندلعت في العام 1975 على إثر انسحاب الاستعمار الاسباني في

(1) مسعود شنعان، نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية، (رسالة دكتوراه جامعة الجزائر3، 2007)، 48.

(2) سيد حمد محمد سالم، القيمة الإستراتيجية للصحراء الغربية، مجلة 20 ماي العدد 140، (2004)، 13.

(3) تأسس جبهة البوليساريو "الجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب" في 10 مايو 1973 وأعلنت الحرب ضد الاستعمار الإسباني، وفي 20 مايو من نفس الشهر خاضت أول عملية عسكرية سميت بعملية الحنكة التاريخية، تحت قيادة زعيم الجبهة ومؤسسها الولي مصطفى السيد، أنظر محمد سالم الصوفي، المرجع السابق، 45.

(4)عصمت محمد بكر، الشعب الصحراوي قصة وكفاح، (دمشق: دار البحتري للدراسات والنشر، 2002)، 44.

المنطقة تلك البقعة الصحراوية التي يعتبرها المغرب جزء منه بينما تطالب جبهة البوليساريو بملكيتها لها وتطالب بتقرير مصير السكان المحليين طبقا للقرار الأممي 1514[1]، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1960، والقاضي بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

ومن مفارقات القضية الصحراوية أن المغرب نفسه يطالب بتطبيق ذات القرار لصالحه على الصحراء الغربية، معتمدا عليه من بين حججه التاريخية في تأكيد أحقيته باسترجاع الصحراء الغربية، لكن القانون لدولي يربط دائما تصفية الاستعمار بمبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، ففي قضايا تصفية الاستعمار يأخذ القانون الدولي بالحدود الترابية الموروثة عن الاستعمار، ويرفض مبدأ المساس بها، ومن سوء حظ المغاربة أن لإقليم الصحراء الغربية حدوده المرسومة استعماريا والمعترف بها دوليا وكانت اتفاقية عام 1912 الموقعة بين فرنسا وإسبانيا قد رسمت حدود الإقليم الصحراوي مع المملكة المغربية[2]، وكانت منظمة الوحدة الإفريقية قد تبنت هذا المبدأ وأقرته في المادة الثالثة من ميثاقها، وذلك لتفادي المشاكل التي كادت لها أن تنشأ عقب خروج الاستعمار الغربي من القارة السمراء، إذ قلما تخلو دولة إفريقية من مشاكل حدودية مع جيرانها، وسبب ذلك يعود إلى أن القوى الاستعمارية قد رسمت خريطة البلدان الإفريقية

(1) المرجع نفسه، 46- 47.

(2) طاهر مسعود، المرجع السابق، 27.

بفعل تقاسم المصالح فيما بينها، دون الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات وحقوق تلك البلدان المستضعفة[1].

إن ترجيح الحجج التاريخية في قضية تصفية الاستعمار يقتصر على حالة وجيدة، وهي أن يتوافق مطلب الحق التاريخي مع إرادة السكان المعنيين ورغباتهم، فالقانون الدولي يغلب الحق الراهن لشعب المستعمرة في تقرير مصيره على الحق التاريخي، ورأيه في ذلك أن السكان هم الذين يقررون اليوم مصير إقليم ما، وليس الإقليم هو الذي يقرر مصير سكان ما، وكان العالم العربي قد عرف حالات ثلاث تمثل نموذجا واضحا لهذه الوضعية، تأخذ منها على سبيل المثال حالة واحدة، وهي الحالة الأولى وهي انفصال السودان عن مصر، ففي هذه الحالة كان السودان يتشكل بجميع أقاليمه جزءا من الدولة المصرية منذ العام 1920، ودامت هذه التبعية طول فترة الحكم الاستعماري البريطاني على مصر والسودان، وقد اعترفت سلطات الاستعمار، بحق مصر في ملكيتها لأقاليم السودان وهو ما عبرت عنه اتفاقية " كرومر " [2]الموقعة بين مصر وموريتانيا، وكدليل على السيادة المزدوجة المصرية– البريطانية، كان العلم الوطني المصري مرفوعا في جميع أنحاء أقاليم السودان إلى جانب العلم البريطاني، لكن عندما أعلن أن انتهاء فترة الحماية البريطانية على مصر، ترك شأن السيادة في السودان بيد سكانه، ولم يستطع المصريون فعل شيء سوى حجج مصر القانونية الحاسمة والغير قابلة لأي جدال[3]، لقد كان للملك

(1) المرجع نفسه، 30–31.

(2) Robert rezette, le sahara occidental et les frantaires marocaines,(nouvelles editions latines, paris: 1965), 31.

(3) مسعود شنعان، المرجع السابق، 73.

الحسن الثاني من المهارة والذكاء، ما مكنه من فرض إرادته على مسار عملية تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية على حساب شرائع القانون الدولي، بحيث استطاع تجميد تطبيق مبدأ تقرير المصير والاستقلال على إقليم الصحراء الغربية، عبر قيامه ببعض الإجراءات الناجحة، وكان من بينها إحالة المشكلة الصحراوية إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، وهو بهذا التصرف قد شتت الجهود القائمة لمنح شعب الإقليم الصحراوي استقلاله، ووجه الأمر كله نحو وضعية جديدة من التنازع أساسها تفسير وتأويل رأي المحكمة الدولية، وهنا دخلت قضية الصراع الصحراوي في متاهات اللعبة القانونية التي يجيد المغاربة التعامل معها جيدا، وقد زاد من تعقيدات المشكلة وتشعباتها طبيعة الأجوبة الفضفاضة التي أعطتها المحكمة في رأيها الاستشاري، وبذلك انحرف الاهتمام عن الجوهر إلى الهامش في تلك القضية.[1]

وعلى أساس حكم محكمة لاهاي هذا نفذ المغرب تظاهرته الشهيرة " المسيرة الخضراء" التي اقتحم من خلالها مئات الالاف من المواطنين المغاربة الحدود الفاصلة بين مملكتهم وإقليم الصحراء الغربية واجتاحوا الحدود من المواقع الصحراوية، مطالبين باستعادة الإقليم المحتل إلى وطنهم- المغرب- وبدأ الأمر على أنه مطلب شعبي عام.[2]

(1) علي شامي، المرجع السابق، 384.

(2) المرجع نفسه، 366.

وقد أفضت " المسيرة الخضراء" إلى توقيع اتفاقية بين الحكومتين المغربية والاسبانية عرفت باسم" اتفاقية مدريد الثلاثية"[1]، ودخلت فيها موريتانيا كشريك مؤقت وبمقتضى هذه الاتفاقية، تخلت إسبانيا للدولتين المذكورتين عن مستعمرتها الصحراوية[2]، ومن الناحية القانونية فإن تلك الاتفاقية لا تحمل الشرعية باعتبار أن صلاحيات إسبانيا الدولة التي تستعمر الإقليم، لا تخولها حق التصرف بأرض الإقليم على هذا النحو، ولا تمتلك التفويض بذلك إذ تقتصر سلطتها على الإدارة فقط، وقد اتخذ المغاربة اتفاقية مدريد الثلاثية كوثيقة دولية رسمية أسسوا عليها المبرر القانوني لدخول جيشهم إلى الصحراء الغربية بقوة السلاح، وهذا التصرف من وجهة نظر القانون الدولي هو عمل حربي وعدائي، كما تنص على ذلك قرارات الجمعية العامة[3].

أما البوليساريو على الطرف الآخر فلم تكن ذلك الخصم السهل الذي يمكن اعتباره خارج نطاق الحسابات، بل إنها في مواجهتها للمغرب ظهرت كند قوي تصعب هزيمته، واستطاعت بآلية تحركها المنظمة أن تقلق جيش المملكة المغربية، وأن تحرج دبلوماسيتها المتألقة، وقد حققت البوليساريو نجاحات ملموسة على أصعد عدة، حيث أقدمت في 1976/02/27 على الإعلان عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في توقيت تزامن مع خروج الاستعمار الاسباني نهائيا من المنطقة، وقد أعطى هذه الجبهة

(1) نشير هنا إلى اتفاقية مدريد التي تمت في 14-11-1975 بين المغرب وموريتانيا وسيأتي الحديث عنها بالتفصيل لاحقا.

(2) طاهر مسعود، المرجع السابق، 32.

(3) مسعود شعنان، المرجع السابق، 88.

الصحراوية صفة دولية رسمية، خاصة بعد ما حظيت الدولة الوليدة باعتراف وبعد ذلك أخذت الحرب التدميرية بين المغرب والبوليساريو بعدا خطيرا، إلى أن تم إيقافها من قبل الأمم المتحدة عام 1991.

ثانيا: المرحلة الدبلوماسية.

على صعيد حرب السياسة والإعلام بين الطرفين، كانت الدبلوماسية المغربية قد عمدت إلى محاولة عزل واحتواء جبهة البوليساريو داخل الوسط العربي، فتحركت على محورين اثنين الأول باتجاه الدول المحافظة والثاني نحو الدول الوحدوية القومية وتوجهت لكل طرف منهما بلغة خاصة، فأما المحافظين ركز المغربة على إظهار البوليساريو باعتبارها جماعة ثورية يسارية، تسعى إلى إقامة دولة لها في الصحراء الغربية، تكون قاعدة ومنطلقا للمد الشيوعي" المكروه " في المنطقة[1]، أما إلى القومين العرب فقد غلبت لهجة التأثير العاطفي على الخطاب المغربي الموجه إليهم، حيث صور جبهة البوليساريو على أنها حركة انفصالية غايتها الانسلاخ عن المغرب، ويأتي هذا العمل- بحسب المنطق المغربي- تنفيذا لمخطط استعماري تخريبي يجرى عبره تفتيت وحدة أقطار الوطن العربي وتجزئتها إلى دويلات صغيرة ومتناحرة[2]، وقد حازت سياسة المغرب تلك على دعم ومساندة الدول العربية المحافظة لكنها فشلت مع الدول العربية القومية في تحقيق غاياتها، رغم البراعة الفائقة التي أدار بها المغاربة حملتهم الاستقطابية، الهادفة إلى تشويه

(1) عبد الوهاب حقي، البوليساريو جيش وشعب، (دمشق، دار المنارة للدراسات، 1987)، 62.

([2]) حسن خطابي، قضية الصحراء الغربية بين الشرعية التاريخية والمشروعية القانونية، (المغرب، دار النشر المغربية، 1996)، 53.

صورة خصمهم الصحراوي، بل إن هذه الدول القومية لم تجد حرجا في الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية وتأييد توجهاتها الاستقلالية فهاهو القائد الوحدوي معمر القذافي، وهو من أشد الداعين لتحقيق الوحدة بين الأقطار العربية- يساند ويعترف بقيام الدولة الصحراوية، ونفس الأمر مع الزعيم الجزائري هواري بومدين[1].

لقد عمد الإعلام المغربي، بإمكانيته الضخمة- وهو الذي في الواقع انعكاس للسياسة الرسمية في المغرب، إلى طرح قضية الصحراء الغربية على أنها مشكلة ثنائية تخص المغرب والجزائر وحدهما، دون الاعتراف لجبهة البوليساريو بحقيقة كونها الطرف الخصم المقابل، واعتبارها " شرذمة من المرتزقة" لملمتهم الجزائر من بقاع شتى من العالم وجمعتهم في أراضيها لتخلق للمغرب بهم مشكلة دائمة!! ومما كتبته الصحافة المغربية في هذا الصدد، نجد صحيفة " الصحراء الغربية" تركز في مقالها الافتتاحي في يوم 1995/12/27على الدور المعادي للجزائر في لمغرب[2]، هذا العداء الذي ترجع الصحيفة سببه إلى أن الجزائر بعد استقلالها وانفصالها على المغرب" اندفعت وراء طموحات الهيمنة والزعامة والأهواء التوسعية شرقا وجنوبا وغربا، ومن جهتها صحيفة " العلم" لسان حال حزب الاستقلال تقدم النضج للحكومة الجزائرية بالابتعاد عن طريق المغرب، وتدعو جماعات البوليساريو إلى العودة لبلادهم، وتقول في افتتاحية عددها الصادر في 1995/12/28 لو كان موقف حكومة الجزائر يرتكز على مبادئ وأخلاقيات

([1]) عبد الوهاب حقي، نفس المرجع، 101- 102.

([2]) أنور مالك، المخابرات المغربية وحروبها السرية على الجزائر، (الجزائر، الشروق للإعلام والنشر، 2011)، 200- 201.

لما سخرت كل طاقاتها العسكرية والدبلوماسية والمالية ولمعاكسة المغرب، ولما جندت مخابراتها لاختطاف الصحراويين الذين تعتبرهم لاجئين ويستكمل صاحب المقال كلامه ويقول" لترفع الجزائر يدها عم محاضرة هؤلاء الذين تسميهم (لاجئين) حتى يعودوا إلى أرضهم وديارهم، فلا داعي للجوئهم، ولا داعي لخلق مأساة يتاجر بها البوليساريو بسند من حكومة الجزائر".[1]

إن إصدار الإعلام المغربي على القول بثنائية النزاع في الصحراء الغربية بين المغرب والجزائر، واعتبار البوليساريو من بين أدوات الحرب الجزائرية المعلنة ضد المغرب قد دفع بماكينة الإعلام الجزائري إلى الرد لجملة [2] مضادة لمواجهة الأطروحات المغربية المبنية على المغالطات والأكاذيب واقحام الجزائر كطرف في النزاع حسب الإعلام المغربي، والمتتبع للقضية الصحراوية يلمس موقف الجزائر الواضح والثابت منذ نشأة هذا النزاع، وهو اعتبار المشكلة القائمة في الصحراء الغربية بالنسبة لهم هي قضية نزاع بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، سببه الاحتلال العسكري المغربي لإقليم الصحراء الغربية وبالتالي فالجزائر ليست طرفا في ذلك النزاع الذي يدخل في نطاق استكمال تصفية الاستعمار من الإقليم الصحراوي، وبالتالي يجب على الشعب الصحراوي دون سواه هو الذي يقرر مصيره بنفسه تحت إشراف الأمم المتحدة الحكم الرئيسي في هذا

([1])عمر صدوق، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986)، 92.

([2]) أنور مالك، المرجع نفسه، 222.

النزاع، ونزاع الصحراء الغربية من وجهة نظر الجزائر يشكل حقيقة دولية لا يستطيع المغرب تجاهلها، طالما اعترف العالم للشعب الصحراوي بحقه في السيادة والاستقلال[1].

ومن جهتها، جبهة البوليساريو ترد على الاتهام المغربي بعدم شرعية دولتها بالقول إن الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، إنما تقف على كافة الأركان القانونية التي تقوم عليها بقية دول العالم، فللدولة الصحراوية دستور علماني حديث، وبنية سياسية وإدارية تمارس من خلالها سلطتها كاملة وبمنتهى استقلالية من فوق ترابها الوطني- وإن تنظيمها الإداري والسياسي يستقطب الغالبية من أبناء الشعب الصحراوي ولها حدود معترف بها دوليا، وكذا تحظى الدولة الصحراوية بمكانة دولية محترمة[2].

الفرع الثاني: الأبعاد السياسية لنزاع الصحراء الغربية

تعود المطالب المغربية إلى منصف الخمسينات حينما أصدر حزب الاستقلال الكتاب الأبيض، حيث جاء في هذا الكتاب أن للمغرب أطماع إقليمية بشأن كل من مدينة بشار وتندوف الجزائر وكذا جزء من مالي والسنغال والمجموعة الموريتانية كلها، وإقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب، ولقد سايرت السلطات المغربية المتمثلة في المخزن وقتها المطالب الحزبية وكرست ذلك بوضوح في الدساتير المغربية[3].

([1]) طاهر مسعود، المرجع السابق، 83.

([2]) ميلود بن غربي، موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات الإقليمية والتحديات الوطنية (الجزائر، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع 2011)، 40- 41.

([3]) بن عامر تونسي، المرجع السابق، 251- 252

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ أن أعلنت إسبانيا عزمها إجراء استفتاء في الصحراء الغربية خلال سنة 1974، وأظهرت فكرة احتمال انسحابها من منطقة الصحراء الغربية تطبيقا للائحة الأممية رقم 1514 المتعلقة بحق الشعوب المستعمرة في نيل الاستقلال، بدأت السلطات الملكية تنتظر الفرصة السامحة لها للدخول إلى الأراضي الصحراوية التي كانت ولا تزال تعتقدها جزء لا يتجزأ من التراب المغربي، ولكن قبل أن تدخل الجيوش المغربية إلى منطقة الصحراء الغربية في بداية 1976، يلاحظ أن سنة 1975 كانت حاسمة بالنسبة للقضية الصحراوية حيث شهدت وصول أول بعثة أممية لتقصى الحقائق إلى الصحراء الغربية، وشهدت عرض النزاع على محكمة العدل الدولية، الذي فسره المغرب على أنه انتصار له وجاء في صالحه، وأمام هذه الضغوط، وقع الغرب اتفاقية مدريد في 14 نوفمبر 1975، بين كل من المغرب واسبانيا وموريتانيا[1].

إن هذا الاتفاق يتضمن أن تنتقل إدارة المنطقة من إسبانيا المستعمرة السابقة إلى كل من المغرب وموريتانيا والجماعة، بحيث يسمح هذا الاتفاق للمغرب وموريتانيا والجماعة أن يسيروا الإقليم مقابل استغلال اسبانيا منجم الفوسفات في بوكراع[2].

([1]) الداهية ولد محمد فال، قضية الصحراء الغربية: **مقاربة للحلول**، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 38، 2013، 8.

([2]) الجماعة هم بعض القبائل الصحراوية وعددهم 101 حاولت السلطات الإسبانية والمغرب توظيفهم لصالح المغرب وموريتانيا في اتفاقية مدريد 1975، لكن فيما بعد إنضمت الجماعة إلى جبهة البوليساريو، وأعلنت على حل هذا التنظيم بواسطة وثيقة القلتة التاريخية، أ تبادي مجمد ومصطفى الكتاب، المرجع السابق، 102.

ومن الناحية القانونية فإن الاتفاق جاء مخالفا لميثاق للأمم المتحدة ولمبادئ القانون الدولي، بحيث لا يسمح ميثاق الأمم المتحدة للدول المستعمرة التنازل عن الأقاليم المستعمرة إلا بتنظيم استفتاء تقرير المصير[1].

إن اجتياح المغرب لإقليم الصحراء الغربية وإن كان لقي تأييدا من طرف بعض الدول العربية، فإنه بالمقابل وجد معارضة شديدة من طرف الجزائر أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بينها وبين المغرب خصوصا بعد اعتراف الجزائر بميلاد الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية[2]، لقد كان حتى نتائج اجتياح المغرب إلى منطقة الصحراء الغربية تكثيف حركة البوليساريو للعمليات المسلحة، وبذلك اندلعت حرب عسكرية بين القوات المغربية والبوليساريو ولم يعلن عن وقف إطلاق النار إلا في إطار الموافقة على مخطط التسوية للأمم المتحدة من طرف المغرب والبوليساريو وكان ذلك في 06 سبتمبر 1991[3].

([1]) محمد طلعت العتيمي، بعض الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي (الإسكندرية نشأة المعارف، 1974)، 52.

([2]) نذكر في هذا الصدر أن الجزائر كانت ثالث دولة تعترف بالجمهورية العربية الصحراوية وكان ذلك في يوم 06 مارس 1976، أنظر الملحق رقم 02.

([3]) مصطفى عبد النبي، المرجع السابق، 28– 29.

المبحث الثاني: مراحل النزاع في الصحراء الغربية

من الصعوبة بمكان حصر النزاع القائم في الصحراء الغربية بين المغرب من جهة والبوليساريو من جهة أخرى في فترة زمنية معينة، وذلك راجع إلى أن الإقليم بذاته شهد حملات استعمارية قبل أن يطالب الغرب بحقه التاريخي بإقليم الصحراء الغربية، ولذلك كان من الضروري تقسيم هذا المبحث إلى قسمين.

المطلب الأول: الصحراء الغربية قبل الاحتلال الإسباني وعلاقتها بالأقاليم المجاورة لها، وذلك من أجل الرجوع إلى أقصى نقطة ممكنة لنشأة النزاع والبحث عن أجوبة من أصل سكان الإقليم ومن له الأحقية في امتلاك الإقليم من عدمه، بدءا بالاستعمار البرتغالي للمنظمة ثم الاحتلال الإسباني، ثم خروج هذا الأخير وتسليمه للمنظمة للمغرب مقابل حصوله على مصالحه الاقتصادية.

المطلب الثاني: خروج الاستعمار الإسباني وبداية الغزو المغربي للإقليم الصحراء الغربية بعد 1975:

وفي هذا المطلب سنحاول شرح كيفية استطاع ملك المغرب الحسين الثاني، إيهام المجتمع الدولي بأن إقليم الصحراء الغربية هي جزء من ترابه الوطني، وكيف استطاع إيهام المغاربة أنفسهم بالزحف نحو الأقاليم الجنوبية-الصحراء الغربية- كما يزعم المغاربة، وغزو المنظمة بقوة السلاح وسياسة التوسيع وكيف واجهت المقاومة الصحراوية هذا الاستعمار الجديد، وهي بالكاد تتخلص من إسبانيا – الاستعمار القديم لها- هذه الأخيرة التي حاولت خلط الأوراق قبل خروجها من الصحراء الغربية عبر اتفاقية

مدريد الثلاثية 1975، هذه الاتفاقية قامت بزرع ألغاما وخلافات جديدة في المنظمة، تغذيها صراعات الأمس ومصالح اليوم ومطامع المستقبل.

فما هي أسباب كل هذه الأطماع التوسعية وأهدافها وسياستها التوسعية في الصحراء الغربية؟ وهذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال هذا البحث.

المطلب الأول: قضية الصحراء الغربية قبل 1975:

بناءا على ما سبق توضيحه من الأهمية الإستراتيجية لموقع الصحراء الغربية وما يمثله للقوى الكبرى في العالم، فإن الأطماع الاستعمارية لم تكن وليدة اليوم، بل بدأت تتجه إليها منذ مطلع القرن الخامس، وذلك لما تكتسبه المنطقة من أهمية إستراتيجية واقتصادية والدور الذي تلعبها شواطئها المطلة على الأطلسي[1]، والذي دفع الدول الغربية إلى محاولة بسط نفوذها وذلك لتأمين تجارتها أولا وثانيا تأمين سواحلها.

الفرع الأول: الصحراء الغربية قبل الاحتلال الإسباني وعلاقتها بالأقاليم المجاورة لها.

يؤكد المؤرخون على أنه لا يجب فهم اكتشاف إقليم الصحراء الغربية على أنها كانت معزولة كما يدعيه المغاربة اليوم، وبالعكس فإن الدلائل الأثرية تؤكد أن تاريخ المنطقة كان جزءا من تاريخ المغرب العربي ككل قبل الفتح الإسلامي وبعده، ومن هذا المنطق، ستبدد أمامنا غيوم التعتيم التي زرعتها الدول الاستعمارية لتضفي الشرعية على

(1) محمد ظاهر جاسم، إفريقيا ما وراء الصحراء من الاستعمار إلى الاستقلال، (القاهرة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 2003،) 20.

تكالبها على الدول الإفريقية فإقليم الصحراء الغربية لم يكن أبد أأرض بلا سيد[1]، فالتاريخ يؤكد على أنه لم تكن هناك في أي يوم من أيام سلطة فعلية للمغرب الأقصى على مدى التاريخ والدول المتعاقبة على المنطقة بدءا من الدولة الأموية ثم الدولة العباسية والإدريسية، انتهاء بدولة الموحدين 1269، ولم تكن هناك سيطرة فعلية من السلاطين والملوك المغاربة على الصحراء الغربية [2]، وإنما كان هناك ما نستطيع أن نسميه ضم شكلي أو اسمي للصحراء الغربية وموريتانيا، وأكثر ما يدل على ذلك أن هذه الأقاليم الصحراوية لم تكن دائما على خريطة الدول التي تعاقبت على حكم المغرب الأقصى، والتي كان جل اهتمامها منصبا على المدن الشمالية خاصة التي كان لها واجهة بحرية، فأغلبها إن لم نقل كلها اهتمت بمدن فاس وطنجة مراكش واهتمت بالمدن الواقعة بالغرب الجزائري كمدينة تلمسان، ومنها من توسعت حتى شملت المدن الشمالية التونسية كالدولة المرينية ولم تهتم كثيرا بالمدن الجنوبية خاصة الصحراوية وذلك لصعوبة مناخها الحار، ولعدم وجود دولة قوية بما يكفي لفرض سيطرتها على الشمال والجنوب في آن واحد[3].

إن التأمل في تاريخ المغرب العربي في المرحلة السابقة من دراسة أوصلنا إلى أن إقليم الصحراء الغربية مثل باقي الأقاليم المكونة للمغرب العربي خضع لسيطرة السلاطين والملوك الذين أقاموا دولا عديدة في المغرب العربي إلا أن هذه السيطرة لم تكن دائمة،

([1]) طارق مبروك تراي، عقبات تطبيق حق تقرير المصير في الصحراء الغربية، (عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2015)، 94- 95.

([2]) طارق مبروك تراي، المرجع السابق، 100- 101.

([3]) أرنو سبير، رحلة في الجمهورية الصحراوية، تعريب أنطون صيداوي(بيروت، دار الفرابي، 1978)، 16.

وما يؤكد أن الصحراء الغربية وموريتانيا لم تكن جزءا من المملكة الغربية هو تاريخ منطقة المغرب العربي الذي يبين أن المغرب الأقصى كانت تميزه ظاهرة السيبة[1]، التي تفشت بوضوح في العهد الذي سبق التدخل الأوروبي في المنطقة[2]، الأمر الذي يتجلى من خلال الرسالة التي بعث بها السلطان المغربي محمد الثالث إلى ملك إسبانيا كارلوس الثاني والتي جاء فيها "هؤلاء العرب لا قرار لهم وإنما يذهبون بخيمتهم حيث شاء فلا تنالهم أحكام... " بالإضافة إلى أن الصحراء الغربية قبل الاستعمار الأوروبي لها، لم يكن لها اسم محدود أو حدود ثابتة وواضحة[3]، مثلها مثل باقي الدول الإفريقية التي لم ترسم حدودها إلا بعد الاستعمار الأوروبي كانت القبائل التي تسكن المناطق الجنوبية،-الصحراء الغربية وموريتانيا، تعيش وحدها دون رقابة وسيادة من طرف سلطان مراكش، وإنما تخضع لسلطان شيخ القبيلة، فبعد ما انقطعت صلة السلاطين بالقبائل البربرية في أول الأمر، انقطعت الصلة كذلك بالقبائل الحسانية التي كانت متواجدة ما بين تافيلات والدرع، وذلك راجع للضعف والدهن الذي كانت تمر به البلاد على مستويات، ولكن هذا لا يعني أنه لم يكن لهذه القبائل أي تنظيم اجتماعي أو سياسي خاص بهم، بالعكس فقد كان نظام سياسي متقدم يتمثل في أنه كان لكل قبيلة شيخ يختارونه بطريقة ديمقراطية، ينظم القبيلة ويسيرهم، كما يحكم بينها في أشكل عليهم، هذا الشيخ الذي يجب أن يكون عضو في

([1]) والسيبة تعني ترك الحبل على الغارب، فكان لكل قبيلة نظامها الخاص، ومنفصلة تماما على الدولة المركزية- المخزن – فلا يجمعهم لا نظام حكم موحد ولا يلتفون نحو حاكم واحد، حيث كانت القبائل في الجنوب وفي الصحراء خاصة متمسكة جدا بحريتها ورافضة لأي سلطة من غير شيخ القبيلة، أنظر طارق مبرك تراي، المرجع السابق، 102.

([2]) أرنو سبير، رحلة في الجمهورية، تعريب أنطوان صيداوي، المرجع السابق، 20.

([3]) Robet rezette,opcit, 31.

مجلس الجماعة، الذي يعتبر الجهاز السياسي المركزي للقبائل الصحراوية ويسمى آيت الأربعين[1]، من مهام هذا المجلس الحفاظ على سلامة البلاد وكرامة العباد بالإضافة إلى حل الخلافات التي تنتسب بين بين القبائل[2].

أما فيما يخص الروابط أو العلاقة التي تربط إقليم الصحراء الغربية بالأقاليم المجاورة لها قبل الاستعمار الإسباني وأثنائه خاصة المغرب وموريتانيا، فقد فصلت فيه المحكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الصادر في 1975/10/16، وقد جاء في ستين صفحة وحفل بالكثير من الآراء، وحول السؤال الأول الموجه إليها، والمتعلق بوضع أرض الصحراء الغربية غداة الاستعمار الإسباني لها، وما إذا كانت أرضا لا سيد لها، أجابت المحكمة بأن الصحراء اعتبارا من عام 1884 لم تكن أرضا بلا سيد- سائبة – بل كانت مؤهلة بالسكان الخاضعين لسلطة اجتماعية وسياسية يمارسها عليهم شيوخ القبائل[3].

وبشأن السؤال الثاني، حول الروابط القانونية بين الصحراء الغربية وكل من المغرب وموريتانيا، ردت المحكمة بالقول: " إن استنتاجات المحكمة حول طبيعة الروابط القانونية بين الإقليم من جانب وبين كل من المملكة المغربية والمجموعة الموريتانية لا تتضمن سيادة إقليمية ولا احتواء إقليمي في إطار كيان شرعي..... "[4]، ومما سبق

(1) Malak boulera, opcit, 14.

(2)Robert rezette, opcit, 29.

(3) طاهر مسعود، نزاع الصحرا الغربية بين المغرب والبوليساريو، المرجع السابق، 36.

(4) نفس المرجع، 94-95.

يتضح لنا، أنه لا توجد أي رابطة قانونية للمغرب على إقليم الصحراء الغربية، أن هذه الأخيرة كانت أرضا تابعة لشيوخ القبائل التي كانت تقطن تلك المنطقة – السكان الأصليون – فالمحكمة إذن لم تعتبر وجود الروابط القانونية المشار إليها ذات طبيعة كافية لتغيير تطبيق القرار الأممي (1514) من جهة تصفية استعمار الصحراء الغربية، وخاصة من جهة مبدأ حق تقرير المصير طريق التعبير الحر والشرعي عن إدارة سكان الإقليم[1].

الفرع الثاني: الاحتلال الإسباني للصحراء الغربية

شهدت الصحراء الغربية حقبة من حقبات التاريخ المظلمة، متمثلة في التواجد الاستعماري الاسباني، ومن خلال هذا الفرع سوف نتناول أسباب تواجد هذا الاستعمار الإسباني وسياسة التوسعية في المنطقة، والأسباب التي أدت إلى انسحابه.

لقد كانت الصحراء الغربية منطقة تجارية نشطة، وكان لسكان السواحل الصحراوية علاقات تجارية جيدة مع سكان جزر الكناري، مما دفع بعض سكان السواحل خاصة سكان الداخلة، إلى عقد اتفاقية في 1881 يتم بموجبها السماح لشركة الصيد الكنارية الإفريقية بالصيد في مياه الداخلة مقابلة تعويضات مالية[2].

وفي سنة 1887 توسعت العلاقات التجارية بين الأسبان وسكان الصحراء الغربية (سكان السواحل خاصة) لتشمل بعض المناطق الأخرى، وبعد مؤتمر برلين المنعقد في

([1])طاهر مسعود، نزاع الصحرا الغربية بين المغرب والبوليساريو، المرجع السابق، 98.

([2]) فاضل إسماعيل، رسالة إلى أخي المغربي، تقديم أحمد باب مسكة، ترجمة عبداتي إبريكة إبراهيم، أطلع عليه بتاريخ 22-04-2017، http//www.google.com //.,mso.com.

1884[1]، الذي اعترف من خلاله القوى الاستعمارية الأوروبية لإسبانيا بالسيطرة على الساقية الحمراء ووادي الذهب (الصحراء الغربية)، حينها سارعت إسبانيا بفتح مكتب على تثبيت وجودها في المنطقة رغم الخلاف الموجود بينها وبين فرنسا حول المنطقة، وواصل الأسبان توغلهم في الصحراء الغربية لكن هذه المرة عسكريا حيث قام الجيش الإسباني في نوفمبر 1884 باحتلال مدينة الداخلة، وأقام فيها مركزا تجاريا، ولما رأت إسبانيا أن الظروف مؤتية لها سيطرت على الصحراء الغربية وخاصة عندما أعطى لها الضوء الأخضر من الدول الأوروبية، وأقامت مكاتب ومراكز تجارية، وعملت على حل الخلاف بينها وبين فرنسا التي هي الأخرى كانت لها أطماع توسعية في المنطقة وذلك برسم الساقية الحمراء ووادي الذهب في اتفاقية بين القوتين الاستعماريتين سنتي 1900-1912[2].

وفي سنة 1934 أكدت فرنسا وبشكل نهائي أحقية إسبانيا في السيطرة على الصحراء الغربية، فأصبحت المنطقة لاسبانيا وحدها دون منازع فيها، فعززت تواجدها في هذه المنطقة التجارية الهامة ووسعت من نشاطها التجاري في المنطقة، ولعل الدافع الرئيسي وراء قيام إسبانيا بهذه الأعمال هو الموقع الاستراتيجي الهام للصحراء الغربية الذي كان عاملا أساسيا لتنشيط تجارتها، والدافع الثاني هو غنى المنطقة بالثروة السمكية

([1]) محمد فاظل أحمد، المنشورات الصادرة عن مؤتمر الحادي عشر للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، بعنوان وصف موجز للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، 2005، 2.

([2]) حمدي يحظيه، الصحراء الغربية آخر مستعمرة في إفريقيا الأسباب والسيناريوهات (الجزائر، الجاحظية، 2001)، 27.

وخاصة الساحل الصحراوي، مما ساعد على تطوير الصيد في إسبانيا[1]، بعد اكتشاف منجم بوكراع للفوسفات من قبل إسبانيا سنة 1947، عززت اسبانيا من تواجدها وأعلنت مباشرة في سنة 1948 إلحاق الصحراء الغربية بها، وعينت حاكما عسكريا يحكمها باعتبارها مقاطعة عسكرية، وهذا ما دفع اسبانيا إلى تأجيل انضمامها للأمم المتحدة، خوفا من أن تفقد مصالحها دون أن تستفيد من الفوسفات، ولم تنضم للمنظمة الدولية إلى في ديسمبر 1955 وبعد انضمامها لم تصرح بشيء حول الصحراء الغربية، بل التزمت الصمت لبرح المزيد من الوقت، وأمام هذا الصمت الإسباني، حاول الأمني العام للأمم المتحدة آنذاك كسر هذا الصمت بإرسال رسالة إلى اسبانيا بطالبه بإعطائه معلومات عن الإقليم الذي تسيطر عليه وذلك في 24 فبراير 1956، إلا أن الاسبان لم يردوا على رسالة الأمين العام لا بالإيجاب ولا بالسلب، بل قدموا على ضم الصحراء الغربية واعتبراها بمقاطعة تابعة لإسبانيا وأصدرت إسبانيا مرسوم في 1958/01/10، يقضي باعتبار الصحراء الغربية المحافظة الواحدة والخمسين لها[2]، واصلت إسبانيا في سياسة الاستكشاف ونهب الثروات في المنطقة، وقد أكد وزير خارجية إسبانيا "البيرتو مارتين" على أهمية الصحراء الغربية في بحثه الذي كتبه إلى الحكومة قائلا فيه "إن إسبانيا مطالبة

(1) حمدي يحظيه، المرجع نفسه، 35.

(2) Madjid bencheikh, le decolonisation du sahara occidental a travers les relations internationales OPU, alger: 1981, 81.

بتركيز جهودها في مشروع استغلال الصحراء الغربية، وعلينا أن نبدأ بتجنيد الرأي العام العالمي وراء هذا المشروع الذي يمنح آفاق واسعة لإسبانيا" [1].

ولم تقف إسبانيا عند هذا الحد، بل واصلت مناوراتها ضد تقليل الأمم المتحدة ووافقت في 1960 على تقديم المعلومات حول الصحراء الغربية وبعض مستعمراتها كبلدان لم يقرر مصيرها بعد، إلا أن إسبانيا اتبعت سياسة الغموض تجاه التصريح بمنطقة الصحراء الغربية، وبالمقابل فإنها استعمرت في حملاتها الاستكشافية في الصحراء الغربية، واستدعت لذلك شركات أجنبية للتنقيب عن البترول إلا أن هذه الشركات لم تعثر عليه[2].

بعد أن تمكنت اسبانيا من السيطرة على الإقليم، انتهت عدة سياسات همجية لطمس الشخصية الصحراوية، ومحو عادات وتقاليد هذا الشعب ليضفوا الشرعية على غزوهم لهذه الأرض الزكية، متبعين في ذلك السياسات التوسعية القمعية الظالمة لمنع أي تحرك شعبي من هذه السياسيات التوسعية المنتهجة من قبل الغزة الدخلاء نذكر منها[3]:

1- إنشاء مجلس استشاري سنة 1967 أو ما يسمى بالجماعة المالية لإيهام العالم بتبعية الصحراء الغربية لاسبانيا وإخفاء الشرعية لها.

2- إنشاء مدارس في المنطقة لدعم سلطة الاستعمار نحو الثقافة العربية.

3- مضايقة المجاورة الصحراويين من الصيد في المحيط.

([1])Madjid bencheik, opeit, 117

([2]) حمدي يحظيه، المرجع السابق، 40.

([3]) حمدي بحيطة، المرجع السابق، 41.

4- محاصرة الأراضي الزراعية وإعطائها للمعمرين ثم بعد ذلك تركها دون إنتاج وذلك سنة 1951.

5- القضاء على المدارس القرآنية لمحو الثقافة الإسلامية.

6- التجنيد الإجباري في صفوف الجيش الإسباني.

7- عرض السلع الإسبانية، ومنع أي تجارة أجنبية.

8- تشجيع سياسة الاستيطان وطرد الصحراويين إلى خارج البلد.

9- التفريق بين القبائل الصحراوية وموالاة بعضها ومعادات بعضها.

المطلب الثاني: خروج الاحتلال الإسباني، وبداية الغزو المغربي لمنطقة الصحراء الغربية بعد العام 1975

إن سياسة الإقصاء والتهميش والسيطرة العسكرية التي انتهجتها أجهزة القمع الاسبانية تجاه هذا الشعب الأبي، جعلت الشعب الصحراوي يواجهها ببسالة، مما جعل إسبانيا تقف عاجزة أمام الوعي التحرري المتزايد في وسط الشعب، مما جعل اسبانيا تعيد النظر في حلمها بالبقاء في الصحراء الغربية، ما دفعها إلى التفكير في الخروج من ورطتها، ويضمن لها مصالحها في المنطقة، ففكرت عندها اسبانيا بفكرة ايجاد بديل لها يضمن مصالحها ويقيها شر ورطتها فجاءت بفكرة الجماعة والحزب الموالين لها للقيام بالمهمة، إلا أنها رأت بأنهما لم يكونا صالحين لذلك بسبب بغض الشعب الصحراوي لها مما يهدد مصالحها ويفشل مخططاتها[1]، وفي الأخير توصلت إلى حل أمثل فلجأت إلى

(1) محمد بادي ومصطفى الكتاب، مرجع سابق، 81- 82

البحث عن بديل أجنبي يقوم بالمهمة فوجدت ما كانت تصبو إليه، وجدت المختـــار ولـــد داداه[1]، الرئيس الموريتاني، والحسن الثاني ملك المغرب، فعرضت عليهما الفكرة فرحبا بها فدعت الطرفين إلى مدريد وشرحت لهما أهدافها وأوفتها بأدق التفاصيل والشروحات، فقبلا بذلك، ووقع المجتمعون على المؤامرة في 1975/11/14، والتي تعـــرف بإتفاقيـــة مدريد المشؤومة، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في الفروع التالية:

الفرع الأول: اتفاقية مدريد الثلاثية 1978.

الفرع الثاني: الأطماع المغربية في الصحراء الغربية وسياسة التوسع (المسيرة الخضراء).

الفرع الثالث: قيام "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" وبداية المقاومة الصحراوية.

الفرع الأول: اتفاقية مدريد الثلاثية 1978.

في السابع من نوفمبر 1975 استقبل العامل المغربي في أغادير مبعوث الحكومـــة الاسبانية، وتباحث معه حول الأوضاع المسجدة في الصحراء الغربية وانتهـــت مناقشـــته حول التفاهم على صيغة اتفاق يقضي بوقف المسيرة الخضراء[2]، من جانب المغرب في مقابل انسحاب إسبانيا نهائيا من منطقة الصحراء الغربية، على أن تحدد آليتـــه وطـــرق تطبيقه في اجتماع لاحق بعقد في مدريد وتحضره موريتانيا بصفة مشارك وبالفعل أعلـــن المغرب في 1975/11/09 وقف المسيرة الاستيطانية التي نسمي في الغـــرب المســـيرة الخضراء، جاء ذلك في خطاب وجهه الملك إلى المشاركين بالمسيرة، شكرهم فيه علـــى

(1) المختار ولد داداه، أول رئيس لموريتانيا حكم من 1960 إلى 1978.

(2) سيأتي الحديث عها بالتفصيل في الفرع الثاني من نفس المبحث، أنظر الصفحة 38.

إخلاصهم، وهنأهم على وطنيتهم العالية[1]، وفي 14نوفمبر 1975، صدر بيان ثلاثي، إسباني مغربي وموريتاني، يعلن عن اتفاق توصلت إليه الدول الثلاث، بعد مفاوضات دامت أكثر من يومين، وانتهت بتوقيع ما عرف باسم اتفاقية مدريد الثلاثية[2]، وهي تتألف من وثيقة دعيت باسم(إعلان المبادئ) وتنص على عملية تقسيم الأرض بين المغرب وموريتانيا، وبالإضافة إلى مجموعة اتفاقيات تتعلق بالصيد والتعاون الاقتصادي والصناعي، وقد اتضح فيما بعد أن تنازل اسبانيا عن الاقليم كان مقابل اشتراكها في استغلال مناجم الفوسفات في بوكراع، وبقاء أسطول صيدها البحري في المياه الاقليمية الصحراوية وبضمان قاعدتين عسكريتين لها قبالة جزر الكناري[3]، إن الشيء الذي يهمنا من هذه الاتفاقية هو مدى شرعيتها أو بمعنى آخر القيمة القانونية لاتفاق مدريد، وكذلك الآثار التي خلفتها هذه الاتفاقية والمتمثلة في الوجود العسكري في الصحراء الغربية[4]، من الواضح أن الاعتبارات السياسية هي التي سادت اتفاقية مدريد أكثر من أي اعتبارات أخرى، من جهة أخرى فإن اتفاق مدريد قد أبرم من طرف دول لا تمتلك حق السيادة على الاقليم، فإسبانيا بصفتها دولة وصية ليس لها الحق إلا في إتباع الطرق المتعلقة بتصفية الاستعمار وفقا لقرارات منظمة الأمم المتحدة، ومن ثم فإن إجراءات التنازل أو تحويل الادارة يعتبر باطلا مطلقا، نظرا لأن إسبانيا إذ كانت تملك سلطات الإدارة على الاقليم

([1]) طاهر مسعود، مرجع سابق، 42.

([2]) نص الإتفاقية، أنظر الملحق رقم 1و3

([3]) محمد بادي ومصطفى الكتاب، مرجع سابق، 127.

([4]) تونسي بن عامر، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، المرجع السابق، 363.

وبتفويض من الأمم المتحدة فإن هذا لا يمنعها حق الصرف فيه إذ لا سيادة لها على الاقليم الصحراوي[1].

الفرع الثاني: الأطماع المغربية في الصحراء الغربية وسياسة التوسع (المسيرة الخضراء):

قبل التطرق إلى مضمون الأطماع، لا بد من الوقوف على الأسباب قليلا لفهم الأسباب التي أدت الحكومتين المغربية من جهة والموريتانية من جهة أخرى، للزحف نحو إقليم الصحراء الغربية باستعمال القوة العسكرية كحل لديه مبرراته وتفسيره وأحقيته بالإقليم، فالمغرب حجته في ضم الصحراء الغربية هو أن هذا الإقليم جزء لا يتجزأ من ترابه الوطني وهذا قبل أن تحتل إسبانيا الاقليم ودليله على ذلك هو نظام البيعة الذي كانت قبائل المنطقة تمارسه لسلطات مراكش، أما المجموعة الموريتانية فحجتها أنها وإقليم الصحراء الغربية يشكلون شعبا واحدا، وبالتالي فهم يأملون أن الإقليم يملك نفس العادات والتقاليد لسكان موريتانيا ما يعني أن سكان الإقليم هم في الأصل موريتانيين، وبين هذا وذاك توجد إسبانيا المستعمرة الحقيقية للإقليم والذي ما زال تحت سيطرتها، والتي حاولت تنظيم استفتاء تقرير المصير في إقليم الصحراء الغربية برعاية الأمم المتحدة وقد عارضت المملكة المغربية هذا الإجراء بشدة، بحجة أنه سيكون استفتاء " **مزيفا**" تريده إسبانيا كي تعيق من خلاله عملية تحقيق الوحدة الترابية المغربية، وخلق دولة صحراوية في الإقليم المذكور تكون دمية بين يديها، تحركها كيفما تشاء[2]، وأصرت المملكة المغربية بالتفاهم مع الحكومة الموريتانية على إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية للبت فيها، وفي

([1]) بن عامر تونسي، مرجع سابق، ص 366.

([2]) طاهر مسعود، مرجع سابق، 33.

13/ديسمبر 1974، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم 3292 المؤيد للطلب المغربي والقاضي بتحويل مشكلة الصحراء الغربية إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي للإدلاء برأيها الاستشاري حول مسألتين أساسيتين هما:

- هل كانت الصحراء الغربية قبل الاستعمار الاسباني أرضا مالك لها – بلا سيد–؟

- وما هي الروابط القانونية بين هذا الإقليم وبين المملكة المغربية والمجموعة الموريتانية؟[1]

وفي العاشر من يناير 1975 أعلنت المحكمة الدولية قبولها النظر في القضية الصحراوية، وقدم المغرب وموريتانيا كل الوثائق التي تثبت صحة إدعاءاتها، أما جبهة البوليساريو فقد كانت غائبة عن مداولات المحكمة الدولية، وبعد استماع المحكمة الدولية إلى المرافعات الشفوية للأطراف المعنية ودراسة الوثائق المقدمة، أعطت رأيها الاستشاري في 06 أكتوبر 1975[2]، وحول السؤال الأول الموجه إليها والمتعلق بوضع أرض الصحراء الغربية غداة الاستعمار الاسباني لها وما إذا كانت أرضا بلا سيد، أجابت المحكمة بأن الصحراء اعتبارا من عام 1884 لم تكن أرض سائبة، بل كانت تخضع لشيوخ القبائل، وبشأن السؤال الثاني حول طبيعة الروابط القانونية بين الصحراء الغربية وكل من المغرب وموريتانيا، ردت المحكمة بالقول " إن استنتاجات المحكمة تقضي إلى

(1) طاهر مسعود، مرجع سابق، 36.

(2) Mourice Barbar, op it: , 91.

أن أنها لا توجد أي روابط سياسية ولا إقليمية بين هذا الإقليم من جانب وبين كل من المملكة المغربية والمجموعة الموريتانية"[1].

وبعد صدور رأي المحكمة الاستشاري، لمسيرة حاشدة أعد لها بنفسه، وجند لها الكوادر البشرية والمادية من أجل إنجاحها وتم تدريب المتطوعين المشاركين فيها من أجل النجاح في تلك الرحلة الصحراوية الشاقة، وتحمل متاعبها، وقد عهد الملك المغربي للمسيرة[2]، بإجراء سلسلة من الاتصالات السياسية المكثفة مع قادة العديد من دول القرار العالمي وفي طليعتهم فرنسا والولايات الأمريكية شارحا لهم حقيقة وأهداف مسيرته الخضراء[3]

لقد استغل ملك المغرب الحسن الثاني في رد محكمة العدل الدولي عبارة" البيعة" وفرض فهمه للكلمة على أنها تقابل معنى السيادة وأطلق أفواج من المدنيين تتألف من 350 ألف شخص، وقد رفع الجميع المصاحف الشريفة والأعلام المغربية والرايات الخضراء وهم ينادون بشعارات وحدة التراب الوطني! وفي اليوم العاشر من نوفمبر 1975 قدم إلى مدريد الوزير الأول المغربي على رأس وفد رسمي رفيع المستوى يصحبه وفد موريتاني، وبعد ثلاثة أيام من المفاوضات الهادئة، وصلت الأطراف الثلاثة إلى اتفاق سلام قسمت بموجبه الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا بموجب اتفاق

(1) Mourice Barbar, op it: , 92- 93.

(2) قد يتبادر للأذهان عن المسيرة الخضراء، وهو من أين استوحى الحسن الثاني هذه الفكرة؟ إن البعض يذهب إلى أن الملك قد استوحاها من المسيرة الهندية في 1930 المسماة بمسيرة الملح أو مسير داندي (منطقة انطلاقها) بقيادة الزعيم غاندي ضد الاستعمار البريطاني حيث كان شعارها الاحتجاج بلا عنف، أنظر طارق مبروك تراي، المرجع السابق، 124.

(3) طاهر مسعود، المرجع السابق، 42– 43.

مدريد الثلاثي، ومن جهتها أخذت دول الاتفاق بتطبيق ما ورد فيه من بنود، فقد دخلت وحدات الجيش الملكي المغربي هذا في عمق أراضي الصحراء، وقامت بتوسيع دائرة انتشارها، هذا في الشمال، أما في الجنوب فقد تمركزت قوات من الجيش الموريتاني داخل الأراضي الصحراوية ضمن القسم المخصص لها في الاتفاق الثلاثي، وبحلول 20 فبراير 1976، انتقلت رسميا كافة سلطات الاستعمار الاسباني في الصحراء الغربية، إلى الحكومتين المغربية والموريتانية، وانتهى بذلك عهد الاستعمار الغربي، لتدخل المنطقة عهد جديد من الاستعمار، لكن هذه المرة من الإخوة الأشقاء في الدين واللغة والتاريخ المشترك! ![1]

الفرع الثالث: قيام "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" وبداية المقاومة الصحراوية:

قبل يوم واحد فقط على انتهاء فترة الوجود الاستعماري الاسباني رسميا في إقليم الصحراء الغربية، وانتقال كامل سلطاته إلى حكومتي المغرب وموريتانيا طبقا لما ينص عليه اتفاق مدريد الثلاثي، أقدمت جبهة البوليساريو على تنفيذ عمل فاجأ أطراف هذا الاتفاق، وشكل لها إربا كبيرا، تجلى بإعلان الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب في 27 من شباط (فبراير)1976 عن قيام" الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" في منطقة " بئر الحلو" بالقرب من الحدود الموريتانية، وقد أذاع السيد الولي مصطفى السيد[2]، بيان مولد دولة الصحراء الغربية، وبدأ بالقول بسم الله وبعون من إلله،

([1]) مسعود طاهر، نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو، المرجع السابق، 45.

([2]) مؤسس جبهة البوليساريو وأول رئيس للدولة الصحراوية ومنجر الثورة الصحراوية ضد الاستعمار الإسباني (1948- 1976).

وتجسيد لإرادة الشعب العربي في الساقية الحمراء ووادي الذهب ووفاءا لشهدائنا الأبرار، وتتويجا لتضحيات شعبنا البطل، سيرتفع اليوم على أرض الساقية الحمراء ووادي الذهب، علم الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية"[1].

وحدد البيان طبيعة نظام الدولة وتوجهاتها، بأنه دولة غير منحازة تؤكد التزامها بالمعاهدات الدولية وبمواثيق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية، وتتمسك بالإعلان العالمي لحقوق الانسان، وأقر للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية الدولية الوليدة دستور مؤقت وشكلت حكومتها ومجلسها الوطني المؤقت، ورسمت لها هيكلة دولة عصرية تسمح لأفراد الشعب فيها بالانتقال من أجواء القبيلة المتأخرة إلى عوالم الدولة الحديثة، ولقد كان هدف " جبهة البوليساريو" من وراء الإعلان عن قيام دولتها، إلى أن لا تترك البلاد عرضة للفراغ الإداري والدستوري بعد رحيل الإسبان عنها انطلاقا من مبدأ رفضها الاعتراف بشرعية إتفاق مدريد الثلاثي.[2]

إن تلك الخطوة من جانب البوليساريو، قد جاءت موفقة في توقيعها، وشكلت حاجزا مانعا أمام وضع قد يشرع للوجود المغربي– الموريتاني فوق الأرض الصحراوية فيما لو بقي البديل الوحيد عن الإدارة الاستعمارية الإسبانية، وبهذا العمل دخلت الدولة الصحراوية دائرة الأضواء والشهرة العالمية أكثر مما ساعدها في تحريكها السياسي والدبلوماسي ضمن الأوساط الرسمية الدولية، وسمح لها بشرح وجهة نظرها باحترام أمام الرأي

([1]) مسعود طاهر، المرجع السابق، 60.

([2]) مسعود طاهر، نفس المرجع، 61– 62.

العالمي، أما المغرب الذي بالغ في التقليل من أهمية وشأن البوليساريو، فقد صدم بالواقع المستجد، واتهم الجزائر بصنع تلك الدولة" الوهمية التي لا وجود لها إلا في **الأحلام** " على حد تعبير المسؤولين المغاربة[1]، لكن الحقيقة هي أن الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، قد أعلنت بالفعل وبدأت الاعترافات الدولية تتوالى عليها[2]لم يقف الشعب الصحراوي مكتوف الأيدي أمام ما حدث له من ظلم وما له من مؤامرات، بل اشتد غضبه وحارب على جهتين واتبع استراتيجية ضرب الحلقة الضعيفة فتم التركيز على موريتانيا الطرف الأضعف لكسر التحالف المغربي الموريتاني الذي أخذ يتسع ويتطور بتدخل القوات الفرنسية لتوفير غطاء جوي للجيش الموريتاني، لقد بدأت العمليات العسكرية في ديسمبر من سنة 1975 وقد تركزت العمليات العسكرية في الجزء الجنوبي من الصحراء الغربية (وادي الذهب) وكانت القوات الموريتانية المستهدف الأساس في الهجمات[3].

بعد سيطرة الجيش الموريتاني والمغربي على كامل الصحراء الغربية أدرك الصحراويون أن العمل على فتح جبهتين في آن واحد سيكون بالغ الصعوبة من الناحية العسكرية فوضعوا إستراتيجية عسكرية تقوم على التركيز على الحلقة الضعيفة في العملية لكسرها وإرغامها في النهاية على الخروج من معترك الحرب، فكان التركيز على موريتانيا، وكانت البوليساريو في عملياتها الخاطفة هذه تستهدف أساسا مواقع تجمع

([1]) مبلود غربي، موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية، المرجع السابق، 75.

([2]) أنظر الملحق رقم (2) قائمة الدول التي تعترف بالدولة الصحراوية.

([3]) ميلود غربي، المرجع نفسه، 77.

القوات الموريتانية أو استكشاف الطرق المؤدية إلى بقية المناطق، المهمة ولا سيما العاصمة أنواكشوط التي أصبحت هدفا رئيسيا للعمليات، وكانت تلك العمليات تحت قيادة الولي مصطفى السيد، واستطاعت البوليساريو بإمكانيتها البسيطة أن تصل إلى العاصمة نواكشوط وبالضبط القصر الرئاسي، وفي 1979/08/05 وقعت اتفاقية السلام بين موريتانيا وجهة البوليساريو في الجزائر، وبعد توقيع هذه الاتفاقية اشتدت حملات الدعاية المغربية على الشعب والحكومة الموريتانية، لأن جريمة مدريد انكشفت وقوات جبهة البوليساريو تضافرت واجتمعت للمواجهات ضد جهة واحدة وحصر نشاط مقاتلي جبهة البوليساريو على مواجهة المغرب واستعاد الجيش الصحراوي قواه، وحققت جبهة البوليساريو انتصارا كبيرا وذاع صيتها في العالم، وبعد فشل المغرب في القضاء على الجيش الصحراوي، المتحمس للقتال والذي بين للعالم أن القوة، ليست بالأسلحة المتطورة والقوة البشرية بقدر ما هي إيمان وعزيمة على تحقيق النصر[1]، بعد أن تلقي الجيش المغربي خسائر فادحة لجأ إلى حلفاته فرنسا وأمريكا لطلب النجدة فأنقذوه بفكرة الحزام الأمن[2]، لرد هجمات الجيش الصحراوي.

([1]) طارق مبروك تراي، المرجع السابق، 115- 116.

([2]) الحزام الأمني أو الجدران الدفاعية هي عبارة عن خطة لصد الهجمات الصحراوية ضد الجيش المغربي وتتألف تلك الجدران الوافية من عدة سواتر رملية وأسلاك شائكة وحقول ألغام استغرق بنائها من 198 إلى 1987 وقد أشرف على بناء تلك الحوائط الدفاعية خبراء من فرنسا المتحدة الأمريكية، وقد أحدثت إستراتيجية الجدران تلك معادلة جديدة في الصراع الصحراوي-المغربي- فرضت على قادة البوليساريو إنتاهج أسلوب حرب الاستنزاف طويلة الأمد.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل والذي جاء تحت عنوان " التطور التاريخي للنزاع المغربي الصحراوي " يمكننا الخروج منه بعدة استنتاجات مهمة، وأهمها هو أن إقليم الصحراء الغربية يمتاز بموقع استراتيجي مهم نظرا لموقعه الواقع في شمال غرب القارة الإفريقية وبالتحديد في دول المغرب العربي، وهذا ما جعل منه محطة أطماع القوى المملكة الإسبانية سابقا والتي احتلت الإقليم في 1884 ولم تخرج منه إلى في 1976، بعد أن ضمنت استمرار مصالحها الاقتصادية، لتدخل المنطقة مرحلة أخرى من النزاع، ولكن هذه المرة بين الأشقاء في الدين واللغة (المغرب والصحراويين).

لقد أصبحت قضية الصحراء الغربية، أو بالأحرى الصراع الدائر بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، للسيطرة على هذا الإقليم، تشكل آخر قضية استعمار في القارة الإفريقية، تلك المشكلة العائدة في أصولها إلى الحقبة الاستعمارية والتي لا تزال تنتظر الحل النهائي، لقد اندلعت الحرب بين المغرب والبوليساريو في 1975 على إثر مناورة قامت بها إسبانيا قسمت على إثرها الإقليم بين المغرب وموريتانيا في معاهدة مدريد الثلاثية، مما دفع بجبهة البوليساريو بأن تشهر دولتها في 1976 وتعلن الكفاح المسلح ضد كل من المغرب من جهة وموريتانيا من جهة أخرى، وذلك من أجل تحرير واسترجاع إقليم الصحراء الغربية، تلك البقعة الصحراوية من الأرض التي يعتبرها المغرب جزءا من ترابه الوطني، ويتهم دول الجوار بزعزعة استقراره ووحدته، وتتمسك البوليساريو بحق الصحراويين في تقرير مصير من يحكمهم، وتطالب بالاستقلال طبقا للوائح الأمم المتحدة.

الفصل الثاني:
تداعيات النزاع المغربي- الصحراوي

يعتبر النزاع المغربي الصحراوي[1]على إقليم الصحراء الغربية من اعقد النزاعات الإفريقية والدليل على ذلك انه والغاية اليوم لم يجد طريقة للحل، رغم المجهودات المبذولة طيلة 4 عقود من الزمن من اجل التوصل لحل للآخر مستعمرة في إفريقيا، ومن هذا المنطق سنحاول في هذا الفصل التعرف على ماهية هذا النزاع الذي عمر طويلا. بين جبهة البوليساريو التي تطالب باستقلال الإقليم، وبين المغرب الذي يعتبر إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب جزء من ترابه الوطني، وذلك من خلال طرح تفصيلي للأسباب الحقيقية التي أدت لنشوب هذا النزاع، ولأن منطقة الصحراء الغربية تقع في إقليم جغرافي يتأثر بالوحدات السياسية المتواجدة فيه، سنحاول عرض مواقف الدول المعنية بهذا النزاع بالخصوص الجزائر وموريتانيا، هذه الأخيرة التي كانت بالأمس طرف في النزاع، تلعب اليوم دورا أساسيا في صياغة وبلورة حل سياسي للصراع المغربي الصحراوي.

وبعد التعرف على النزاع المغربي الصحراوي، سنحاول تحكيم الشرعية الدولية لمعرفة الطبيعة القانونية لهذا النزاع، مسترشدين بذلك على رأي محكمة العدل الدولية التي كانت قد أدلت بدلوها في هذا الصراع وأصدرت رأيا استرشاديا سنة 1975، والذي فسره المغرب حسب ما يخدم أطروحته ، واستغله ملك المغرب آنذاك الحسن الثاني كدليل لاجتياح الإقليم تحت قوة السلاح، ضاربا بذلك القرارات الصادرة من الأمم المتحدة عرض الحائط، لتدخل المنطقة في صراع دموي امتد من 1975 إلى غاية 1991 تاريخ دخول اتفاق وفق إطلاق النار الخدمة تحت رعاية الأمم المتحدة.

(1) دام النزاع المغربي الصحراوي في الفترة الممتدة من 1975 إلى غاية 1991 تاريخ وقف إطلاق النار بين الطرفين في إطار مخطط السنوية الأممي.

وفي المبحث الثاني والذي جاء تحت عنوان المعالجة الدولية للنزاع المغربي الصحراوي، سنحاول معرفة كيف تعاطي المجتمع الدولي مع هذا النزاع بدء بالأمم المتحدة، باعتبارها راعية السلام في العالم، ثم رأي التجمعات الإقليمية، خصوصا الاتحاد الإفريقي الذي يوجد طرفي النزاع بين أعضائه وذلك بعد انضمام المغرب للمنظمة الإفريقية في الفترة الأخيرة، بعد ما أدرك أن سياسة الكرسي الفارق لم تحصد له نتائج تذكر، بل على العكس استغلت البوليساريو فترة انسحاب المغرب من المنظمة الإفريقية لكسب الكثير من الدعم لصفوفها.

تظهر أهمية القضية الصحراوية من خلال كونها بؤرة للصراع الإقليمي وعدم الاستقرار في منطقة المغرب العربي ككل، وقد جعلت عوامل الشد والجذب وتضاد المصالح للأطراف المعنية، المشكلة تدور في حلقة مفرغة، فمنذ السبعينات والقرارات الدولية تدعو لحسم هذه المشكلة عن طريق الاستفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة، والذي عارضه ويعارضه المغرب في كل مرة يطرح، لأنه يمس بوحدته الترابية كما يزعم، ومن خلال هذا الفصل سنحاول التفريق بين المزاعم المغربية وبين حف تقرير المصير الذي هو مبدأ تكلفة الأمم المتحدة والشرعية الدولية، وعليه نقول. ماهي طبيعة النزاع على الصحراء الغربية؟ وما مستقبل النزاع على الخارطة السياسية الدولية؟

هذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال هذا الفصل الذي قسمته إلى مبحثين.

المبحث الأول: التعريف بنزاع الصحراء الغربية وطبيعته القانونية.

المبحث الثاني: المعالجة الدولية للنزاع المغربي الصحراوي.

المبحث الأول: التعريف بالنزاع المغربي الصحراوي وطبيعته القانونية.

إن إقليم الصحراء الغربية وباعتباره يشكل أخر مستعمرة افريقية، كان يسود فيه نزاع ذات طابع تحرري على أساس انه قائم بين دولة مستقلة وهي المملكة الغربية، وحركة تحررية هي جبهة البوليساريو، وتقتض الدراسة في هذا السياق أن نعترف قبل كل شيء على طبيعة هذا النزاع الذي عمر طويلا، والجذور الأولى لنشأته، ثم نتعرض إلى الطبيعة القانونية لهذا النزاع المغربي الصحراوي في المقام الأول، بعدها نتطرق إلى تعريف النزاع عبر مواقف الأطراف المعنية به ونعنى بذلك المملكة المغربية والبوليساريو كونها الممثل الشرعي والوحيد للصحراويين كما نص عليه لوائح الأمم المتحدة، ثم رأي الدولتين الملاحظتين الجزائر وموريتانيا، وأخيرا نعرج على موقف اسبانيا وهذا من خلال الفروع الثلاثة:

الفرع الأول: الخلفية التاريخية للنزاع البني، المغربي، الصحراوي.

الفرع الثاني: مواقف الأطراف الفاعلة في النزاع.

الفرع الثالث: النزاع بين الخصوصية الصحراوية والادعاء المغربي.

و السؤال الذي سنحاول الإجابة عنه هو ما هي طبيعة النزاع السائد على الصحراء الغربية ؟

المطلب الأول: ماهية النزاع على الصحراء الغربية.

الفرع الأول: الخلفية التاريخية للنزاع البيني، الغربي، الصحراوي.

لقد عاش شعب الصحراء الغربية بتركيبته القبلية وعلى مساحته الجغرافية، عبر التاريخ حرا، يسير نفسه وفق قانونه القبلي المتعارف والمتفق عليه، ولم يسبق لشعب ما أوجهة أن احتلته أو فرضت عليه ولاءها وسيادتها[1]

إن أول إستعمار فعلي للصحراء الغربية كان في ديسمبر 1884، حيث أعلنت إسبانيا بأن وادي الذهب (rio de oro) والمنطقة المتاخمة له أصبحت تحت حمايتها، وقد أخبرت الدول المشاركة في مؤتمر برلين 1885[2]، بذلك وفي مقدمتهم فرنسا وبريطانيا، ودام استكمالها للاحتلال الكامل للصحراء الغربية خمسين سنة، حيث كان الإحتلال في بدايته متمركزا على المناطق الساحلية فقط، وقد واجهتهم عدة مقاومات كانت ابرز تلك التي قادها الشيخ ماء العيين1908(3)، ولتحكم سيطرتها على المنطقة قامت بعقد عدة اتفاقيات لرسم حدود الصحراء الغربية مع فرنسا كانت على التوالي في (1900 و1912). [4]

كما تعود الجذور الأولى للنزاع المغربي الصحراوي على إقليم الصحراء الغربية إلى الأطماع التوسعية للجارتان في الشمال والجنوب، وذلك بادعائهما لملكيتهما للصحراء الغربية، وراحت كل واحدة منهما تدعي الحق التاريخي لها وشرعية إلحاقها بها وخلق حجج

(1) مسعود طاهر، نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو، المرجع السابق، 09.

(2) مؤتمر برلين(1884-1885)، كان أول مؤتمر استعماري، عقد بين الدول الأوروبية المعنية بالاستعمار لإقرار الوضع القائم في إفريقيا، وتنظيم ما بقي من أراض القارة، ووضع مبادئ عامة لمنع اصطدام القوة الاستعمارية ببعضها البعض.

(3) الشيخ ماء المعينيين(1246ه) هو رجل دين موريتاني، ارتبط اسمه بمقاومة الاستعمار الاسباني والفرنسي في كل من موريتانيا والصحراء الغربية، اشتهر بأنه أسس مدينة السمارة الصحراوي.

(4) ماطر مسعود، المرجع السابق، ص12.

وإفتراءات تدعي من خلالها أنها صاحبة الحق، ولقد بدأ هذا الصراع الإدعائي بين المغرب وموريتانيا بعد إستقلال المغرب في 02 مارس 1956 ومطالبته مباشرة بالصحراء الغربية وأنها جزأ لا يتجزأ منه وبالتالي هي إمتداد جنوبي له، وبالمقابل إعتبرت موريتانيا الصحراء الغربية إمتدادا شماليا لها، لكن المغرب لم يكتفي بالمطالبة بالصحراء الغربية وحدها فقط كمجال توسعيي بل بمعظم خريطة المنطقة شرقا وجنوبا ولم يعترف بدولة موريتانيا التي ظل يعتبها جزأ منه وإمتدادا إقليميا لها، ولم يتم إعلان اعترافه بها كدولة مستقلة ذات سيادة إلا أن في سنة 1969، حين اعترف بها رسميا واسقط حقه في المطالبة بها، وقبلها بعام وفي دورة الأمم المتحدة لسنة 1968، صوت كل من المغرب وموريتانيا لصالح القرار (2229) الذي تبنته الأمم المتحدة والداعي إلى حق شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره، كما صادقت عليه اسبانيا كذلك[1]

لقد عقد المغرب في سنة 1970 مع موريتانيا معاهدة، التزاما فيها باحترام الوحدة الترابية للبلدين، وبعد ثلاثة أشهر عقد اجتماع في 14ديسمبر 1970 جمع كلا من ملك المغرب الحسن الثاني والرئيس الموريتاني مختار ولد واد والرئيس الجزائري هواري بومدين في مدينة إنواذيبو الموريتانية، ودعوا الى ضرورة تصفية الاستعمار في إقليم الصحراء الغربية، حسب ما نصت عليه قرارات الأمم المتحدة[2]

و لقد برزت الأطماع الأولى للجارتين لإقليم الصحراء الغربية في الشمال والجنوب مباشرة بعد تصريح اسبانيا سنة 1974 عن نيتها إجراء استفتاء شعبي في الصحراء الغربية،

(1) مسعود شنعان، نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية، المرجع السابق، 51.

(2) المرجع نفسه، 97.

تحت إشراف الأمم المتحدة، وعلى اثر هذا أعلنت كل من المغرب وموريتانيا عن نية كل منها ضم الإقليم، لأنه امتداد لها، في خطوة مفاجئة من طرف الملك المغربي الحسن الثاني، تنم عن دهائه ومكره، كما قام بتجميد تطبيق مبدأ تقرير المصير والاستقلال في الصحراء الغربية عبر قيامه ببعض الإجراءات الناجحة وكان من بينها إحالة المشكلة الصحراوية على محكمة العدل الدولية للبت فيها، وهو بهذا التصرف قد شتت الجهود القائمة لمنح شعب الإقليم الصحراوي استقلاله، ووجه الأمر كله نحو وضعية جديدة أساسها رأي المحكمة الدولية، وهنا دخلت القضية الصحراوية في متاهات اللعبة القانونية[1].

وعلى أساس حكم محكمة لاهاي هذا نفذ المغرب تظاهرات الشهيرة والمعروفة باسم "المسيرة الخضراء" والتي هي في الحقيقة اجتياح لأراضي الغير تحت قوة السلاح والتي تتنافى مع الشرعية الدولية، وقام خلالها مئات الآلاف من المغاربة باقتحام الحدود الفاصلة بين المملكة المغربية وإقليم الصحراء الغربية واجتاحوا العديد من المواقع الصحراوية، مطالبين باستعادة الإقليم إلى وطنهم المغرب!! وبدا الأمر على انه مطلب شعبي عارم، ومباشرة بعد انتهاء "المسيرة الخضراء" وعلى الرغم من التهديدات الدولية التي تلقاها المغرب من طرف الأمم المتحدة، والاستنكار الدولي على هذه الخطوة، إلى أن المغرب استمر في اجتياحه للأراضي الصحراوية[2].

لقد أفضت هذه المسيرة إلى اتفاقية بين الحكومتين المغربية والاسبانية عرفت باسم "اتفاقية مدريد الثلاثية" ودخلت فيها موريتانيا تحت مطلب الامتداد الشمالي لها في المنطقة،

(1) طاهر مسعود، المرجع نفسه، 10.

(2) طاهر مسعود، المرجع السابق، 36- 37.

وبمقتضى هذه الاتفاقية تخلت اسبانيا للدولتين المذكورتين عن مستعمرتها الصحراوية وخرجت من الإقليم في 1975، لقد شهدت الفترة الممتدة من بين عامي 1975 و1976، تصعيدا خطيرا في حرب الصحراء الغربية، تمثل باجتياح القوات العسكرية المغربية والموريتانية لأراضي الصحراوية عبر جبهتين من الشمال والجنوب، وقد واجهت قوات البوليساريو القوات المتقدمة بكامل قدرته على المقاومة، في محاولة مستميتة من جانبها لعرقلة تقدمها، وكانت هي المرة الأولى التي يدخل فيها الجيش الصحراوي حربا نظامية مباشرة تتجاوز بكثير حدود قدراتها الحربية، وضمن هذا الواقع، وجدت جبهة البوليساريو أن المواجهة الشاملة بينها وبين الجيشين المغربي والموريتاني، في وقت واحد، تعد بالنسبة لها نوعا من الانتحار، لهذا كان عليها التركيز على الحلقة الأضعف في هذا الصراع، وهي موريتانيا[1].

وفي سنة 1976 أعلنت جبهة البوليساريو عن قيام دولتها في الصحراء الغربية وأعلنت الحرب على كل من المغرب من جهة وموريتانيا من جهة أخرى، معتمدا على الدعم الليبي والجزائري وأطلقت هجومها الخاطف باتجاه المواقع المغربية وفي حربها تلك، اعتمدت قوات الجيش الصحراوي على الوحدات قليلة العدد، سريعة الحركة والتي تمكنها من الانقضاض على المواقع المعادية وتعطيها القدرة على التخفي والمناورة[2].

وبعد حرب دامت لثلاث سنوات بين الجيشين الموريتاني والصحراوي توصل الطرفان لمعاهدة سلام، ثم التوصل إلى اتفاق سلام في 1979 خرجت بموجبه موريتانيا من الصحراء

(1) مسعود شعنان، المرجع السابق، 69.

(2)طاهر مسعود، المرجع السابق، 70، -71.

الغربية، وبعد خروج موريتانيا من المناطق الجنوبية للإقليم سارع المغاربة باحتلال المناطق الصحراوية الجنوبية، وإنحصرت المواجهة بين المغرب المسيطرة على الأراضي الصحراوية وبين البوليساريو المنتصرة بالسلام على الجهة الموريتانية والمتفرقة لمقاتلة المغاربة بعزيمة الأبطال، ومما زاد ثقة الصحراويين بأنفسهم هو حصولهم على كميات ضخمة من الأسلحة المتطورة من طرف حليفهم الجزائر، وبعد أشهر من القتال الطاحن بين الجانبين، اهتزت قوة الجيش المغربي في المعارك: (الخنقة، واجديرية وحوزه وأمقالا...[1])، و كلها معارك بطولية قام بها الجيش الصحراوي، ليستنجد بعدها الحسن الثاني بكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، فدعمت الأولى قواته البرية وأخذت الثانية على عاتقها مهمة تجهيز سلاحه الجوي كما أقنعاه بفكرة بناء" الجدران الدفاعية" لصد هجمات الجيش الصحراوي، وتتألف تلك الجدران الواقية من سواتر رملية وأسلاك كهربائية وحقول ألغام وتم إنشاؤها على مدار فترات من الزمن، فانشأ الجدار الأول في أغسطس 1980، والجدار الثاني في فبراير 1984 وهو مكمل للأول ثم الجدار الثالث في مايو 1984، وقد اشرف على تنفيذ تلك السلسة من الحوائط الدفاعية والتي تبلغ مجموع أطوالها حوالي 2500 كيلومتر، خبراء عسكريون من فرنسا وأمريكا [2]، وقد أحدثت إستراتيجية الجدران تلك معادلة جديدة في النزاع الصحراوي المغربي فرضت على قادة البوليساريو انتهاج أسلوب حرب الاستنزاف طويلة الأمد إلى أن تم إيقافها من قبل الأمم المتحدة عام 1991، تاريخ

(1) هي أسماء مناطق صحرتوية، دارت فيها معارك عسكرية بين المغرب والبوليساريو وكان فيها التفوق لمقاتلي البوليساريو، انظر، حمدي حمودي، نبضات من الصحراء الغربية(القاهرة، كنوز للنشر، 2016)، 26-27.

(2) طاهر مسعود، المرجع السابق، 80.

دخول النزاع الصحراوي المغربي لفصل أخر من الفصول، تمثل في مسلسل السلام الأممي الذي اختاره الطرفين كبديل للحرب، وفي انتظار استكمال حلقات هذا المسلسل الطويل، يظل الشعب الصحراوي ينتظر حلمه في تجسيد دولته على ارض الساقية الحمراء ووادي الذهب.

الفرع الثاني: مواقف الأطراف الفاعلة في النزاع.

نتطرق في هذا الفرع على مواقف الدول المعنية بالنزاع المغربي الصحراوي والتي تتبناها الأمم المتحدة معنية بالنزاع ولها دور فعال في إيجاد تسوية للقضية الصحراوية، فبالإضافة إلى طرفي النزاع المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، توجد كل من اسبانيا والجزائر وموريتانيا كدول معنية بشكل مباشر.

1- موقف المملكة المغربية:

إن مطالبة المغرب بالصحراء الغربية تعود إلى نوفمبر 1955، و ذلك عندما اصدر حزب الاستقلال الكتاب الأبيض، والذي يجرى فيه الحديث عن الحقوق التاريخية في بلاد شنقيط[1]، فلقد صرح زعيم حزب الاستقلال قائلا: "انه مادام النظام الدولي قائما في طنجة والصحارى الاسبانية في الجنوب من تندوف إلى أطار والأقاصي الجزائرية المغربية، لم تنزع عنها الوصاية، فاستقلالنا يبقى مبتورا، وواجبنا الأول هو تحرير البلاد وتوحيدها..."[2].

(1) استعمل هذا المصطلح للدلالة على القبائل المختلفة التي كانت تعيش في الإقليم الذي كان يسمى بلاد شنقيط، الذي يوجد حاليا داخل الأراضي الموريتانية، انظر حقي عبد الوهاب، البوليساريو جيش وشعب، المرجع السابق، 21.

(2) إسماعيل معراف غالبة، الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية، المرجع السابق، 44.

كما يمكن الإشارة إلى خطاب محمد الخامس 1958 الذي أعلن فيه عن تمسك المغرب بالصحراء الغربية، كما أن الدستور المغربي الصادر في 1961 نجد انه يعتبر الصحراء الغربية دائما تابعة للوطن الأم، غير أن ما شجع المغرب أكثر على السعي وراء هذه المطالبة هو تنازل اسبانيا عن منطقة طرفاية لصالح المغرب ويبقى بموجب اتفاقية مشتركة، وللإشارة فإن الملك الحسن الثاني عند توقيعه على ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية في سبتمبر 1963 اظهر العديد من التحفظات فيما يتعلق بالحدود وأكد انه سيواصل مسيرة المطالبة بالحدود التاريخية[1]، وترى الحكومة المغربية أن إقرارها بحق تقرير المصير للصحراء الغربية لا يعني التخلي عن جزء من أراضيها، بل هو إصرار على استرداد كل أراضيها، ومن ثم فات مساهمتها في صياغة قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1965 والخاصة بحق تقرير المصير تعني إعادة دمج الصحراء الغربية بأراضي المملكة المغربية، وأسست المملكة المغربية ادعاءاتها بالصحراء المغربية على مجموعة من الحجج "التاريخية" أبرزها العلاقة التي تربط بين المملكة والإقليم عن طريق رابطة البيعة بين السلطان المغربي والشعب الصحراوي[2]، وتستند المملكة المغربية أيضا إلى العديد من الحجج في مطالبتها بالصحراء الغربية تمثلت في التاريخ المشترك والامتداد الجغرافي لهذا الإقليم، وكذلك الصلات الدينية والحقوق التاريخية المشتركة إضافة إلى لجوء بعض الشخصيات الصحراوية إلى المغرب

(1) إسماعيل معراف، المرجع السابق، 46.

(2) مصطفى عبد النبي، موقف الأمم المتحدة من قضية الصحراء الغربية، المرجع السابق، 56.

معلنين، بيعتهم للملك الحسن الثاني، خاصة بعد إعلان جبهة البوليساريو الحرب عام 1973[1].

2-موقف جبهة البوليساريو:

استطاعت جبهة البوليساريو أن تكون التنظيم الوحيد والممثل الشرعي للشعب الصحراوي، وذلك باحترام الأمم المتحدة وجميع التجمعات الإقليمية، فبعد أن أعلنت ثورتها المسلحة ضد الاستعمار الاسباني في 20ماي1973 وأجبرتها على الجلوس على طاولة التفاوض معها، وتعهدت بمنح الصحراويين استقلالهم في سبتمبر 1975، ومعارضة كل المطالب التي تدعيها الدول الأجنبية لنفسها في إقليم الصحراء الغربية، مقابل أن توقف جبهة البوليساريو حملاتها العسكرية ضد اسبانيا، وتسليم الأسرى الاسبانيين لديها، إلا أن اسبانيا خالفت كل هذه الوعود ووقعت اتفاقية مدريد الثلاثية مع المغرب وموريتانيا في نوفمبر 1975، وقامت بتسليمها الإقليم مقابل استمرار مصالحها الاقتصادية[2]، هذا ما أدى بجبهة البوليساريو لإعلان قيام الجمهورية العربية الصحراوية، في منطقة بئرلحلو الصحراوية، وذلك في 27 فبراير 1976 أي قبل يوم واحد من الانسحاب الاسباني الكلي من الإقليم، وبعد اشتباكات عسكرية، دامية مع موريتانيا والمغرب للحصول على الاستقلال التام للدولة الصحراوية حصلت الجبهة على عضوية كاملة في منظمة الوحدة الإفريقية.

(1) نفس المرجع، 58.

(2) طاهر مسعود، المرجع السابق، 64.

إن موقف جبهة البوليساريو كان واضحا منذ بداية، فهي تطالب بحق تكلفه الشرعية الدولية، وهو إجراء استفتاء للمنطقة والصحراويين هم وحدهم من يحدد مصير هذا الإقليم، وكان هذا المطلب هو المرجعية الرئيسية لاتفاقية وقف النار مع المغرب في 1991.

3 - موقف الجمهورية الإسلامية الموريتانية:

بدأت المطالبة الموريتانية بالصحراء الغربية سنة1957، تماما مع بداية المطالبة المغربية بالإقليم، والمفارقة هنا هو أن استقلال موريتانيا كان 1960 ما يعني أن موريتانيا كانت تطالب بالصحراء الغربية قبل أن تحصل هي الأخرى على استقلالها، وجاءت هذه المطالبة على لسان أول رئيس لها المختار ولد داداه، ورأت في ضم نصيبها من الصحراء الغربية (وادي الذهب) تحقيقا لبعض مطالبها بتوحيد المجموعة البيظانية وإبعاد لخطر احتمال عودة المغرب إلى مطالبه القديمة بضمها[1]، ولقد تميزت السياسة الموريتانية اتجاه الصحراء الغربية بثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى (1957-1975):** وفي هذه المرحلة أعلنت موريتانيا مساندة القضية الصحراوية للتعجيل بتصفية الاستعمار الاسباني، وفي نفس الوقت أكدت على حقوقها المشروعة في الإقليم الذي تربطها به روابط.

- **المرحلة الثانية(1975-1978):** وتبدأ هذه المرحلة مع صدور الرأي الاستشاري للمحكمة الدولية واتفاقية مدريد الثلاثية بين المغرب وموريتانيا واسبانيا واجتياح القوات الموريتانية جنوب إقليم الصحراء الغربية(وادي الذهب) ما جعل البوليساريو تركز على موريتانيا في

(1) الذهبة إمين الشيخ امبارك، عمليات حفظ السلام الأممية -دراسة حالة بعثة المينورسو في الصحراء الغربية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، 2007، 64.

الحرب لكونها الحلقة الأضعف وذلك تطبيقا لإستراتيجية قادها الـولي مصـطفي السـيد " موريتانيا أولا" التي نجحت في كسر شوكة موريتانيا[1]

- **المرحلة الثالثة: (1978-1981):** مع تزايد الاضطرابات الموريتانية وتعدد الانقلابـات العسكرية كان أولها في جويلية 1978 من طرف الجنرال مصطفى ولد السالك الذي وعـد بإحراج البلاد من حرب الصحراء ليأتي بعدها العقيد محمد خونا ولد هيدالة الذي وقع اتفاقية السلام مع البوليساريو في أوت 1979 والتي أكدت إنهاء الحرب بين الطـرفين وانسـحاب القوات الموريتانية مع وادي الذهب [2]، وبعد خروج موريتانيا من النزاع علـى الصـحراء الغربية[3]، اختارت خيار الحياد وعدم التدخل في مشكلة الصحراء الغربية، وهي إلى اليـوم تتبع موقف الحياد، إلا أن المغرب اعتبرت الاتفاق الموريتاني مع جبهة البوليساريو عمـلا عدائيا وغير شرعي وسارعت بالاستحواذ على المنـاطق التـي انسـحبت منهـا القـوات الموريتانية.

4- الموقف الاسباني من قضية الصحراء الغربية:

تميز موقف الحكومة الاسبانية بالتذبذب في قضية الصحراء الغربيـة وقـد تحكمـت فيـه الظروف السياسية والمتغيرات التي تطرأ على العلاقات بين دول المغرب العربـي، ففـي مرحلة أولى أيدت اسبانيا حق تقرير المصير للشعب الصحراوي، مؤكدة أن أسـاس إنهـاء الاستعمار في الصحراء الغربية هو قيام السكان الأصليين بممارسة حقهم في تقرير مصيرهم

(1) نفس المرجع، 75.

(2) الذهبة الشيخ امبارك، المرجع السابق، 76-77.

(3) خرجت موريتانيا من الصراع في 1979 واعترفت بجبهة البوليساريو وبالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وذلك بموجب اتفاقية سلام عقدت في الجزائر انظر، حقي عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 36

وفقا لمبادئ الجمعية العامة لأمم المتحدة وقرارها رقم 1515، و بعد تأييد الأمم المتحدة تطبيق هذا المبدأ، تراجعت اسبانيا عن موقفها الأول بحجة عدم أهلية السكان وعدم استعدادهم، وعندما تقدمت كل من المغرب وموريتانيا بطلب الحصول على الرأي الاستشاري من محكمة العدل الدولية، تراجعت اسبانيا عن فكرة الاستفتاء، لذلك كان الموقف الاسباني متردد وكان تمسكها بمبدأ حق تقرير المصير والمشروع في بناء دولة صحراوية من خلال التنظيم السياسي للجماعة الصحراوية، ما هو إلا عوامل كانت تستغلها للحفاظ على مصالحها في الإقليم.[1]

5- موقف الدولة الجزائرية:

إن موقف الجزائر الرسمي اتجاه القضية الصحراوية لم يتغير، فبالرغم من أنها تدعم البوليساريو ماليا وعسكريا وتعتبر الحليف الأول لها، إلا إن هذا التحالف والدعم ليس نابع من أطماع للجزائر في الإقليم، بل هو نابع من عقلية الجزائر الثورية وأقوفها مع قضايا التحرر في العالم والجزائر تسعى لتصفية الاستعمار من منطقة الصحراء الغربية، وذلك من خلال ممارسة الشعب الصحراوي لحقه الغير قابل للتصرف في تقرير المصير وقد ظلت الدولة الجزائرية متمسكة بتأييد حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، مستندا في ذلك على قرارات الأمم المتحدة، رغم الإدعاءات المغربية بوقوف الجزائر وراء هذا النزاع وأنها هي من تفتعل النزاع بين المغرب والجزائر، لقد حدد الجزائريون موقفهم من النزاع الصحراوي على أساس أن المشكلة القائمة في الصحراء الغربية بالنسبة لهم هي قضية

(1) عبد الوهاب حقي، البوليساريو جيش وشعب، المرجع السابق، 36

صراع بين المغرب والبوليساريو سببه الاحتلال العسكري المغربي للصحراء الغربية والجزائر ليست طرفا في النزاع الذي يدخل في نطاق تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية، والملف موجود لدى الأمم المتحدة.[1]

الفرع الثالث: النزاع بين الخصوصية الصحراوية والادعاء المغربي:

عند التكلم عن حق تقرير المصير يظهر لأول مرة على انه حق الإرادة الصادقة للشعوب التي تريد نيل حريتها، لكن عندما تأتي لتكريس هذا الحق تواجهنا عدة عقبات ومشاكل ومن أهمها اصطدام حق تقرير المصير بالوحدة الترابية والإقليمية للدولة[2]، إن سلامة الوحدة الإقليمية للدولة تعني الحفاظ على وحدة الدولة وسلامة أراضيها من التفتت والتمزق باسم تقرير النصير، وهاذ المبدأ تكفله مواثيق الأمم المتحدة، لأنه يكرس سيادة الدولة واستقلالها السياسي والتي لها السلطان المطلق للتصرف في شؤونها الداخلية والخارجية، وهذا الطرح يعتبر منطقيا إذ نظرنا إليه من هذه الزاوية، فلو سمحنا لكل مجموعة داخل الدولة الواحدة والإقليم الواحد بتقرير مصيرها وانفصالها عن الدولة الأم، لتفككت الدولة إلى عدة دويلات مجهرية ، ولعل هذا ما أدى بعض الفقهاء إلى القول بان حق تقرير المصير يقتصر على شعوب الدول المستعمرة فقط، لكن التسليم بهذا الطرح وتبنيه بمعناه الحرفي، معناه تورية تقرير المصير من جوهره إذ كيف لأي شعب أن يقرر مصيره إذا قيده مبدأ الحفاظ على الوحدة الدولية وعدم المساس بسلامتها الترابية، وكأن القانون

([1]) أحمد باسل البياني، "دور منظمة الأمم المتحدة لتسوية النزاع في الصحراء الغربية" مجلة المستقبل العربي، العدد 400، 2012، 4

([2]) بن عامر تونسي، المرجع السابق، ص22.

الدولي يعطي الشعوب حق تقرير المصير والمطالبة بحريتها باليمين، ويحرمها منه بالشمال بتشديده على الحرص على الوحدة الإقليمية للدولة، وعدم النيل من سيادتها[1]، ولو نظرنا إلى النزاع المغربي الصحراوي من زاوية القانون الدولي العام، لوجدناه يقع في نفس الإشكالية الفقهية أو على الأقل أراد له المغرب أن يكون كذلك، فالمغرب متمسك بمبدأ الوحدة الترابية له، نظرا لان إقليم الصحراء الغربية جزء لا يتجزأ منه، وينظر إلى جبهة البوليساريو على أنها حركة انفصالية تريد زعزعة استقراره[2]

لكن هناك قضية أخرى، تجرد المطالب المغربية من قيمتها الفعلية في نظر القانون الدولي، الذي يربط تصفية الاستعمار بمبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، ففي قضايا تصفية الاستعمار، يأخذ القانون الدولي دائما بالحدود الترابية الموروثة عن الاستعمار، وبرفض مبدأ المساس بها، ومن سوء حظ المغاربة، أن لإقليم الصحراء الغربية حدوده الرسمية المرسمة استعماريا والمعترف بها دوليا، وكانت اتفاقية عام 1912 موقعة بين فرنسا واسبانيا، قد رسمت حدود الإقليم الصحراوي مع المملكة المغربية[3]

و كانت منظمة الوحدة الإفريقية قد تبنت هذا المبدأ وأقرته في المادة الثالثة من ميثاقها، وذلك لتفادي المشاكل التي كان لها أن تنشأ عقب خروج الاستعمار الغربي من القارة السمراء، إذ قلما تخلو دولة افريقية من مشاكل حدودية مع جيرانها، وسبب ذلك يعود إلى أن

([1]) على يوسف عبادي، مابين مبدأ وحدة الدولة وتقرير المصير في ميثاق الأمم المتحدة، رسالة ماجستير، ، جامعة بيروت العربية، لبنان، 2003، 94.

([2]) على يوسف، نفس المرجع، ص101.

([3])مسعود طاهر، المرجع السابق، 8.

القوى الاستعمارية قد رسمت خريطة البلدان الإفريقية بفعل تقاسم المصالح فيما بينهـــا، دون الأخذ بعين الاعتبار لخصوصيات وحقوق تلك البلدان المستضعفة[1]

إن ترجيح الحجج التاريخية في قضية تصفية الاستعمار يقتصر على حالة وحيدة، وهي أن يتوافق مطلب الحق التاريخي مع إرادة السكان المعنيين فالقانون الـــدولي يغلـــب الحـــق الراهن لشعب المستعمرة في تقرير مصيره على الحق التاريخي، ورأيه في ذلـــك هـــو أن السكان هم الذين يقررون مصير إقليم ما، وليس الإقليم هو الذي يقرر مصير سكان ما[2]

المطلب الثاني: البعد القانوني للنزاع المغربي الصحراوي:

الفرع الأول: موقف محكمة العدل الدولية من النزاع.

حاولت اسبانيا تنظيم استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية برعاية الأمم المتحدة، وقد عارضت المملكة المغربية هذا الإجراء بشدة، بحجة انه سيكون استفتاء "**مزيفا**" تريـــده اسبانيا كي تعيق من خلاله عملية تحقيق الوحدة الترابية المغربية، وعلى اثر هذا الصـــراع بين نظام الملك الحسن الثاني في المغرب ونظام الرئيس المختار ولد داداه في موريتانيا من جهة والمستعمر من جهة أخرى حول الاستفتاء في الصحراء الغربية، التجأت الأطراف في 1974/09/18 إلى محكمة العدل الدولية طالبين رأيا استشاريا، بعدما عارضت اســـبانيا أن يكون رأيا ملزما، وذلك ما حققه لهم قرار الجمعية العامة رقم 3292 الصادر عن الدورة 29

(1) بن عامر تونسي، المرجع السابق، 76 -77.

(2) طاهر مسعود، المرجع السابق، 31.

للجمعية، بتاريخ 1974/12/13، الذي يطلب من الحكمة إعطاء رأيها بالنسبة للسؤالين التاليين: [1]

1- هل كانت الصحراء الغربية-الساقية الحمراء ووادي الذهب- عند استعمارها من قبل اسبانيا أرضا بدون سيد؟

2- و في حالة الإجابة السلبية: ما هي الروابط القانونية التي كانت قائمة بين هذا الإقليم وكل من المملكة المغربية والمجموعة الموريتانية؟

و بعد أن قررت المحكمة في 1975/01/10 قبول النظر في الدعوى، قدم بتاريخ 27 مارس من نفس السنة الأستاذ إدريس السلوي الذي كان يمثل المملكة المغربية ملفه لمحكمة العدل الدولية ليثبت حقوق المغرب التاريخية في الصحراء الغربية، وفي المقابل كان على موريتانيا أن تثبت أن الشعب الصحراوي يشكل جزء من المجموعة الموريتانية، وبالرغم من أن جبهة البوليساريو كانت غائبة رسميا عن مداولات المحكمة الدولية لعدم تمتعها بصفة دولية، إلا أنها كانت مصرة على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره[2]، لعل صوتها وصل للمحكمة عبر موقف الدولة الجزائرية التي مثلها الخبير الدولي محمد بجاوي[3] التي أبدت حق شعب الصحراء الغربية بالمنطقة، حيث أكدت أن قبائلها (تكنة) البدوية كانوا مستغلين عن السلطان وحتى الشيخ ماء العينين الذي كان باسط سيادته على الساقية الحمراء

([1]) Malak Bouler , opcit, 65.

([2])على الشامي، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، المرجع السابق، 356.

([3]) سفير الجزائر بفرنسا حينها.

لم يكن تابعا لملك المغرب بالإضافة إلى ذلك فان القبائل الأخرى، كانت تابعة للمجموعة الموريتانية. [1]

و بعد 27 جلسة علنية عقدتها محكمة العدل الدولية، استمرت من 25/ جوان إلى غاية 30 جويلية 1975، استمعت فيها المحكمة إلى مرافعات الأطراف، واطلعت على مستنداتهم المقدمة، جاء قرارها الاستشاري بتاريخ 16س/ أكتوبر/1975، وفي إطار إجابتها عن السؤال الأول المتعلق بوضع الصحراء الغربية وقت استعمارها رأت المحكمة – بعد أن شرحت معنى فترة الاستعمار قالت انه يعني المدة التي تبدأ من سنة 1884، أي فترة الدخول الاسباني إلى ساحل وادي الذهب وإعلان حمايته عليه– أن سيادة الاستعمار في منطقة ما، تشترط انعدام كافة أشكال السيادة المحلية، حيث اعتبرت المحكمة أن الصحراء الغربية تسكن فيها قبائل ذات نظام اجتماعي وسياسي وهي لا تعد أرضا بدون سيادة وأصرت المحكمة في معالجتها لهذه المسالة على نقطتين[2]:

الأولى: على انه في فترة الاستعمار كان يقطن الصحراء سكان، وهؤلاء بالرغم من أنهم رحل متنقلون فأنهم مقسمون اجتماعيا وسياسيا إلى قبائل يشرف عليها رؤساء مؤهلون لتمثيلها.

الثانية: ترفض ربط السيادة القبلية قانونيا بالسلطان المغربي أو بموريتانيا، وبذلك تكون المحكمة قد استعبدت تطبيق القانون الأوروبي الاستعماري، الذي كان قائما على أساس أن كل إقليم يقع خارج مجال الدول الأوروبية يعتبر إقليميا بدون مالك.

([1]) على الشامي، المرجع السابق، 357.

([2]) طاهر مسعود، المرجع السابق، 357.

وعللت المحكمة قرارها على أساس أن أية دولة استعمارية من اجل أن تمارس سيادتها على إقليم ما يجب أن توقع معاهدات واتفاقيات مع زعماء تلك القبائل، وهذا هو حال الصحراء الغربية التي كان يتواجد بها بعض القبائل البدوية المنظمة تحت لواء سلطة قادة وزعماء أكفاء يقومون بتمثيلهم ، وباحتلال هذا الإقليم من طرف اسبانيا فان هذه الأخيرة لم تتصرف كدولة وضعت تحت سيادتها إقليميا بلا مالك، لكن حمايتها كانت فقط على وادي الذهب، ابتداءً من سنة 1884 وكان ذلك بناءا على اتفاقيات أبرمتها مع زعماء القبائل وفي نفس الوقت لم تعتبر اسبانيا منطقة الساقية الحمراء أرضا بدون مالك[1]

و بما أن المحكمة إجابة بالنفي على السؤال الأول فإنها تعرضت للإجابة عن السؤال الثاني الذي هو تحديد الروابط القانونية بين الصحراء الغربية وكل من المملكة المغربية والجمهورية الإسلامية الموريتانية، وردت بالقول: "أن استنتاجات المحكمة حول طبيعة الروابط القانونية بين هذا الإقليم من جانب وبين كل من المملكة المغربية والمجموعة الموريتانية تختلف بشكل محسوس عن الآراء التي أدلى بها في هذا الشأن كل من المغرب وموريتانيا، ورأي المحكمة بهذه الروابط هو أنها تتضمن سيادة إقليمية ولاحتواء إقليمي في إطار كيان شرعي، كما تضيف المحكمة "أن العناصر والمعلومات التي وصلت للمحكمة تبين انه أثناء الاستعمار الاسباني كانت توجد روابط ولاء قانونية(بيعة) بين سلطان المغرب وبعض القبائل التي تعيش في إقليم الصحراء الغربية، من جهة أخرى فان المحكمة استنتجت أن المعلومات والوثائق المقدمة لها لا تقيم أي رابط من روابط السيادة الإقليمية بين

(1) بن عامر تونسي، المرجع السابق، 253، ومسعود شعنان، المرجع السابق، 106.

الصحراء الغربية والمملكة المغربية أو المجموعة الموريتانية- وعليه فان المحكمة لم تجد علاقات وروابط قانونية من هذا النوع والتي يمكن أن تؤثر في تطبيق لائحة الجمعية العامة رقم 1514 وهو الإعلان الخاص بمنح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة -الخاصة بتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية، وبالخصوص، تطبيق مبدأ تقرير المصير عبر التعبير الحر والحقيقي لإرادة شعب الإقليم [1]

في حين اتخذت المحكمة قرارها المتعلق بالسؤال الأول بالإجماع، فان القرار الذي كان به الجواب على السؤال الثاني، قد صوت عليه بالأغلبية فالنسبة للشق المتعلق بالمغرب عارض صوتان مقابل 14 صوتا بينما بالنسبة لموريتانيا فلم يعارض إلى صوت واحد مقابل 15 صوتا[2]

الفرع الثاني: الجدل القانوني حول مسالة الاعتراف بالصحراء الغربية:

على خلاف القبارصة الأتراك الذين لا تعترف بحكومتهم إلا دولة واحدة في العالم وهي تركيا، فان الصحراويين الذين تزامن اندلاع أزمتهم مع أزمة الجزيرة القبرصية، تعترف بدولتهم التي أعلنتها الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب ببئر الحلو في 27 فيفري 1976 حوالي ثمانون دولة في العالم[3]، كانت مدغشقر أول دولة تعترف بها ثم الجزائر، وبعد العام 2000 كان من بين المعترفين بها جنوب إفريقيا وكينيا[4]، لعل إعلان

([1]) علي الشامي، المرجع السابق، 360.

([2]) طاهر مسعود، المرجع السابق، 36.

([3]) انظر الملحق رقم 2، قائمة الدول التي تعترف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

([4]) ميلود بن غربي، موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات الإقليمية والتحديات الوطنية، المرجع السابق، 74- 75.

الدولة الصحراوية نجم عن ظروف صعبة تمثلت في عملية الغزو المفاجئة التي تعرض لها الشعب الصحراوي من طرف جيرانه من الشمال والجنوب الـذين راهنـوا علـى الإبـادة الجماعية لكل من يتصدى لمخططهم التقسيمي، مما أدى إلى نزوح جمـاعي لـلآلاف مـن الصحراويين من ديارهم وفي ظل هذه الوضعية التي اتسمت بوحشية سـلوك وممارسـات المستعمرين الجدد ومحاولة طمس حق الشعب في الحياة، وتنصل اسبانيا مـن مسـؤولياتها كدولة مستعمرة إزاء مستعمرتها، أصبح لزاما على جبهة البوليسـاريو تحمـل مسـؤوليات جسمية، وهذا من خلال إيجاد إدارة وطنية بكل أدواتها لتسيير شؤون الحياة اليوميـة وفـق نموذج وطني جديد يجسد أمال وطموحات المواطنين في الحرية والمساواة، انطلاقا من هذه المعطيات الجديدة واستجابة لمتطلبات المرحلة، أعلن المجلس الوطني الصحراوي المؤقـت باسم الشعب العربي الصحراوي، عن قيام دولة مستقلة ذات سيادة تسمى الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في 27/فبراير/1976، واصدر في اليوم الموالي وثيقـة دسـتورية لهذه الجمهورية الفتية[1]

لكن الإشكال القانوني الذي يصدم بقيام الدولة الصحراوية، هو مدى قانونية هذه الدولة الفتية، ومدى قانونية هذه الاعترافات، حيث يعتقد المحللون السياسيون ورجال القـانون أن الاعتراف الدولي بدولة جديدة يعتبر في هذه الأيام شرط أساسي لوجود هذه الدولة كي يكون لها موضع قدم في المجتمع الدولي، فالدول يجب أن تقبل من كافة أعضاء المجتمع الدولي أو من أكثرهم قوة ونفوذا، أما بالنسبة إلى الصحراء الغربية فان الدول التي تعترف بها تنتمـي

(1) مصطفى الكتاب، ومحمد بادي، المرجع السابق، 83.

إلى مناطق مختلفة من العالم، وإن لم يكن من المستغرب أن يكون الجزء الأكبر من هذه الدول من إفريقيا، لأن الموضوع يتعلق قبل كل شيء بشعب إفريقي[1]، ومع ذلك فإن عدد كبير من المحللين والكتاب السياسيين العرب رأوا أن الاعتراف بالصحراء الغربية كدولة، كان سابقا لأوانه خاصة من أعضاء منظمة الوحدة الإفريقية كان سابقا لأوانه، غير أن المنظمة الإفريقية قررت الاعتراف بجبهة البوليساريو[2]، عضوا كاملا في أروقة المنظمة، وأعطتها مقعدا يماثل مقاعد الدول ذات السيادة ولم يكن للدولة المغربية سوى الانسحاب من عضوية المنظمة في العالم 1984 وكان ذلك أول انسحاب لدولة عضو في تاريخ المنظمة[3]

لقد اقر للجمهورية الصحراوية الوليدة دستور مؤقت، وشكلت كحومتها ومجلسها الوطني المؤقت، و رسمت لها هيكلة دولة عصرية تسمح لأفراد الشعب الانتقال فيها بالانتقال من إجراء القبيلة المتأخرة إلى عوالم الدولة الحديثة وأعطى لهم دور مباشر في الحكم عبر إتباع تجربة المؤتمرات الشعبية الأساسية وهي ذات الطريقة المطبقة بنجاح في الجماهيرية الليبية، لقد هدفت جبهة البوليساريو من وراء إعلان قيام دولتها، إلى أن لا تترك البلاد عرضة للفراغ الإداري والدستوري بعد رحيل الإسبان عنها انطلاقا من مبدأ رفضها الاعتراف بشرعية اتفاق مدريد الثلاثي، وبغض النظر عن مدى قانونية الاعتراف بالدولة الصحراوية، بسبب فقدانها لأركان قيام الدولة كما يدعي المغاربة وأهمها السيادة على الإقليم، إلا أن جبهة البوليساريو لا زالت تكافح لإثبات شرعية دولتها، ويبقى المغرب مصرا على

(1)mohamed fadel ould ismail;la republique sahara, Editions l'harmattan.paris,1998,48.

(2) في الدورة العادية السابعة عشر لاجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية أعلنت 26 دولة افريقية اعترافها بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.أنظر مجمد سالم ولد الصوفي، المرجع السابق، 67-68-69

(3) ميلود بن غربي، المرجع السابق، 76-77

إسقاط تلك الشرعية عنها، وسيبقى هذا الجدال القانوني والفقهي قائما حول هذه المسألة وغيرها، ما دامت المشكلة الصحراوية لم تحل نهائيا[1]

المبحث الثاني: الجدال الدولي حول النزاع المغربي الصحراوي:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وما أعقبها من دمار وخراب مس جميع أنحاء العالم عملت الدول على جعل هيئة أممية لحل كل النزاعات والحد من الحروب والويلات كي يعيش العالم في سلم وأمان، فأنشئت منظمة عالمية هي امتداد لعصبة الأمم مهمتها حفظ الأمن والسلم الدوليين، بعد إنشاء منظمة الأمم المتحدة في 1945، أخذت هذه المنظمة على عاتقها حل النزاعات الناشئة بين الدول، ليكون بذلك العالم قد تخطى خطوة في التاريخ المعاصر، وكان لها الدور الفعال في حل العديد من المشاكل وإستتباب الأمن، وتطورت هذه الهيئة ووسع نشاطها ليشمل جميع دول العالم، وأصبحت القاضي الذي يحتكم إليه الخصوم، وليس هذه فحسب، بل ازداد المجتمع الدولي في حل النزاعات فظهرت اجتماعات إقليمية ساهمت هي الأخرى في تخفيف العبا على المنظومة الدولية مثل منظمة جامعة الدول العربية، والمؤتمر الإسلامي...وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية التي أعطت للمنتظم الدولي أكثر من فعالية وكان لها الدور الكبير في تفعيله.

و بما أن النزاع على الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو كغيره من النزاعات فقد طرح هذا الملف على طاولة الأمم المتحدة منذ 1960، وصنفت القضية الصحراوية من بين الأقاليم التي يجب تصفية الاستعمار منها، وأصدرت حولها العديد من القرارات،

(1) مسعود طاهر، المرجع السابق، 46.

وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى كيفية تعامل المجتمع الدولي مع النزاع المغربي الصحراوي وخصوصا الأمم المتحدة كونها راعي السلام في العالم، والسؤال الذي سنحاول الإجابة عنه في أخر هذا المبحث هو:

- كيف تعاطي المجتمع الدولي مع النزاع على الصحراء الغربية؟

- و ما هو دور هذه المنظمة في حل القضية الصحراوية؟

المطلب الأول: النزاع المغربي الصحراوي في أروقة الأمم المتحدة:

لتوضيح الموقف الدولي وخصوصا هيئة الأمم المتحدة في القضية الصحراوية سيتم التعرض لكل جهاز دولي على حدة والبحث عن أهم المبادرات التي قام بها بخصوص ملف الصحراء الغربية.

الفرع الأول: القضية الصحراوية على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة:

-مرت القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بشان الصحراء الغربية بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة الاحتلال الاسباني للمنظمة:

وهي الفترة الممتدة من 1960 و1974 ومن أهم القرارات التي صدرت عن الأمم المتحدة لصالح الشعوب والأقاليم المستعمرة هو القرار رقم 1514 الذي صدر بتاريخ 1960/12/14 من الجمعية العامة، والذي جاء للقضاء على كافة أشكال الاستعمار ويمكن

القول انه أعطى الأساس القانوني للقضية الصحراوية من حيث أنها قضية تتعلق بتصفية الاستعمار[1]

ليأتي بعدها القرار رقم 2072 الصادر عن الدورة 20 للجمعية العامة بتاريخ 1965/12/16، بعد أن سجلت القضية الصحراوية لأول مرة في لائحة المناطق التي يجب تصفية الاستعمار فيها من قبل الأمم المتحدة خلال سنة 1963، حيث طلب القرار من اسبانيا وضع حد نهائي لسيطرتها الاستعمارية في الصحراء الغربية[2]، أمام تزايد الأحداث في الصحراء الغربية بعد تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب في 1973، عرضت القضية الصحراوية مرة أخرى على الأمم المتحدة في نهاية 1974 والتي صادقت على اللائحة رقم 3292 المؤرخة في 1974/12/13 والتي تضمنت ثلاث نقاط: [3]

1- عرض النزاع على محكمة العدل الدولية.

2- إرسال بعثة أممية لتقصي الحقائق في الصحراء الغربية.

3- مطالبة السلطات الاسبانية بتنظيم استفتاء لتقرير المصير في الصحراء الغربية

كان الهدف من إرسال هذه البعثة الدولية هو توصيل المعلومات الكافية عن إقليم الصحراء الغربية للأمم المتحدة، عن طريق اطلاعها بما يجري فيه من أحداث وعن مواقف الدول المعنية بالنزاع وتصوراتها لحله، وأول نتيجة توصلت إليها البعثة هي أن الشعب

(1)Madjid Bencheikh, Opcit, 87

(2) Madjid Bencheikh, Opcit, 88.

(3)راغب السرجاني، قصة الاسلام، الموقع الالكتروني: www. Islam story.com

الصحراوي متشبث بحريته واستقلاله، وليس من أهدافه الانتماء إلى أي دولة، بل هو مصمم على تقرير مصيره بنفسه[1]

المرحلة الثانية: مرحلة الانسحاب الاسباني:

عرفت هذه المرحلة تغيرا في موقف الأمم المتحدة، اتجاه قضية الصحراء الغربية حيث عكست قراراتها الانشقاق الذي كان واقعا داخل المنظمة، واختلاف نظرة الدول الأعضاء لحق تقرير المصير، ففي 1974/12/13 صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرار رقم 3292، الذي جاء بناء على طلب المغرب ونص على أن يطلب الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة من اسبانيا تأجيل الاستفتاء من اجل تقرير المصير في الصحراء الغربية، لحين عرض النزاع على محكمة العدل الدولية، وبذلك تكون المنظمة قد فتحت بابا آخر للمواجهات الدبلوماسية التي ستؤثر في جدية وموضوعية قراراتها[2]

و في 1975/12/10، أي بعد صدور قرار محكمة العدل الدولية وتقديم البعثة الأممية للصحراء الغربية لتقريرها المفصل عن المنطقة، صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرارين رقم 3458 (أ) ورقم 3458 (ب)، الذين يسودهما الكثير من اللبس، ففي حين أن القرار الأول تبني النتائج التي توصلت إليها البعثة الأممية وأكدت على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، فان القرار الثاني وافق بشكل ضمني على اتفاقية مدريد الثلاثية، عن طريق إعلانه أن الجمعية العامة قد اتخذت عملها بهذه الاتفاقية[3]

(1) Maurice Barbier, Le conflit du sahara Occidental, L Harmattan, Paris, 1982,227.
(2) claude Bontens, La guerre du sahara occidental, Presse universitaire de France, Paris, 1984, 116.
(3)claude Bountens; Opcit, 117.

كما سبق القول، فان هاذين القرارين يمثلان صورة واضحة عن انقسام المواقف داخل المنظمة الدولية، بشأن ملف الصحراء الغربية، لذ جاء محاولة لإرضاء الجميع على حساب الشعب الصحراوي، الذي لم يستطيع بلوغ مراده لان السلطة المديرة للإقليم وهي الحكومة الاسبانية قد تنازلت عنه للدولتين الغربية والموريتانية، بالإضافة إلى أن عقد التنازل هذا – اتفاقية مدريد– قد إجازته الجمعية العامة لأمم المتحدة[1]

المرحلة الثالثة: مرحلة ما بعد الانسحاب الاسباني:

تعتبر هذه المرحلة بداية جديدة للقضية الصحراوية، إذ عرفت جهدا مشتركا بين المنظمة الدولية والمنظمة الإفريقية من اجل إيجاد حل لهذه القضية وفي البداية جاء القرار الاممي 3437 بتاريخ 04-12-1979 الذي يندد باحتلال المغرب للإقليم، الذي انسحبت منه موريتانيا آنذاك، كما اعترفت بجبهة البوليساريو كممثل وحيد للشعب الصحراوي، ومن بعد كان القرار رقم 60-40 المصادق عليه في 1985/12/02 من الجمعية العامة للأمم المتحدة والمتعلق بدعوة الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية للعمل المشترك لدفع الأطراف(جبهة البوليساريو والمغرب) في النزاع الصحراوي إلى المفاوضات من اجل وقف إطلاق النار، وتهيئة الظروف لتنظيم الاستفتاء من اجل تقرير المصير، طبقا لقرار منظمة الوحدة الإفريقية رقم AH6104[2] ،بتاريخ 1987/12/04 صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرار رقم 4278، الذي أكد على أن القضية الصحراوية تتدرج ضمن قضايا تصفية والحل الوحيد لها هو تمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره، كما

(1) علي الشامي، المرجع السابق، 352.

(2) مصطفى عبد النبي، إستفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية، 43.

أن القرار الإفريقي الوحيد يطالب المغرب والبوليساريو بالتفاوض من اجل وقف إطلاق النار وتحديد موعد للاستفتاء[1]

الفرع الثاني: القضية الصحراوية على مستوى مجلس الأمن الدولي.

1- دور مجلس الأمن:

يعتبر مخطط التسوية الذي وافق عليه الأطراف (المغرب والبوليساريو)في 1988/8/30 نقطة التحول في قضية الصحراء الغربية، وخطوة عملاقة نحو حل هذه القضية، ولهذا سيتم تقسيم القرارات التي اتخذها مجلس الأمن للأمم المتحدة إلى ثلاث أقسام، تمثل المراحل الثلاثة لهذا المخطط[2]

أ - قرارات مجلس الأمن قبل مخطط التسوية:

اصدر مجلس الأمن ثلاث قرارات تتعلق بالصحراء الغربية قبل ظهور التسوية الأممية في 1988، وأولها كان القرار رقم 377 الذي صوت عليه المجلس في 1975/10/22 الذي صدر بعد تقديم البعثة الأممية للصحراء الغربية لتقريرها إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وإصدار محكمة العدل الدولية لرأيها الاستشاري، وفي هذا القرار طلب مجلس الأمن من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم له تقرير بنتائج مشاورته مع الأطراف، كما أكد فيه المجلس على أن القضية الصحراوية تعد من قضايا تصفية الاستعمار[3]و الثاني القرار رقم 379 الذي صوت عليه المجلس في 1975/11/02 ولا يختلف كثير عن القرار الذي سبقه

(1) نفس المرجع، 50.

(2) طارق مبروك تراي، المرجع السابق، 153.

(3) مصطفى عبد النبي، المرجع السابق، 43.

سوى انه دعا الأطراف المعنية بقضية الصحراء الغربية أن يتجنبوا تصرفا من شانه أن يعقد المشكلة أكثر، بالإضافة إلى انه طلب من الأمين العام تكثيف الجهود مع هذه الأطراف.

و ما يمكن أن يقال في هذه المرحلة أن قرارات مجلس الأمن رغم صدورها في أوقات حرجة من عمر القضية الصحراوية، إلا أنها لم تمنع الشعب الصحراوي من الاجتياح العسكري الذي تعرض له من قبل الجيش المغربي والموريتاني، ولم يجرك المجلس ساكنا واكتفى بالتنديد، ولم يكن له أي دور فعال في القضية الصحراوية سوى التأكيد على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره[1]

ب- قرارات مجلس الأمن قبل دخول مخطط التسوية حيز التنفيذ:

اصدر مجلس الأمن قرار رقم 621 الصادر في 1988/09/20 أي بعد موافقة الأطراف المتنازعة في الصحراء الغربية على مشروع التسوية، حيث طلب المجلس في هذا القرار من الأمين العام للأمم المتحدة، أن يقدم له تقريرا مفصلا عن الوسائل الكفيلة بضمان تنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية تحت إشراف الأمم المتحدة، كما رخص له تعيين ممثل له في الصحراء الغربية، ثم القرار رقم 690 الذي صادق عليه المجلس في 1991/04/29، وتضمن المصادقة على تقرير الأمين العام رقم 5/22464 الذي جاء فيه مخطط التسوية وتشكيل بعثة المينورصو (سيأتي الحديث عنها بالتفصيل لاحقا)، كما طلب من الأطراف التعاون مع الأمين العام من اجل تطبيق المخطط، بالإضافة إلى موافقة على ميزانية بعثة

(1)مصطفى عبد النبي، المرجع السابق، 44.

المينورصو التي رصد لها مبلغ 200 مليون دولار أمريكي[1]، والتي تستعمل تحت سلطة المجلس، كما قرر كذلك المجلس في هذا القرار أن تبدأ المرحلة الانتقالية خلال 16 أسبوع على الأكثر.

ج- القرارت الصادرة بعد دخول المخطط حيز التنفيذ:

شهدت هذه المرحلة صدور عدة قرارات عن مجلس الأمن كالقرار رقم 725 الصادر في 1994 والقرار رقم 809 الصادر في 1993 والقرار رقم 1108 الصادر في 1997 والقرار رقم 1308 الصادر في 2000 وغيرها من القرارات التي تتعلق مجملها بأعمال البعثة الأممية(المينورصو)[2] في المنطقة والمشاكل التي تقف عقبة في طريقها، وتشجيع الأمين العام لتنظيم استفتاء في الإقليم، ورغبة المجلس في إيجاد حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين.

و ربما أخر هذه القرارات الصادرة هو القرار رقم 2099 الصادر عن مجلس الأمن يوم 2013/04/25 والذي تضمن تحديد صلاحيات المينورسو في الصحراء الغربية بالإضافة إلى تشجيعه للأطراف للعمل مع المجتمع الدولي[3]

و الجدير بالذكر هو أن مجلس الأمن مثله مثل أي منظمة دولية تطغى عليها مصالح أعضائه، ففي وقت سجل أوقات قياسية في حل بعض القضايا الدولية ولو اضطر إلى

(1) الذهبية امين الشيخ امبارك، المرجع السابق، 106.

(2) وهو الاسم التاجي لـ Missicen des Nations Unies pour l'organisation d'un Referendum sahara Occidental، بعثة الامم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية.

(3) مقال منشور في موقع وكالة أخبار موريتانيا، بتاريخ 13يوليو2013، الموقع الالكتروني: www.akbbar mauritania.enfa،

استعمال القوة كما هو الحال في ليبيا، حيث توالت القرارات منذ بداية الأزمة، وفي الأخير اصدر القرار رقم 2011/1973 الذي تضمن التدخل العسكري لحماية المدنيين في ليبيا، ولما اقتضت كذلك مصالح دول كبرى، قسم مجلس الأمن دولة السودان في لمح البصر سنة2011، وهذا ما يثبت أن كل المشاورات والمفاوضات السابقة في هذه القضية مجرد مناورات وورقة ضغط، وفي المقابل تظل القضية الصحراوية مجرد مسرحية يقدمها مجلس الأمن خاصة أنها لا تدفع الكثير من المصالح، لذلك لا تدخل قاعة العرض إلى مرة واحدة في العام.

2- دور محكمة العدل الدولية في قضية الصحراء الغربية:

لقد سبق وأن تطرقنا لهذا الجهاز القضائي في الأمم المتحدة وكيف تعاطت مع النزاع المغربي الصحراوي، ونذكر أنها أصدرت رأيا استشاريا فيه في 1975/10/16 والذي توصلت فيه إلى أنها لا تعتبر الصحراء الغربية إقليميا بدون سيد، وذلك لان دخول الاستعمار الاسباني للإقليم تم عن طريق إبرامها لمعاهدات مع القبائل التي كانت تسكن المنطقة وأن جميع الأدلة والمعلومات التي قدمت للمحكمة لا تثبت وجود أي سيادة إقليمية على إقليم الصحراء الغربية من طرف المملكة المغربية أو المجموعة الموريتانية[1]

- وبما انه سبق وتم شرح هذه النقطة، سيتم الاكتفاء بقليل النتائج التي توصلت إليها المحكمة، ولقد حمل الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية العديد من الآراء والاجتهادات القضائية، ورغم التحليل الموضوعي والقانوني للوقائع والأحداث لم يسلم هذا

(1) طارق مبروك تراي، المرجع السابق، 157.

الرأي من النقص، وخاصة ذلك اللبس الذي جاء في النتائج التي توصل إليها، ما جعله مبهما وفضفاضا، فسره كل طرف في النزاع على انه لصالحه، فقد ربط القرار بين نتيجتين لا يمكن الوصول إليها مجتمعتين، فلا يتماشى القول بأنه لا يوجد أمية روابط سيادية للمغرب على إقليم الصحراء الغربية، مع القول بأنه يوجد روابط ولاء (بيعة) جمعت بين السلطان المغربي وبعض القبائل الصحراوية التي كانت تبايع ملوك المملكة المغربية، وكأن المحكمة تناقض نفسها فكيف لا تعترف المحكمة للسلطان المغربي بالسيادة على المناطق، بينما اعترفت له بالمقابل بروابط الخضوع والولاء[1]

و منه لا يمكن الحديث عن أن المحكمة توصلت أي نتيجة لأنه لا يوجد سيادة للمغرب أو موريتانيا على الصحراء الغربية وأيد هذا الرأي الكثير ممن افتقدو رأي المحكمة الاستشاري، وارتأوا أنه كان عليها تجنب إثارة نقطة الروابط القانونية والتوقف عند نتيجة أنه لا توجد أي روابط سيادة على الإقليم[2]، إن تعرض المحكمة لروابط الولاء أو البيعة التي كانت تجمع بين القبائل الصحراوية بالسلطان المغربي، جعل منه الملك الحسن الثاني شعار على أن القرار كان لصالحه، وهذا ما أكده في خطابه في منظمة الوحدة الإفريقية في 1984/11/06[3]، حيث قال: "...فإن بذلك الحكم- حكم محكمة العدل الدولية- يأتي وينص بالحرف أن هناك بين ملوك المغرب وسكان الصحراء علاقات بيعة منذ قرون ... [4]"

(1)Maurice Barbier,opcit ,145..

(2) بن عامر تونسي، المرجع السابق، 359.

(3) انظر خطاب الملك الحسن الثاني بمناسبة المسيرة الخضراء في 1975/11/05 وانظر طاهر مسعود، المرجع السابق، 39.

(4) مسعود طاهر، المرجع السابق، 40.

إلا أن هذا الحكم برابطة الولاء، لم يعممه على كل القبائل التي كانت تسكن الصحراء الغربية حيث استعملت المحكمة عبارة –بعض القبائل– ويتعلق الأمر بقبائل (تكنة) المتواجدة في شمال الإقليم الصحراوي، زيادة على ذلك وأن سلمنا بالطرح الذي تتبناه المملكة المغربية من أن البيعة تحول لها حقوقا على الإقليم الصحراوي، فان من شروط البيعة أن تتجدد مع كل سلطان أو ملك، فهل جددت القبائل الصحراوية بيعتها للسلطان المغربي؟ وإذ كان خطري سعيد الجماني قد جدد بيعته للملك الحسن الثاني في نوفمبر 1975، فها كان يمثل كل سكان الصحراء الغربية؟ ، و هل كان يمثل حتى أغلبية الجماعة الصحراوية؟، وهل بايع كل سكان الصحراء الغربية محمد السادس ملك المغرب حاليا؟، ومهما يكن فان رأي محكمة العدل الدولية أعطى للقضية الصحراوية دعما اكبر بأن قرر للشعب الصحراوي حجة قضائية تسانده في طريقه لتقرير المصير، وأكد حقه في ذلك طبقا للقرار الأممي رقم 1514.

المطلب الثاني: القضية الصحراوية والمنظمات الإقليمية والقارية:

في هذا المطلب نتطرق إلى دور التجمعات الإقليمية أو المنظمات الإقليمية التي اهتمت بالقضية الصحراوية وبالأخص منظمة الوحدة الإفريقية التي تحولت إلى الاتحاد الإفريقي لاحقا، بالإضافة إلى دور جامعة الدول العربية، كما سنحاول التعرج إلى دور الاتحاد الأوروبي، كونه مؤسسة فاعلة في النظام الدولي خصوصا أنه أصبح يهتم أكثر بالنزاع الصحراوي في الفترة الأخيرة، والسؤال الذي نحاول الإجابة عنه هو ما دور هذه المنظمات في حل القضية الصحراوية؟

الفرع الأول: على المستوى الإفريقي:

تم تقسيم هذا الفرع إلى قسمين، أولا موقف منظمة الوحدة الإفريقية ومن ثم موقف الاتحاد الإفريقي، على الرغم من أن هذا الأخير هو امتداد للأولى .

أ- موقف منظمة الوحدة الإفريقية

قام ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، التي تأسست في 1963/05/25 في أديس أبابا – عاصمة إثيوبيا- على جملة من الأسس والمبادئ، منها عدم ممارسة التفرقة العنصرية ودعم حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها[1]، ويمكن تقسيم معالجة منظمة الوحدة الإفريقية لقضية الصحراء الغربية على مرحلتين:

المرحلة الأولى: مرحلة تصفية الاستعمار:

و هي المرحلة الممتدة من سنة 1963 إلى غاية 1976، حيث اعتبرت منظمة الوحدة الإفريقية ملف الصحراء الغربية مسالة تندرج في قضايا تصفية الاستعمار ومع ذلك كان دورها ثانويا مقارنة بالأمم المتحدة، فأول قرار اتخذته منظمة الوحدة الإفريقية في قضية الصحراء الغربية كان سنة 1966، دعت فيه اسبانيا منح الصحراء الغربية استقلالها، وفي 1970 دعت المنظمة الإفريقية اسبانيا لتطبيق قرارات الأمم المتحدة[2]

(1) تجدر الإشارة إلى أن المغرب لم يشارك في توقيع ميثاق الوحدة الإفريقية 1963، وقاطعته احتجاجا على اشتراك وزير خارجية موريتانيا، لعدم اعتراف المغرب بها، كما أنها قد انسحبت من المنظمة سنة1984 بعدما اعترفت هذه الأخيرة بالصحراء الغربية كدولة عضو بكامل الحقوق.

(2)خالد بن سلطان بن عبد العزيز، مشكلة الصحراء الغربية، أطلع عليه في 20-05-2017، بحث منشور بالموقع الالكتروني: www.moqatel.com

المرحلة الثانية: مرحلة حل النزاع:

بدأت هذه المرحلة بعد الانسحاب الاسباني من الصحراء الغربية ونال فيها ملف القضية الصحراوية الكثير من الاهتمام، وأصبحت المنظمة تعالجها بجدية أكثر، إلا أن انقسام أعضائها بين مؤيد ومعارض للاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية التي أعلنت عن إنشائها جبهة البوليساريو في قمة أديس أبابا في فبراير 1976 جعلها تسقط مسالة الاعتراف بالجمهورية من برنامج هذه القمة[1]

في جوان 1976 في قمة مورشيوس، كان موقف المنظمة واضحا بشأن الملف الصحراوي حيث دعت إلى الإنسحاب الفوري لكل القوات الأجنبية من الصحراء الغربية، وكانت تقصد بذلك القوات المغربية والموريتانية، وإتخذ هذا القرار بأغلبية 29 صوت مؤيد مقابل صوتين معارضين و17 صوتا امتنع عن التصويت[2]، وفي اجتماع القمة بمفروفيا(ليبريا) في جويلية 1979، تبنت القمة اقتراحات لجنة العقلاء[3]، التي أنشئت في نفس الشهر من سنة 1978 بالخرطوم والتي دعت الأطراف لوقف إطلاق النار الفوري لتهيئة الأجواء لتحقيق السلام في المنطقة، كما دعت إلى الاعتراف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وتجدر الإشارة هنا إلى انه في هذه الفترة (1978-1979) عقدت اتفاقية الجزائر بين موريتانيا والبوليساريو، والتي بموجبها تحت المصالحة بين الطرفين، وانسحبت

(1) طارق مبروك تاي، المرجع السابق، 161.

(2) مسعود طاهر، المرجع السابق، 87.

(3) هي لجنة تسمى ب "لجنة الحكماء" تكونت من رئيس المنظمة ومعه خمس رؤساء دول افريقية وتم إنشائها في قمة الخرطوم 1978 بإقتراح من المغرب، أنظر محمد سالم ولد الصوفي، أزمة الصحراء الغربية، المرجع السابق، 109-110

بذلك موريتانيا من الإقليم الذي كانت قد إحتلته، ولكن لم تعمر فرحة الصحراويين طويلا، إذ قام المغرب باحتلال الجزء الذي سلمته موريتانيا لجبهة البوليساريو في أوت 1979[1]

و في قمة سيراليون في تموز / جويلية 1980 تم الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية من قبل 26 دولة من بين الدول الخمسين المشاركة في القمة، ومنه حصلت على العضوية الكاملة داخل المنظمة طبقا للمادة 28 من ميثاقها، التي لا تشترط سوى الأغلبية البسيطة للقبول في المنظمة، بينما المعارضون اعتمدوا على نص المادة 27 من الميثاق التي تشترط السيادة والاستقلال للأعضاء، إلا أن هذه العضوية لم تجسد بصفة فعلية نظرا لإصرار بعض الدول المعارضة على استبعادها واعتبار هذا القرار متعجلا سابقا لأوانه –وقد قادت هذا التيار نيجيريا بالإضافة إلى تهديدات المملكة المغربية بالانسحاب من المنظمة وهذا ما قامت به بالفعل في 1984، وفي مؤتمر القمة في نيروبي (كينيا) في أوت 1981، الذي يعتبر أهم منعرج في قضية الصحراء الغربية، حيث تبنت المنظمة قرار إجراء استفتاء للشعب الصحراوي طبقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة رقم 1514 المتعلق بحق الشعوب في تقرير المصير، وقد شهد المؤتمر ولأول مرة حضور الملك المغربي الحسن الثاني الذي قدك خطابا تاريخيا ليعلن قبوله بإجراء استفتاء "مراقب" في الصحراء الغربية حسب ما أوصى به لجنة الحكماء[2]

وفي ختام أعمال قمة نيروبي، وثم تشكيل لجنة تنفيذية تضم مندوبين عن السودان وغينيا ونيجيريا وسيراليون وتنزانيا، ومنحت صلاحيات واسعة على أن تكون أوليات

(1) مسعود طاهر، المرجع السابق، 30.

(2) نفس المرجع، 88، 89.

مهمتها: وضع آلية عمل لوقف إطلاق النار في الصحراء الغربية وتحديد كيفية تنظيم وإدارة الاستفتاء فيها، كما فوضها المؤتمر اتخاذ كافة التدابير الضرورية بالتعاون مع الأمم المتحدة لضمان إجراء استفتاء تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية، وحول إمكانية سحب الجيوش أو حجزها داخل ثكنات أثناء عملية الاستفتاء رفض الملك الحسن الثاني أي انسحاب لقواته من الصحراء الغربية، وعن الطرف الذي سيقوم بمراقبة وقف إطلاق النار، اعتبر أن هذا من مسؤوليات الأفارقة ولم يجد مانعا من الاستفادة من خبرات الأمم المتحدة[1] ، ورفض بشدة إقامة إدارة مؤقتة من طرف منظمة –الوحدة الإفريقية وهيئة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية- وحول من يحق لهم التصويت يقول عاهل المغرب "اعتمدنا بروح رياضية تطبعها النزاهة الإحصاء الذي قام به الإسبان"[2]

كما قررت اللجنة التنفيذية اعتماد قوائم الإحصاء التي أعدتها السلطات الاسبانية في 1974 مع زيادة كل من بلغ سن 18 بالإضافة إلى اللاجئين في الدول المجاورة، كما قررت اللجنة التنفيذية وقف إطلاق النار الفوري، حيث لا مجال لإجراء استفتاء بدون وقف إطلاق النار، لذ طلبت اللجنة من أطراف النزاع الدخول في مفاوضات[3]تحت رعايتها وهذا ما رفضه المغرب مؤكدا أن بلاده تقبل بوقف إطلاق النار لكنها في سبيل تحقيق ذلك ترفض مبدأ التفاوض المباشر مع البوليساريو باعتبار ان المغرب يعتقد ان المفاوضات إذ أريد لها أن تكون سليمة على مستوى القانون وخصوصا مستوى القانون الدولي، لكن أن تتحقق إلى

([1]) مسعود طاهر، المرجع السابق، 90.

([2]) نفس المرجع، 95-96.

([3]) كرونولوجيا المفاوضات بين جبهة التحرير البوليساريو والمغرب، أطلع عليه يوم 19-05-2017، وكالة الأنباء الصحراوية:www.spsrsd.infce

بين بلدين معتره المغرب رضخ فيما بعد للضغوط الدولية وجلس على طاولة المفاوضات مع البوليساريو سنة 1986[1]

و في تحليل بسيط لمواقف أعضاء المنظمة من قضية الصحراء الغربية في قمة سيراليون، تتضح الأسباب التي دعت الأطراف لاتخاذ مواقفها السابقة الذكر، فالبنسبة للبوليساريو فإن الظروف كلها كانت لصالحها، حيث تمكنت من السيطرة على جزء مهم من إقليم الصحراء الغربية، بالإضافة إلى الدعم الدولي المتزايد الذي كانت تحصل عليه، في المقابل كانت المغرب تفقد شيئا فشيئا مساندة الدول ولم يبقى من حلفائها إلا السعودية وأمريكا اللتان أنقذتا الاقتصاد المغربي بعدما كاد ينهار بسبب الحرب على الصحراء الغربية ضد البوليساريو، خاصة بعد بناء الجدران العازلة الباهظة التكاليف[2]

نستخلص مما تقدم أن اهتمام منظمة الوحدة الإفريقية رغم تأخره إلا انه استمد جديته من معالجة القضية بناء على واقع وحقيقة، وانه كلف المنظمة شروخات وانقسامات بين أعضائها، الأمر الذي دفعها إلى تحويل النزاع لمنظمة الأمم المتحدة.

ب- موقف الإتحاد الإفريقي:

تأسس الاتحاد الإفريقي، الذي يعتبر وريث منظمة الوحدة الإفريقية في 2001/5/26 وذلك ليشكل فضاء جهوي وتكتلا إقليميا إلى جانب التكتلات الجهوية الأخرى في أمريكا وأوروبا، من شأنه أن يمنح إفريقيا القدرة على تجسيد إرادتها سياسيا واقتصاديا، وإحراز التقدم والتنمية المستدامة لصالح القارة.

([1]) مسعود طاهر، نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو، المرجع السالق، 93.

([2]) مسعود شعنان، نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية، المرجع السابق، 176.

لم يكن للإتحاد الإفريقي ذلك الدور المرجو في قضية الصحراء الغربيـــة، فالنقاشـــات التي كانت تتعلق بدراسة هذا الملف تكاد تكون شكلية، وذلك راجع للدور الذي لعبه المغرب في تقليص دور المنظمات الإقليمية في حل النزاع وخاصة الإفريقية منها، بتأكيد ثقتـــه فـــي الأمم المتحدة فقط، بالإضافة إلى نجاحها في إقناع بعض الدول الإفريقية للتراجع عن دعمها لقضية الصحراء الغربية مثل تشاد وليبيريا[1] ولم يستبعد الاتحاد لإفريقي عضوية الصحراء الغربية، بل ظلت عضو كامل الحقوق وتحظر في كل اجتماعاته، عكس المغرب الذي انتهج سياسة الكرسي الشاغر، إلا أن المغرب قرر في 2017 العودة إلى القارة الإفريقية بعد أكثر من 30 سنة من المقاطعةـــ

الفرع الثاني: على مستوى جامعة الدول العربية:

اهتمت الجامعة العربية بمسالة تصفية الاستعمار، خاصة وأنه منذ نشأتها سنة 1945، كان عدد كبير من الدول العربية يرضخ تحت وطأة الإستعمار كفلسطين والجزائر وتـــونس والمغرب، وبالرغم من أن ميثاق الجامعة لا يتضـــمن نصـــا خاصـــا وصـــريحا لتصـــفية الاستعمار، كما هو الحال في منظمة الأمم المتحدة، إلا أنها ساهمت في مكافحة الاســـتعمار في عدة دول عربية عن طريق عدة قرارات[2]، وفيما يخص قضية الصحراء الغربية، فـــان دور الجامعة كان محتشما إن لم يكن منعدما تماما، فأثنـــاء الاحـــتلال الاســـباني، رفضـــت المنظمة سنة1946 اقتراح الحكومة الاسبانية بعقد اتفاقية معها باسم مراكش الاسبانية وأكدت على استقلال جميع الأقاليم المحتلة من طرف الدولة الاسبانية بما ذلك إقلـــيم وادي الـــذهب

(1) طارق مبروك تراي، عقبات تطبيق حق تقرير المصير في الصحراء الغربية، 102-103.
(2) نفس المرجع، 168.

والساقية الحمراء، لكن فيما بعد استطاع الاستعمار الاسباني أن يسوقها إلى الطريق الذي يتقنه وهو إعطاء الوعود لكسب المودة ومن ثم تحقيق مخططاته، وهذا ما تؤكده الوعود الكثيرة التي قدمها الجنرال(فرانكو) للجامعة العربية بشان منح الصحراء الغربية لاستقلالها خلال الأعوام 1952 حتى 1956[1]، ومع بوادر الانسحاب الإسباني من الصحراء الغربية أصبحت الجامعة تميل إلى الطرح المغربي، فبعد أن ساندته في مطالبه ومطالب الدولة المظلومة بالأمس القريب موريتانيا في إقليم الصحراء الغربية، وهذا ما عبرت عنه صراحة في قمة الرباط في 1974 حيث اصدر مجلس الجامعة توصية تجعل القضية الصحراوية مشكلة تخص المملكة المغربية والدولة الموريتانية فحسب، كما باركت الجامعة من خلال النشرة التي يصدرها مكتبها بتاريخ 1975/11/18 المسيرة الخضراء التي نظمها المغرب[2]

لم يكن لجامعة الدل العربية موقف محايد من قضية الصحراء الغربية والدليل على ذلك أنها لم تقم أبدا بإدراجها في جدول أعمالها فما عدا المساعي الشخصية للامين العام للجامعة سنة 1976، محمود رياض الذي قام بزيارة خاصة لكل من المغرب والجزائر وموريتانيا لتقريب وجهات النظر بين هذه الدول بشأن مشكلة الصحراء الغربية فإن المنظمة العربية لم تقم بأي جهد يذكر لحل هذا النزاع مع انه حقيقة قائمة في جزء من الوطن العربي[3] ، ويكن تفسير عدم اهتمام الجامعة النزاع الصحراوي، المغربي بانشغالها بعدة مشاكل يتخبط فيها المشرق العربي خاصة القضية الفلسطينية وأزمة العراق وفي السنوات

([1]) عمر صدوق، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية، المرجع السابق، 130.

([2]) نفس المرجع، 132.

([3]) نفس المرجع، 132.

الأخيرة أزمة سوريا والربيع العربي في اليمن وليبيا، رغم الانتماء والتوجه العربي لجبهة البوليساريو الممثل الشرعي والوحيد للصحراويين، إلا انه بعد تعرض هذه الأخيرة للاستعمار المغربي والموريتاني، أغلقت الجامعة أبوابها أمام البوليساريو بناء على طلب المغرب، ومنذ ذلك الوقت بقى ملف الصحراء الغربية محظورا في الجامعة، رغم التأييد الدولي للبوليساريو، وعرض القضية في المحافل الدولية، إلا أن ذلك لم يغير موقف الجامعة، ولم تكتفى بعض الدول برفض البوليساريو، بل لاحقوا البوليساريو في المحافل الدولية وطلب حينها العراق، بتطبيق القرار 32/92 الصادر في 1974 الجائر في حق الشعب الصحراوي، وتم رفع القرار إلى محكمة العدل الدولية، وعاملت تونس للأسف الشعب الصحراوي بنفس القرار (قرار التقسيم) الذي جاء بموجب اتفاقية مدريد، وأمام هذا الموقف الرافض للشعب الصحراوي وقضيته، بقي هذا الشعب معتز بعروبته إيمانا منه أن العروبة ليست من اجل الانتماء إلى منظمة معينة بل هو أصل يعتز به وعليه لم تعرف القضية الصحراوية طريقا إلى قمم الجامعة العربية البالغ عددها 28 قمة-17- منها عادية و-11- استثنائية، هذه القمم التي لا تخرج إلى بالتوتر والانفعال والتنافر بين دول الجامعة [1]

الفرع الثالث: على مستوى الاتحاد الأوروبي:

ركز الإتحاد الأوروبي الذي أنشأته معاهدة ماسترخت سنة 1992، على الجانب الإنساني لقضية الصحراء الغربية أكثر من الجانب السياسي لها، حيث كان يؤكد دائما على استنكاره لنزوح الأهالي من مدنهم إلى المخيمات والمطالبة بزيادة المخصصات المالية والدعم وكذا المساعدات الإنسانية لتغطية الاحتياجات الأساسية للاجئين الصحراويين خاصة

(1) حمدي حمودي، نبضات من الصحراء الغربية(القاهرة، كنوز للنشر والتوزيع، 2016)، 16-17

المتواجدين في ولاية تندوف الجزائرية، أما على المستوى السياسي، فان الاتحاد الأوروبي بالرغم من انه لا يعترف رسميا بالصحراء الغربية إلا أن هناك تمثيلات لجبهة البوليساريو في الكثير من الدول الأوروبية التي بدأت تعترف الواحدة تلو الأخرى بالبوليساريو، فقبل سنوات وتحديدا في 2015 أعلن البرلمان السويدي بأغلبية الأصوات اعترافه بالجمهورية الصحراوية، وأعلنت ايرلندا انها ستنظر في ملف الاعتراف بالدولة الصحراوية العربية الصحراوية، وحسب جبهة البوليساريو فان الهندوراس قررت الإعتراف بالدولة الصحراوية ورفع تمثيل الجبهة والهندوراس إلى مستوى السفراء[1]

والواقع أن الدول الأوروبية تستعمل ورقة الصحراء الغربية للضغط على المغرب والحفاظ على مصالحها في المنطقة، والدليل على ذلك رفض الاتحاد مشاركة البوليساريو في القمة الإفريقية الأوروبية الأولى بالقاهرة في ابريل 2000 من جهة، ومن جهة أخرى تأكيده على دعم الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، ودعم كل الجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة في هذا المجال، والدليل على ذلك هو قرار المحكمة الأوروبية الصادر في ديسمبر 2016 المتعلق باتفاق التجارة الأوروبي-المغربي، والذي جاءت خلاصته واضحة ودقيقة والتي تؤكد على أن الصحراء الغربية ليست مغربية، وبالتالي لا تنطبق عليها الاتفاقيات المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب والتي تخص الصيد البحري والمنتجات الزراعية، وأكدت انه بالنظر إلى وضع الصحراء الغربية كإقليم منفصل بموجب ميثاق الأمم المتحدة ومبدأ تقرير مصير الشعوب فانه لا يجوز اعتبار وصف التراب المغربي الذي يحدد النطاق الإقليمي لاتفاقية الشراكة والتحرير شامل للصحراء الغربية[2]

([1]) حمة المهدي، مقال بعنوان هل تصبح الجمهورية الصحراوية دولة مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكالة المغرب العربي للانباء المستقلة، أطلع عليه في 10-05-2017 الموقع الالكتروني:www.mapnr.blogspcert.com

([2]) مقال بعنوان قرار المحكمة الاوروبية بشان الصحراء الغربية، راديو الجزائر، الموقع الالكتروني: www.radio algerie.dz، أطلع عليه في 2017/04/25.

خلاصة الفصل

مما سبق يمكن القول أن القضية الدائر بين المغرب وجبهة "البوليساريو" للسيطرة على إقليم الصحراء الغربية- المستعمرة الاسبانية السابقة- تشكل من بين قضايا القارة الإفريقية، النزاع الأطول والأهم في إفريقيا، لقد بدأ النزاع المغربي الصحراوي منذ 1975 تاريخ خروج اسبانيا من المنطقة هذه الأخيرة وقعت اتفاقية مع المغرب وموريتانيا، تخرج بموجبها من الإقليم ويتسلمها الطرفان، وفي سنة 1979 خرجت موريتانيا من الصراع معلنتا اتفاق سلام مع البوليساريو.

يسيطر المغرب الآن على حوالي 80% من مجمل مساحة الصحراء الغربية، وتقيم البوليساريو دولتها فوق المساحات الباقية من الأراضي الصحراوية.

لعبت الأمم المتحدة دورا هاما في قضية الصحراء الغربية أثناء الاستعمار الاسباني وبعده، وينطبق ذلك أيضا على منظمة الوحدة الإفريقية التي كان لها التأثير الكبير في هذه القضية وإن لم يكن بالدرجة عينها، يطالب الشعب الصحراوي بحقه في تقرير مصيره منذ أمد بعيد دون أن تفتر عزيمته في تأكيده على هذا الحق الذي يراه مشروعا وشرعيا، بينما يسعى المغرب لإسقاط تلك الشرعية.

إن النزاع الصحراوي قد طال أمده، وشعب الصحراء الغربية ما زال يعاني البؤس بدرجاته الصعبة... فالحرمان والإهمال التي يعيشها، تعطي الدليل الساطع على أن الحق والعدالة في تلك المنطقة من إفريقيا أسيرات للعبة مصالح سياسية دولية.

الفصل الثالث:

المسارات والحلول الممكنة لتسوية النزاع في الصحراء الغربية

تعددت المحاولات والمساعي الدولية لحل النزاع في الصحراء الغربيـــة، إلا أن كـــل الحلول المقترحة لم يكتب لها النجاح واصطدمت بالعديد من العراقيل التي جسدتها مواقـــف الأطراف، فكلما كان هناك حلا وحاولت المنظمة الدولية- الأمم المتحد- تطبيقه، انفجـــرت عدة مشاكل واختلفت بشأنه وجهات النظر، وبذلك تجمدت كل المحولات والمساعي الدوليـــة سواء القانونية منها أو السياسية، وعليه ومن خلال هذا الفصل الأول الذي خصصت الجزء الأول منه إلى أهم المقترحات الدولية لحل القضية الصحراوية وبعدها سيأتي الحديث عـــن المشاكل والعقبات التي تحول دون ذلك.

لكن رغم الجهود التي بدلت من قبل المنتظم الدولي، من عدة جهات إقليمية ودوليـــة ورغم الاتصالات المكثفة بين الطرفين لم يتمكن الطرفان المتنازعان من الوصول إلى نتائج ملموسة، وبالتالي يمكننا طرح التساؤل التالي:

ما هي الحلول التي اقترحت على طرفي النزاع من أجل رفع العقبات إلى اعترضـــت مخطط التسوية؟ ولماذا لم تساهم المقترحات في التوصل إلى نتائج مرضية من الأطراف؟

من خلال هذا الفصل، سنحاول الإجابة عن هذه التساؤلات المطروحة وذلك بالتطرق إلى مختلف الحلول المطروحة سواء كانت تقليدية أو جديدة، مقسمين الفصل إلـــى مبحثـــين رئيسين:

المبحث الأول: الحلول المقترحة لتسوية النزاع في الصحراء الغربية (الحلول التقليدية).

المبحث الثاني: الحلول المختلفة لتسوية النزاع في الصحراء الغربية (الحلول الجديدة).

المبحث الأول: الحلول الدولية المقترحة لتسوية النزاع في الصحراء الغربية:

تأزمت القضية الصحراوية أكثر فأكثر بعد الانسحاب الاسباني، وبعد أن أصبح النزاع عربيا- عربيا، فأثناء التواجد الاسباني، كانت مشكلة الصحراء الغربية واضحة تتمثل في الاحتلال الأجنبي لأراضيها، والحل كان بالعمل بموجب القرار الأممي الذي ينص على تصفية الاستعمار في الأقاليم المستعمرة، والكل اتفق على وجوب تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية ودعم الشعب الصحراوي من أجل تقرير مصيره.[1]

لذلك فإن القرارات الدولية الصادرة سواء الإفريقية منها أو الأممية بشأن الصحراء الغربية سنة 1975، كانت مجمعة على هدف واحد، وهو حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ومن ثم الاستقلال، وما يؤكد ذلك تقرير البعثة الأممية التي أرسلتها الأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية لتقصي الحقائق بموجب القرار الذي أصدرته الجمعية العامة رقم 3292 بتاريخ 1974/12/13 والذي رفعته بتاريخ 1975/10/15 للأمني العام للأمم المتحدة، ونظرا لوضوح القضية لم تقترح البعثة سوى إجراء استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة، وهو المسار الذي سلكته معظم الشعوب التي كانت مستعمرة لتقرير مصيرها[2]

لكن بعد اتفاقية مدريد والمسيرة الخضراء توالت قرارات مجلس الأمن بشأن الوضع في الصحراء الغربية نظرا للوضع الذي تعقد في الإقليم، إذ أصبح المغرب وموريتانيا

(1) طارق مبروك تراي، المرجع السابق، 177-178.

(2) الذهبة أمين الشيخ مبارك، المرجع السابق، 103.

يمثلان الطرف البديل عن إسبانيا وأخذت القضية منعطفا جديدا عنوانه قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وإعلانها للكفاح المسلح ضد كل من المغرب وموريتانيا[1].

المطلب الأول: مخطط السلام الأممي في الصحراء الغربية.

في إطار السعي لإيجاد حل سلمي للنزاع المسلح الذي اندلع في إقليم الصحراء الغربية منذ الاجتياح المغربي والموريتاني في بداية سنة 1976، تكاثفت جهود القادة الأفارقة من أجل دفع طرفي النزاع إلى طاولة المفاوضات من أجل التوصل إلى قبول، جملة من المقترحات ناقشها القادة الأفارقة في مختلف القمم في بداية الثمانينات، خصوصا في قمة نيروبي المنعقدة في 1984، وبناءا على توصيات القمم الإفريقية، توصل الأمن العام للأمم المتحدة السابق السيد(بيريز دوكويلار) بمعية الرئيس الفعلي للمنظمة الإفريقية سابقا، إلى إقناع طرفي النزاع بقبول جملة من المقترحات من أجل حل سلمي للنزاع، جاء نتيجة المساعي الحميدة المبذولة من طرف المنظمتين أدت إلى صياغة خطة للتسوية قبلها طرفي النزاع يوم 1988/08/30 تتضمن محورين أساسين، وقف إطلاق النار وتنظيم استفتاء تقرير المصير،[2]

وبقية مناقشة تلك المقترحات التي أصبحت تشكل مخطط الأمم المتحدة للتسوية، ارتأينا أن نقسم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع:

(1) malak boualem. Opcit. 390

(2)مصطفى عبد البني، إستفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية، المرجع السابق، 104.

الفرع الأول: محتوى مخطط التسوية.

الفرع الثاني: البعثة الأممية لتنظيم الاستفتاء (المينورصو) كآلية لتنفيذ المخطط.

الفرع الثالث: مواقف أطراف النزاع من خطة التسوية

الفرع الأول: محتوى مخطط التسوية.

لقد وردت المقترحات والحلول التي تشكل منها مخطط الأمم المتحدة للتسوية في الصحراء الغربية، مفصلة في تقريرين للأمين العام السابق للأمم المتحدة(دي كويلار)، وذلك بناءًا على المساعي الحميدة التي قام بها رفقة رئيس المنظمة الوحدة الإفريقية والتي تكللت بقبول الطرفين جملة من المقترحات تصب حول وقف إطلاق النار، وتنظيم استفتاء تقرير المصير، وشكلت تلك المقترحات ما أصبح يسمى بمخطط الأمم المتحدة للتسوية ولقد عرض المخطط عند وضعه على اللجنة الرابعة لتصفية الاستعمار التي أصدرت لائحة بشأنه[1]

لقد دعت التطورات الايجابية لحل مشكلة الصحراء الغربية والتي بدأت في منتصف يونيو 1990 العاهل المغربي الملك الحسن الثاني أن يعلن بأن مشكلة الصحراء الغربية سيتم حلها خلال ستة أشهر، حيث أعلن عن قبوله الإحصاء لعدد سكان المنطقة على أساس تحديد هوية الأشخاص الذين يحق لهم المشاركة في الاستفتاء الذي جاء به مخطط التسوية، على الرغم من إقراره بوجود بعض الثغرات، وذلك في خطاب ألقاه في 1990، وفي يونيو 1990 قدم الأمن العام للأمم المتحدة تقريرا إلى مجلس الأمن يتعلق بخطة التسوية المقترحة في الصحراء الغربية، ويشمل هذا التقرير جزأين الأول تضمن اقتراحات الأمين العام للأمم

(1) إسماعيل معراف، المرجع السابق، 153.

المتحدة السيد (دي كويلار) ورئيس مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية، ودعوا إلى ضرورة تسوية مشكلة الصحراء الغربية، وقد قبل هذه الخطة كلا الطرفين المتنازعين، أما الجزء الثاني من التقرير فقد تضمن مقترحات خطة التنفيذ، وكان الهدف من هذا التقرير المقدم لمجلس الأمن هو تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير.[1] وتضمنت هذه المقترحات الأتي:

أولا: مقترحات خطة التسوية بشأن وقف إطلاق النار:

1- بعد أن يقوم مجلس الأمن بالموافقة على تعيين الأمين العام للأمم المتحدة والممثل الخاص له، بالتشاور مع رئيس منظمة الوحدة الإفريقية وموافقة طرفي النزاع يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة بشأن تحديد واختيار فريق المراقبين الذين سيتم تكليفهم بالمهام المحددة في خطة التسوية[2]

2- يكون الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة[3] خلال الفترة الانتخابية التي تمتد من وقف إطلاق النار حتى الإعلان عن النتائج – نتائج الاستفتاء – هو السلطة الوحيدة والخاصة.

3- يجب أن يتعهد طرفي النزاع بوقف جميع الأعمال العدائية، والتنفيذ الصادق لوقف إطلاق النار، فور تلقى الأمين العام للأمم المتحدة موافقة الطرفين على مقترحات خطة

(1) محمد السالم الصوفي، المرجع السابق، 148.

(2) محمد سالم الصوفي، المرجع السابق، 150-151.

(3) المرجع نفسه، ص 160 .

التسوية يتم توجيه رسالة لكل من المغرب وجبهة البوليساريو يتحدد خلالها توقيت تنفيذ وفق اطرق النار.

4- وبخصوص العنوان الرابع فتناول موضوع الاستفتاء، وأعاد التفكير بأهم اللوائح والقرارات الصادرة عن المنظمتين، منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة.

ثانيا: مقترحات خطة التسوية بشأن إجراء الاستفتاء:

1- يتم إجراء الاستفتاء وتنظيمه وفقا لقرار منظمة الوحدة الإفريقية، كذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1514، على أن يتم تنظيم الاستفتاء وإجراؤه بواسطة الأمم المتحدة[1]

2- يكون لجميع سكان الصحراء المسجلين في التعداد الذي نظمته السلطات الاسبانية عام 1974، والذين تجاوزت أعمارهم ثمانية عشر سنة، الحق في الإدلاء بأصواتهم في الاستفتاء، ويتم ذلك بمساعدة مفوض الأمم السامي لشؤون اللاجئين للقيام بحصر أعداد اللاجئين الصحراويين الموجودين خارج الإقليم في المناطق التي يحددها الممثل الخاص.

3- لتسيير عملية تعداد سكان الصحراء الغربية يقوم الأمين العام للأمم المتحدة وبالتشاور مع رئيس منظمة الوحدة الإفريقية بتكوين لجنة لتحديد الهوية مع الأخذ في الاعتبار تعداد عام 1974 واستكماله على أن تتم عملية تعداد خلال الفترة الانتقالية، وتحت إشراف الممثل الخاص للأمين العام المتحدة.

(1)أول ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة في الصحراء الغربية هو" هكتور أسبيل" وهو رجل قانون من دولة لأورغواي، أنظر مصطفى عبد النبي، المرجع السابق، ص109.

4- يتم تشكيل لجنة لتحديد الهوية، من خبير ديمقراطي، له دراية بمشاكل المجتمع الصحراوي على أن يساعده من 3-5 خبراء متخصصين في الدراسات الديمغرافية للبلدان، التي تسود فيها البداوة على أن تكون هذه اللجنة من تكوين فريق الدعم التابع للمثل الخاص للأمين العام[1]

ثالثا: مقترحات خطة التسوية بشأن التنفيذ الفعلي للاستفتاء:

1- يختار شعب الصحراء الغربية بحرية وبطريقة ديمقراطية بين الاستقلال أو الاندماج في المغرب يتم التصويت بالاقتراع السري، وتتخذ التدابير لصالح الأميين، الذين يجهلون القراءة والكتابة.

2- يجب أن يتأكد الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة من استيفاء الشروط اللازمة لنجاح العملية(قبل وأثناء وبعد الاستفتاء).

3- يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بتحديد توقيت بداية عملية الاستفتاء وإعداد القوائم الانتخابية.

4- تقع مسؤولية الحفاظ على النظام العام في الإقليم أثناء الفترة الانتقالية على عائق الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة.

5- يجب أن يتعهد الطرفان بالتعاون التام مع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ممارسة المهم وظيفته، كما يجب أن يتعهد أيضا بقبول نتائج الاستفتاء واحترامها[2]

إن الهدف الأساسي من مقترحات الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس منظمة الوحدة الإفريقية سابقا، كان ينصب حول تمكين شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه في تقرير المصير بواسطة الاستفتاء طبقا للوائح والقرارات المصادق عليها من قبل المنظمتين

(1) martine de froberville , Sahara occidertal la confiance perdue, Pedition tharmatlan , Paris, 1996,98

(2) yahia zoubire, Le conflit du salura occidental, Enjeux megionaoux et internation aux, Revue scienes po frence, 2010, 32

المذكورتين في هذا الشأن، ولق وردت هذه المقترحات كما ذكرنا، مفصلة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر بتاريخ 18 جوان 1990، مقسمة إلى جزئينا لجزأ الأول يتضمن النص الكامل لمقترحات التسوية كما قبلها الأطراف يوم 30أوت 1988، أما الجزء الثـــاني [1]فيحتوي على مخطط للتسوية بناء على المقترحات المقبولة والمشار إليها في الجزء الأول، وتضمن المخطط مرحلة انتقالية، تبدأ من تاريخ وقف إطلاق النار وتنتهي بعد الإعلان عن النتائج الاستفتاء، يكون فيها عدد الجيشان المغربي والصحراوي منخفضان ومتمركزان فـــي أماكن محددة من قبل الأمم المتحدة، كما سيتم في هذه المرحلـــة بتحديـــد هويـــة النـــاخبين وتسجيلهم في قوائم انتخابية، وتضمن أيضا المخطط الإشارة إلى عودة اللاجئين الصحراويين إلى الإقليم، وكيفية تنظيم ومراقبة الاستفتاء[2]

وفي جميع الأحوال، يشير المخطط وطبقا للجدول الزمني المشار إليه فـــإن الاســـتفتاء يجرى في غصون ستة وثلاثون (36) أسبوعا، بعد أن تصادق الجمعية العامة للأمم المتحدة على الميزانية المخططة لعمل البعثة الأممية [3]

الفرع الثاني: البعثة الأممية لتنظيم الاستفتاء كآلية لتنفيذ المخطط (المينورصو).

يتضمن مخطط التسوية الإشارة إلى الكيفية التي يتم تطبيقه بها في الميدان، كما يشـــير أيضا إلى الجهاز الموكل له الإشراف الفعلي على التنفيذ وتجسيدا للمخطط تم إنشـــاء لجنـــة

(1) يجب التميز هنا بين مقترحات التسوية التي قبلها الطرفان يوم 30 أوت 1988 وبين مخطط التسوية الذي صاغه الأمين العام للأمم المتحدة بناؤءا على المقترحات المقبولة.

(2) مصطفى عبد النبي، المرجع السابق، 118.

(3) martine de frobervelli,opcit,131- 132.

تتضمن مجموعة من خبراء تابعين للأمم المتحدة أطلق عليها اسم(البعثة الأممية لتنظيم استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية) [1]

ويشير المخطط إلى أن البعثة الأممية تعتبر الآلية القانونية لتنفيذ المخطط وتنظيم الاستفتاء وتحمل هذه اللجنة الطابع الفني وبهذه الصفة فإنها تقوم بكل إجراء يتعلق بالاستفتاء، لقد جاء إنشاء البعثة الأممية لتنظيم استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية من الناحية الفعلية بموجب قرار مجلس الأمن رقم 690 المؤرخ في 1991/04/29، وكان ذلك بمناسبة مصادقته على التقرير الثاني للأمين العام للأمم المتحدة والذي يتضمن كيفية تطبيق مخطط التسوية، وتتشكل المينورصو كما جاء في مقترحات التسوية التي قبلها الأطراف، من ثلاث وحدات، وحدة مدنية وحدة أمنية ووحدة عسكرية[2]

وبخصوص الوحدة المدنية التي تعتبر القلب النابض للبعثة من مكتب للمثل الخاص للأمين العام وأعضائه وتختص في شتى المجالات مثل الإدارة والمسائل القانونية والتشريعية وكذا المسائل المتعلقة بشؤون اللاجئين والسجناء السياسيين، ويذكر أن أغلب أعضاء البعثة يتشكل معظمهم من موظفي الأمم المتحدة، بخصوص التشكيلة البشرية للوحدة المدنية، فإنها تتألف من حوالي (400) عضو، يتناقض ويتزايد عددهم حسب التطورات الميدانية[3]، أما بالخصوص الوحدة الأمنية فإنها تتشكل من عناصر الشرطة المدينة وتتمحور مهامها في نقطتين أساسيتين:

(1) المينروصو(MINURSO) تعني البعثة الأممية لتنظيم استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية

(2) Martine De Froberville, Opcit, 355.

(3) مسعود شنعان، نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية، المرجع السابق، 206.

1- الإشراف والمحافظة على الأمن العمومي داخل المؤسسات التي يتم فيها إعداد القـوائم الانتخابية ومراكز الاقتراع.

2- الوقوف على أنشطة القوات الأمنية والحرص على أن يكون عمل هذه الأخيرة مطابق لمقترحات سنوية من أجل تنظيم استفتاء حر وبدون ضغوط إدارية أو عسكرية، ويذكر فـي هذا الصدد أن الوحدة الأمنية يرأسها ضابط للشرطة يعينه الأمين العام[1]

أما في الوحدة الثالثة فإن قرار مجلس الأمن أشار إلى أن الوحدة العسكرية تتشكل من حوالي (1600) ضابط وجندي، وتنحصر مهامها فيما يلي:

- مراقبة وقف إطلاق النار.
- التحقق من الاتفاق المتعلق بتخفيض القوات المتواجدة في الإقليم الصحراوي.
- مراقبة والتحقق من تمركز قوات الطرفين في الأماكن المحددة لها مـن قبـل الممثـل الخاص للأمين العام.

وتجدر الإشارة إلى أن عناصر الوحدة العسكرية مصدرها الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة[2]

إذا تصفحنا مخطط التسوية، نجد أنه أشار أن المهام الرئيسية للبعثة الأممية تكمن فـي مراقبة وقف إطلاق النار وتحديد هوية الناخبين الذين يعطى لهم الحق في الاستفتاء وأخيـرا تنظيمه، وما يمكن ملاحظته، أن البعثة واجهت عدة صعوبات عند بداية عملها، إذ لم تتمكن

(1)MARTIME DE FROBERVILLE, opcit, 356.
(2) ibid, 357.

من تشكيل لجنة تحديد[1] هوية الناخبين إلا إبتداءًا من سنة 1993 وشرعت فعليا في عملها في بداية سنة 1994 أي بعد حوالي خمس سنوات من صدور المخطط، وبالتالي اقتصر عمل البعثة في الفترة الممتدة من 1991 إلى بداية سنة 1994 في مراقبة تمركز القوات المسلحة، كما يلاحظ في نفس السياق أن الفترة الانتقالية التي تسبق الاستفتاء حسب مخطط التسوية لم تبدأ بسبب الخلافات حول تنفيذ العناصر الأساسية التي يتشكل منها المخطط.

ومن خلال استطلاعنا لأغلب تقارير الأمين العام للأمم المتحدة، وكذا قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالاستفتاء في الصحراء الغربية ابتداء من سنة 1991 يمكننا ملاحظة أن عمل الأمين العام كان يقتصر على تقديم تقرير سنوي حول أنشطة البعثة، ويتوج بقرار يصدر عن مجلس الأمن، يصادق على عهدة البعثة الأممية من ستة (06) أشهر إلى سنة (01)، أما بخصوص مضمون تلك التقارير، فنستطيع القول أنها كانت تسير دائما إلى أنشطة البعثة وإلى تقدم مهامها في الإقليم وكانت تتضمن أيضا الإشارة إلى الوضع العام في الصحراء الغربية والمنطقة، كما يلاحظ من خلال التقارير المعدة إلى غاية سنة 1997 أنها تضمنت الدعوة إلى تشكيل لجنة لتحديد الهوية، إبتداءًا من سنة 1993، بغض النظر عن المهام الأخرى المتعلقة بوقف إطلاق النار وتمركز القوات المتزامن مع عمل هذه اللجنة، كما يلاحظ أن لجنة تحديد الهوية تعرضت هويتهم لمجموعة من المشاكل اعترضت طريقها،

(1) أنشأت لجنة تحديد الهوية خلال شهر مايو سنة 1993، وباشرت أعمالها في أوت 1994 وهي تشكل عنصر مهم في الوحدة المدنية للبعثة الأممية لتقرير المصير (المنورصو) أنظر، مصطفى عبد النبي، المرجع السابق، 136.

أهمها قضية الشيوخ المطعون في هويتهم وهذا ما جعل جبهة البوليساريو تعترض هذه العملية[1]

الفرع الثالث: مواقف أطراف النزاع من خطة التسوية.

وافقت أطراف النزاع على خطة التسوية بما فيها كل من الجزائر وموريتانيا إلا أن هذه الموافقة كان عليها بعض الاعتراضات.

موقف المغرب من خطة التسوية:

تمثلت موافقة المغرب على خطة التسوية في الرسالة التي بعث بها الملك الحسن الثاني إلى الأمين العام للأمم المتحدة، والتي أبدت فيها اعتراضه على جوانب خطة التسوية وتضمنت:

- إن المملكة المغربية لا تقبل أن تكون مدة الاستفتاء في الصحراء الغربية غير محدودة وإلا سوف تمتد إلى شهور.

- إن وجود الأمم المتحدة داخل الأقاليم الصحراوية يجب أن يتضمن مرحلتين أساسيتين في المرحلة الأولى يقتصر تدخل الأمم المتحدة على مراقبة وقف إطلاق النار ووضع اللوائح الانتخابية، أما المرحلة الثانية فتقتصر على إجراء الحملة الانتخابية للاستفتاء والإشراف على عملية التصويت[2]

(1)مصطفى عبد النبي، المرجع السابق، 143-144 .

(2) الذهبة أمين الشيخ مبارك، المرجع السابق، 100-101.

- ترى المملكة المغربية أن تحديد مخطط التسوية بأربعة وعشرين أسبوعا من تاريخ بـــدء تنفيذ وقف إطلاق النار، هو تمديد يمكن ألا يحترم مادام الممثل الخاص للأمين العام له سلطة تأجيل إجراء الاستفتاء إذا ما اقتضت الظروف ذلك.

- إن مسار عملية التسوية يتوقف على وضع اللوائح الانتخابية، التي من المقرر أن تنتهـــي لجنة إثبات الهوية منها، بعد ثمانية عشر أسبوعا من بدء وقف إطلاق النار، وهـــذا التقـــدير مبالغ فيه لتنفيذ العمليات المتصلة بهذا الموضوع.

- إن تدخل الأمم المتحدة في الفترة الفاصلة بين تاريخ وقف إطلاق النار والوقت الذي يـــتم فيه وضع اللوائح الانتخابية بشكل نهائي، له هدفان الأول يتمثل في مراقبة وقـــف إطـــلاق النار، أما الثاني فيتمثل في وضع اللوائح الانتخابية في حين أن مراقبة وقف إطلاق النار لا تتطلب تدخلا عاما من الأمم المتحدة في الصحراء الغربية[1]

موقف جبهة البوليساريو من خطة التسوية:

أعلنت جبهة البوليساريو موقفها من خطة التسوية، التي أعلنها الأمين العام للأمم المتحـــدة، ورأت أنها لم تحقق مطالبها التي تتمثل في الآتي:

- لم يتم حسم مسألة المفاوضات المباشرة مع المملكة المغربية.

- عدم تحديد شروط وقف إطلاق النار.

- لا بد من وجود دور لمنظمة الوحدة الإفريقية أكبر من دور الملاحظ، فيما يخص عمليـــة الاستفتاء.

(1)مخطط التسوية، الشبكة الإعلامية ميزارت:أطلع عليه يوم: www. omaiziret. Com 25/04/2017

- فيما يتعلق بأسئلة الاستفتاء والمدرجة في المخطط، ترى جبهة البوليساريو أنه يجب أن يطلب من الشعب الصحراوي ما إذا كان يريد الاستقلال أم لا؟

- بالنسبة للإحصاء السكاني الذي أجرته السلطات الاسبانية 1974، فلقد تم اعتماده كقاعدة أساسية لتحديد من يحق لهم المشاركة في الاستفتاء إلا أنه في البداية اعترفت جبهة البوليساريو عليه، ترى جبهة البوليساريو أنه يجب أن تطبق فيها القوانين الاسبانية التي كانت سارية المفعول قبل عام 1975 وليس القوانين المغربية.

تقترح جبهة البوليساريو إبقاء عدد من الادارتين الصحراويين، إلى جانب الإدارتين المغاربة وبنفس العدد والصلاحيات، من أجل مساعدة بعثة الأمم المتحدة على تسير الأمور قبل موعد الاستفتاء، كما أن جبهة البوليساريو تتخوف من امكانية تدخل المملكة المغربية في إعداد قوائم المشاركين في الاستفتاء. [1]

المطلب الثاني: عوائق تطبيق مخطط الأمم المتحدة للتسوية في الصحراء الغربية.

تقتضي دراسة عوائق تطبيق التسوية، التطرق إلى مختلف العقبات والإشكاليات التي واجهت تنفيذه على أرض الواقع، وما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق، أن هناك تباين واختلاف في آراء المختصين حول الأسباب الحقيقة التي حالت دون تطبيق الاستفتاء، كما يرى البعض الآخر أن الحلول والمقترحات الأخرى والتي أعقبت ظهور مخطط التسوية، كفكرة الاتفاق الإطار أو تقسيم الإقليم أو مقترح الحكم الذاتي، يشكلان عوائق أخرى أصبحت تعرقل تنظيم الاستفتاء[2]

(1) محمد سالم الصوفي، المرجع السابق، 149-150.

(2) مصطفى عبد النبي، المرجع السابق، 151.

وفي ضوء ما سبق ذكره عن الحلول التي لم تجد طريقتها للنور في القضية الصحراوية، لا بد من التساؤل عن العقبات التي تعرقل سير المقترحات الأممية في الصحراء الغربية؟ وهل القضية الصحراوية تعتبر قضية فريدة من نوعها حتى عجزت كل الأجهزة الإقليمية والأممية عن حلها؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة سيتناول هذا المطلب نقطتين:

الفرع الأول: إشكالية تحديد هوية الناخبين.

الفرع الثاني: تمسك المغرب بمبدأ الوحدة الترابية والسلامة الإقليمية.

الفرع الأول: إشكالية تحديد هوية الناخبين.

يشكل موضوع تحديد هوية الناخبين المستفتين، أي الأشخاص المشاركين في الاستفتاء، إشكالية حقيقية حالت دون تطبيق مخطط التسوية وإذا رجعنا إلى المخطط فنجد انه فصل في المسألة بالاعتماد على الإحصاء الذي أجرته السلطات الاستعمارية الاسبانية خلال سنة 1974 أي قبل مغادرتها للإقليم، لكن بسبب المعايير الجديدة التي أدخلها الأمين العام السابق للأمم المتحدة (بيريز دي كويلار)، والتي تمسك بها المغرب وأصبح يطالب بتنفيذها[1]، أضحت هذه المعايير تعرقل عمل لجنة تحديد الهوية وتنظيم الاستفتاء، وستناقش هذه المسألة عبر ثلاث نقاط:

1- الصعوبات المتعلقة بعملية مراجعة الإحصاء الاسباني لسنة 1971.

2- المعايير الجديدة.

3- مسألة الشهادات الشفوية لرؤساء القبائل.

(1) عايد شارف، بعنوان أزمة الصحراء الغربية، حلول غائبة وسياق أمني متغير، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، www.aljazera.net.

أولا: الصعوبات المتعلقة بعملية مراجعة الإحصاء الاسباني لسنة 1974.

إن منظمة الأمم المتحدة وعند إصدارها للائحة (1514) والمتعلقة بحق الشعوب المستعمرة في نيل استقلالها كانت قد استعملت عبارة الجمع وهذا ربما لإمكانية عدة شعوب العيش في إقليم واحد، وبالتالي بحق لكل شعب أن يطالب بتقرير مصيره، لكن لا ينطبق هذا المبدأ على شعب الصحراء الغربية الذي يعتبر شعب واحد ويتشكل أساسا من ثلاث قبائل رئيسية(**الرقيبات-اولاد الدليم-تكنة)** [1]

وقد تشكل الشعب الصحراوي من توحيد عدة قبائل بدوية دخلت في مواجهة مع المستعمر الاسباني في أول الأمر، ثم بعد انسحابه خاضت معركة جديدة ضد الجيش المغربي المتواجد في الإقليم منذ بداية 1976[2]، ومن هذا المنطلق فإن توحيد الشعب الصحراوي من أجل تصفية الاستعمار مشكلة أساسية وعويصة عند تنظيم استفتاء تقرير المصير الذي يتطلب وجوبا وقبل تنفيذه القيام بتحديد هوية الناخبين، وتسجيلهم في القوائم الانتخابية وهذا ما قامت السلطات الاستعمارية الاسبانية خلال سنة 1974 بتنظيم إحصاء عام لسكان الصحراء الغربية، وذلك من أجل إجراء عملية الاستفتاء كما نصت عليها لوائح وقرارات الأمم المتحدة لاسيما القرار 1514 أين توصلت إلى تسجيل حوالي (76000) شخص في القوائم الانتخابية آنذاك[3]

(1) malak boualera. La question du sahara occidental et le droit international. Opcit,16

(2) مصطفى عبد النبي، المرجع السابق، 153.

(3) frederic de la chapel, Opcit, 18.

وللإشارة فإن مخطط التسوية للأمم المتحدة اعتمد أساسا على إحصاء السلطات الاسبانية لسنة 1974، أخذ بعين الاعتبار عدد الوفيات والولادات منذ ذلك التاريخ[1]، لكن بسبب المعايير الخمس الجديدة التي أدخلها الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد (دي كويلار) في تقريره، والتي أشار فيها إلى صعوبة إجراء عملية تحديد الهوية دون الاعتماد على المعايير الجديدة المذكورة، وبهذا السبب دخلت عملية تحديد الهوية في انسداد بسبب تشبث الأطراف المتنازعة بمواقفها وهذا ما سنتحدث عنه في النقطة الموالية، ونستخلص أن التركيبة الأساسية لسكان الصحراء الغربية، وعدم استقرارهم في إقليم واحد بالنظر إلى طبيعة المعيشة الصحراوية، وبحثهم المستمر عن متطلبات المعيشة، أدى إلى صعوبة إحصائهم مقارنة بالشعوب الأخرى التي طبقت فيها الأمم المتحدة حق تقرير المصير كإقليم تيمور الشرقية[2]

ثانيا: المعايير الجديدة:

قدم الأمن العام السابق للأمم المتحدة (بيرز دي كويلار) قبل أن تنتهي عهدته في 1991، بأخر تقرير له يوم 1991/12/19 والذي جاء في مضمونه أن مخطط التسوية ورغم قبوله من قبل الأطراف يحتوي على بعض النقاط السلبية، كون أن عملية تحديد هوية الناخبين بينت أن تطبيق المخطط صعبة للغاية، وسبق للجنة تقص الحقائق الموفدة للمنظمة خلال سنة 1975 ملاحظة ذلك. [3]

(1) يحي جلال، مسألة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية، دار المعارف، 1981، 66.

(2) أسامة براهيم، الصحراء الغربية بعيون مصرية، (دار النخبة، مصر، 2014)، 164-165.

(3)تقرير الأمين العام رقم s/23299 المؤرخ في 1991/12/19، ص2، أنظر، مصطفى عبد النبي، المرجع السابق، 1550.

وحسب الأمين العام السابق (دي كويلار)، فإن مشكلة تحديد الهوية يرجع بالأساس إلى خصوصيات تركيب سكان الصحراء الغربية خصوصا كونها قبائل رحل، يحكمها نظام القبيلة المعقد [1]

وبناءًا على المعطيات المشار إليها في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (دي كويلار) أدخل هذا الأخير خمسة معايير جديدة تتعلق بعملية تحديد الهوية، لم يتضمنها مخطط التسوية الذي قبله الأطراف المتنازعة سنة 1988 ومعنى هذا أن عملية تحديد الهوية أصبحت لا تعتمد على الإحصاء الذي قامت به السلطات الاستعمارية الاسبانية سنة 1974، وأصبح بالإمكان البحث عن تحديد هوية الناخبين بواسطة هذه المعايير، ولقد تبن الأمين العام الجديد السيد (بطرس بطرس غالي) الذي استخلف (دي كويلار) [2]، هاته المعايير في تقريره المؤرخ في 1993/08/04 وأمر الطرفين بتطبيقها وبالرجوع إلى تقرير السيد (بطرس بطرس غالي) المذكور يتبين أن مؤدي هاته المعايير، أن يعطى الحق في الاستفتاء إلى:

1- الأشخاص المنشورة أسمائهم في قائمة المراجع لإحصاء سنة 1974.

2- الأشخاص الذين كانوا يقطنون الإقليم والمنتمين لإحدى القبائل الصحراوية أثناء إحصاء سنة 1974 والذين لم يتم إحصائهم.

3- أعضاء العائلة القريبة للفئتين المذكورتين (الأب، الأم، الأولاد).

4- الأشخاص المنتمين إلى أب صحراوي ولد في إقليم الصحراء الغربية.

---

(1) نفس المرجع، ص04.

(2) بطرس بطرس غالي، الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية(القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1977)، 76-77.

5- الأشخاص المنتمين إلى القبائل الصحراوية الذين قطنوا في الإقليم طيلة ستة (06) سنوات.

إن توسع معايير تحديد الهوية يكن الأشخاص الذين لم يشملهم إحصاء سنة 1974، من المشاركة في الاستفتاء بشرط أن يحددوا هويتهم اتجاه الإقليم الصحراوي، ولذلك حددت لجنة تحديد الهوية عدة وسائل للإثبات، كأن يظهر المعني بطاقة الهوية الصادرة عن السلطات الإدارية الاسبانية الاستعمارية، وفي حالة عدم وجود هذا، فإن لجنة تحديد الهوية تعتمد في هذه الحالة على الشهادات الشفوية لرؤساء القبائل والشيوخ، كما سمحت لجان تحديد الهوية للمعني، أن يعتمد على وثائق هوية يتعلق بوالديه الذين يحوزون على وثائق صادرة عن السلطات الاسبانية، بشرط أن تثبت هذه الوثائق المطلوبة أنه ولد عن أب صحراوي أو في إقليم الصحراء الغربية. وبالنسبة للوثائق المطلوبة من قبل لجان تحديد الهوية فإنها تكمن في جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية أو شهادة الجنسية، وفي الأخير نستخلص أن المعايير الخمسة التي اعتمدها ديكويلار كانت تبدو موضوعية أو أكثر علمية من الإحصاء الذي أجرتها السلطات الاستعمارية الاسبانية سنة 1974، لكنها بالمقابل تسببت في تعطيل عملية تحديد الهوية، وهذا بالنظر إلى أن الأطراف المتنازعة أصبحت تنظر إلى المعايير الجديدة على أنها ترجح الكفة يوم الاستفتاء لجهة على حساب جهة أخرى، وبالتالي أصبحت هذه المعايير مجالا للخلاف بين المغرب وجبهة البوليساريو[1]

(1) طاهر مسعود، المرجع السابق، 110-111.

ثالثا: مسألة الشهادات الشفوية لرؤساء القبائل:

أشار الأمين العام السابق للأمم المتحدة (بطرس غالي) في تقريره المؤرخ في 1996/03/30 أنه وبالإضافة إلى الصعوبات المتعلقة بالإحصاء والتسجيل في القوائم الانتخابية، يوجد مشكل آخر أصبح يواجه لجان تحديد الهوية يتعلق بقضية الشيوخ الموكل إليهم الإدلاء بشهاداتهم حول الناخبين، الذين لم ترد أسمائهم أو هويتهم في إحصاء السلطات الاسبانية لسنة 1974، ويقول بطرس غالي أن أغلب الشيوخ يكونون إما ضمن قوائم المتوفين أو الطاعنين في السن أو المعطوبين غبر قادرين على الإدلاء بشهاداتهم وبالتالي أصبحت أغلب تشكيلات الشعب الصحراوي بدون قائد أو شيخ متعارف عليه[1]

وفي هذا السياق احتجت جبهة البوليساريو على مختلف الطرق الجديدة المقترحة سواء من الأمين العام السابق بطرس بطرس غالي، أو مبعوثه الخاص إلى الصحراء الغربية على أنها أصبحت بعيدة كل البعد عن مخطط التسوية الذي يعتمد أساسا على إحصاء السلطات الاسبانية لسنة 1974، ولقد رفض مجلس الأمن في تلك الفترة، مواقف جبهة البوليساريو القيام ببعض التنازلات لتمكين لجنة تحديد الهوية من مواصلة عملها، وتعقد بعد ذلك الموقف بإرسال الأمين العام السابق لجبهة البوليساريو السيد محمد عبد العزيز مراسلة مؤرخة في 1995/06/23 إلى مجلس الأمن، يعلن فيها أن جبهة البوليساريو قررت تجميد مشاركتها في عملية تحديد الهوية[2]

(1) مصطفى عبد النبي، المرجع السابق، 158– 169.

(2) تونسي بن عامر، المرجع السابق، 300–301.

يتبين مما ذكر أعلاه أن عملية تحديد الهوية ورغم جهود التي بـــذلها الأمـــين العـــام السابق كوفي عنان ومبعوثه الشخصي إلى الصحراء الغربية جيمس بيكر ورغم التفاؤل الذي ساد المنطقة إلا أن العملية لم تتم إلى يومنا وهذا بسبب التعنت المغربـــي وإتبـــاع سياســـة الهروب إلى الأمام، مما جعل مخطط التسوية بعيد التحقيق في ظل هذا الجو المتشنج بـــين الطرفين لاسيما بتهديد البوليساريو مرات عدة من إمكانية العودة للكفـــاح المســـلح كبـــديل لمخطط التسوية الذي أصبح عائق أمام الصحراويين لتقرير مصيرهم، بعدما كـــان وســـيلة تقرير مصيرهم.

الفرع الثاني: تمسك المغرب بمبدأ الوحدة الترابية والسلامة الإقليمية:

في سياق ما رتبته الإشكاليات السابقة، يعد مبدأ الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية من أهم العقبات القانونية التي حالت دون تطبيق الاستفتاء فبعد أن تـــم الاتفـــاق علـــى إجـــراء الاستفتاء ضمن مخطط التسوية وبالاعتماد على الإحصاء الاسباني لســـنة 1974، تراجـــع المغرب من جديد لينكر هذا الإجراء باعتبار أن الإقليم كان دوما إقليما تابعا للمغرب[1]، لكن قبل الخوض في الأطروحة المغربية المتعلقة بالسلامة الإقليمية لترابه، سنحاول التطرق إلى مضمون هذا المبدأ والذي سنحاول الرجوع إلى وثائق للأمم المتحدة في هاذ السياق.

لقد أكد قرار الجمعية العامة أن مضمون مبدأ الوحدة الوطنيـــة والســـلامة الإقليميـــة الانفصال وهو أي عمل يحظى أو يشجع أي عمل من شأنه أن يمزق أو يخل جزئيا أو كليا

(1) مصطفى عبد النبي، المرجع السابق، ص164.

بالسلامة الإقليمية والوحدة السياسية للدول المستقلة ذات السيادة، ولكي يكون مبدأ السلامة الإقليمية والوحدة الوطنية موضوع احترام يتطلب الأمر شرطين: [1]

الأول: في أن تلتزم الدولة في تصرفاتها بمبدأ تساوي الشعوب في الحقوق ومنها حق تقرير المصير.

الثاني: فيقضي أن تكون للدولة حكومة تمثل شعب الإقليم كله دون تمييز بسبب العنصر أو العقيدة أو اللون.

ولو أردنا أن نطبق هذا المبدأ على إقليم الصحراء الغربية، فنقول أنه منذ أن عرضت اسبانيا إجراء الاستفتاء في إقليم الصحراء الغربية في نهاية سنة 1974 أظهر المغرب وموريتانيا تمسكها بمبدأ الوحدة الترابية باعتبار أن قضية الصحراء الغربية قضية وحدة وطنية غير قابلة للمساومة[2]

وفي هذا السياق ادعت البلدان آنذاك وجود روابط سيادية بين كل منهما وإقليم الصحراء الغربية، لكن رأينا فيما سبق وبعد عرض النزاع على محكمة العدل الدولية، أن المحكمة لم تتوصل إلى إثبات وجود روابط ذات سيادة إقليمية بين إقليم الصحراء الغربية من جهة والمغرب وموريتانيا من جهة أخرى.

لكن ما يمكن ملاحظته في هذا السياق، أن الرأي الاستشاري المذكور ورغم التأويلات المختلفة والتفسيرات المتناقضة التي كان مجالا لها، لم يثني الطرفين المتنازعين إلى التوصل إلى قبول جملة من الاقتراحات في إطار الأمم المتحدة سنة 1988 أدت إلى صناعة ما عرف فيما بعد بمخطط التسوية ولقد اقر مخطط التسوية أنه مباشرة بعد إتمام عملية تحديد الهوية

([1]) محمد بو سلطان، مبادئ القانون الدولي العام، (دار الغرب للنشر والتوزيع، 2002)، 160-161.

([2]) الداهية ولد محمد فال، قضية الصحراء الغربية مغاربة للحلول، المرجع السابق، 05.

فإن كل اللاجئين الذين يثبت لهم حق التصويت والانتخاب يكون من حقهم العودة إلى إقليم الصحراء الغربية بالتعاون مع اللجنة العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة[1]

لكن خلافا لما تضمنه مخطط التسوية في المسائل المتعلقة بعودة اللاجئين الصحراويين فإن السلطات المغربية خالفت المخطط، وقامت بنقل الآلاف من المغاربة إلى إقليم بدعوى ن هؤلاء صحراويين في الأصل، وتأكيدا لذلك راسل ملك المغرب الحسن الثاني الأمين العام للأمم المتحدة، بموجب رسالة مؤرخة في 1991/09/15 أعلن عن تواجد حوالي 470.00 ألف صحراوي بالمغرب ومن حقهم العودة إلى إقليم الصحراء الغربية والمشاركة في الاستفتاء [2]، وتجسيدا لهذا الفعل المخالف لمخطط التسوية كما ذكرنا نظم المغرب مسيرات خضراء جديد إلى الإقليم، نقل من خلالها الآلاف من المغاربة زاعما أن لهم الحق في التصويت، وتواصلت هذه المسيرات من سنة 1991 إلى غاية 1993، وبناءا عل المعطيات المذكورة طل مخطط التسوية مجمدا.

وأصبح المغرب يرفض مناقشة بنود المخطط المتعلقة بكيفية عودة اللاجئين وعدم مناقشة الحلول المقترحة من قبل الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص إلى الإقليم من أجل التسوية، وبعد فترة من التماطل يعود المغرب ليؤكد تمسكه بمبدأ الوحدة الوطنية من خلال اقتراح مشروع الحكم الذاتي الموسع في 2007، وحسب المغرب فإن هذا المشروع جاء استجابة لنداء مجلس الأمن الداعية إلى التعاون لوضع حد للنزاع، على أساس أن المبادرة المغربية تندرج في إطار مجتمع تعددي ديمقراطي يرتكز على مقومات دولة القانون

(1) Martine de farberville, Opcit , 110.
(2) ibid., 95.

والحريات الفردية والجماعية، كما أكدت المبادرة المغربية على الوصول إلى تنمية اقتصادية واجتماعية واعدة بالمستقبل لكن ذلك كله في كنف السيادة المغربية[1]

إن المبادرة المغربية المتعلقة بالحكم الذاتي تستند أساسا على أن قضية الصحراء الغربية، تعتبر قضية وحدة وطنية وهذا ما أدى بملك المغرب التذكير بها في كل المناسبات باعتبار هذا الإقليم امتدادا طبيعيا للإقليم المغربي وأن حق تقرير المصير المحتج به من طرف الجزائر وجبهة البوليساريو لا يعني تخلي المغرب عن جزء من ترابه، وبناءا على ما سبق فإن المغرب يحتج دوما بالحق التاريخي على الصحراء الغربية، وأصبح يرفض أي حل مضمونه الاستقلال، باعتبار أن قضية الصحراء الغربية قضية وحدة وطنية غير قابلة للمساومة، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الاحتجاج بمبدأ الوحدة الوطنية الذي يستند إليه المغرب ليحجب عن شعب الصحراء الغربية الحق في تقرير المصير، لا تكون له القوة على الصعيد الدولي، وذلك لأن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها له دائما الأولوية على مبدأ الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية، وبالتالي نستخلص أن تمسك المغرب مجددا بمبدأ الوحدة الوطنية، أصبح يشكل عقبة وعائقا قانونيا يصعب تجاوزه، إذ لم تتدخل الأسرة الدولية بحزم من أجل إلزام المغرب للعودة إلى قبول تطبيق مبدأ الاستفتاء الذي سبق وأن قبل به في إطار مخطط التسوية.

(1) أحمد مهاية، الاستفتاء في الصحراء الغربية، امتحان جديد للأمم المتحدة، السياسة الدولية، العدد 117(1994)، ص06.

المبحث الثاني: الحلول المختلفة لتنظيم استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية:

لقد استعرضنا في المبحث السابق مختلف العقبات والإشكاليات التي اعترضت مخطط التسوية الذي جاءت به الأمم المتحدة في 1988 وقبل به الأطراف المتنازعة في 1991، ورئينا كيف ساهمت تلك العقبات في تجميد تطبيق المخطط، ولقد حاولت منظمة الأمم المتحدة رفع الانسداد الذي وصلت إليه الأوضاع في الصحراء الغربية، وذلك بتقديم عدة حلول ومقترحات لتطبيق مخطط التسوية والوصول إلى حل نهائي للمفضلة وتمكين شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه في تقرير المصير، لكن رغم الجهود التي بذلت من قبل المنتظم الدولي ومن عدة جهات اقليمية ودولية ورغم الاتصالات المكثفة بين الطرفين، لم يتمكن الطرفان المتنازعان من الوصول إلى نتائج وحلول ملموسة، وبالتالي يمكننا طرح التساؤل التالي:

ما هي الحلول التي اقترحت على طرفي النزاع من أجل رفع العقبات التي اعترضت مخطط التسوية؟ وما هي الحلول الجديدة التي يمكن أن تؤدي إلى ممارسة شعب الصحراء الغربية حقه في تقرير المصير؟

ومن خلال هذا المبحث الذي قسمناه إلى مطلبين رئيسين هما:

المطلب الأول: مشاريع جيمس بيكر(ديبلوماسية اللا دبلوماسية)

المطلب الثاني: حلول الأطراف المتنازعة المقدمة لتسوية النزاع.

المطلب الأول: مشاريع بيكر (دبلوماسية اللادبلوماسية).

قدمت الأمم المتحدة من خلال المبعوث الأممي الخاص للإقليم لطرفي النزاع، المغربي وجبهة البوليساريو، مجموعة من المقترحات والحلول من أجل رفع العقبات التي تعترض مخطط التسوية، والجديد بالذكر جاء بها الأمين العام السابق السيد (دي كويلار)، وما يمكن الإشارة إليه في هذا الصدد، أن تلك الحلول ارتبطت بوزير الخارجية الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية السيد جيمس بيكر، الذي قدم عدة مشاريع من أجل إنهاء نزاع الصحراء الغربية، وبعد تعيين السيد كوفي عنان أمينا عاما للأمم المتحدة مع بداية سنة 1997 خافا للسيد(بطرس بطرس غالي) ومنذ مجيئه على رأس الأمانة العامة، حاول إيجاد حلول لنزاع الصحراء الغربية، عبر رفع العقبات التي اعترضت تطبيق مخطط التسوية منذ سنة 1991، وبناء على اقتراح منه وافق مجلس الأمن بتاريخ 1997/05/22 على تعيين السيد جيمس بيكر" james baker مبعوثا خاصا للأمين العام للأمم المتحدة في الصحراء الغربية[1]، والجدير بالذكر أن السيد جيمس بيكر قدم ثلاث مشاريع لحل نزاع الصحراء الغربية لفترة امتدت حوالي ستة سنوات (06)، بدأت باتفاقية هيوستون سنة 1997، وانتهت بمخطط السلم (2003) ومن هنا نتساءل على مدى نجاعة المشاريع التي قدمها السيد بيكر؟ ولماذا لم يكتب لها النجاح؟ وهذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال تقسيم المطلب الأول إلى 03 فروع:

الفرع الأول: اتفاقية هيوستون بالولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الثاني: فكرة الاتفاق الاطار (مشروع بيكر الأول).

الفرع الثالث: مخطط السلم(مشروع بيكر الثاني).

(1) قرار رقم 1108، الصادر عن مجلس الأمن في 1997/05/22، أنظر مصطفى عبد النبي، المرجع السابق، 188.

الفرع الأول: اتفاقية هوستون بالولايات المتحدة الأمريكية.

كلف السيد " جيمس بيكر" بمهمة أخرى أساسية، تكمن في محاولة جمع الأطراف المتنازعة حول طاولة واحدة، للباحث في إيجاد السبيل لتطبيق مخطط التسوية، أو اقترح حلول أخرى لمشكلة الصحراء الغربية، هذا وقد قام السيد "بيكر" بعقد عدة لقاءات ومحادثات بين الأطراف، بدأت في لندن، وانتهت " بهيوستون" توصل من خلالها الطرفان المتنازعان إلى بعض النتائج المهمة، من أجل دفع عجلة مخطط التسوية إلى الأمام وأصبحت هذه الجولة من المحادثات تعرف باتفاقية " هيوستون" بالولايات المتحدة [1]

وما يمكن الإشارة إليه هنا هو أن المشكلة الرئيسية التي عرقلت تطبيق مخطط التسوية الأممي، كما أشرنا سابقا، هي المسائل المتعلقة بتحديد هوية الناخبين وتصنيف بعض المجموعات القبلية من قبل السلطات الاسبانية، ومسألة تمركز القوات المسلحة قبل مباشرة عملية الاستفتاء، ولقد توصل الطرفان إلى حلول عملية قدمها السيد "جيمس بيكر" من خلال الجولات التي شهدتها المدن الثلاثة، لندن، لشبونة وهيوستون بالولايات المتحدة الأمريكية، وقبل أن تمضي إلى ما توصل إليه الطرفان في " هيوستون" نتطرق إلى جولات المحادثات في لندن ولشبونة وهيوستون.

أولا: مباحثات لندن: بعد عدة لقاءات جمعت المغرب وجبهة البوليساريو في مدينة(لندن) تحت إشراف السيد" جيمس بيكر" توصل الطرفان إلى الاتفاق على المسائل التالية: [2]

(1) مصطفى عبد النبي، المرجع السابق، 189.

(2) تقرير الأمين العام رقم s/1997/742، أنظر مصطفى عبد النبي، مرجع نفسه، 190.

1- الاتفاق حول المسائل المتعلقة بتحديد الهوية:

طرحت خلال هذا اللقاء بلندن مشكلة تصنيف المجموعات القبلية المرقمة(J51/52، H61، H41) [1]، حيث كان المغرب يطالب بأن يتم تحديد هوية هاته المجموعات بطريقة جماعية أي بواسطة قوائم جماعية، الأمر الذي ترفضه البوليساريو، وبعد تدخل بيكر، قرر الطرفان في هذا الإطار بأن لا يأخذ أو يرفضا بصفة مباشرة أو غير مباشرة أي فئة من المجموعات القليلة المصنفة وهذا باستفتاء الأفراد وعائلاتهم المسجلين في إحصاء 1974 من طرف إسبانيا، وفي الأخير تم الاتفاق على أن يتم تبليغ جميع الأطراف بالنتائج الحالية لعملية تحديد الهوية من طرف المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، أما بخصوص الشهادات الشفوية التي تكون لها أهمية في نظر لجنة تحديد الهوية، فإنها تقدم إلى اللجنة كما هو مقرر في مخطط التسوية[2].

2- الاتفاق حول مشكلة اللاجئين:

أما بخصوص مشكلة اللاجئين الصحراويين والتي شكلت عائقا عند تطبيق مخطط التسوية، تم الاتفاق على أن تشرع اللجنة العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR) فعليا في التحضير لعملية عودة اللاجئين وذلك طبقا لما هو مقرر في مخطط التسوية[3]

(1) إن هذه المجموعات من قبائل الصحراء الغربية، عرفت بهذه التسمية من قبل إسبانيا خلال إحصاء 1974، وهذه الحروف ترمز إلى مصطلحات إسبانية للتعرف على هذه المجموعات.

(2) مصطفى عبد النبي، المرجع السابق، 190.

(3) محمد سالم ولد الصوفي، أزمة الصحراء الغربية، المرجع السابق، 150.

ثانيا: مباحثات لشبونة.

بعد المباحثات التي جرت في مدينة لندن تواصلت المفاوضات في مدينة لشبونة بالبرتغال واتفق الطرفان على المسائل التالية: [1]

1- الاتفاق الخاص بتمركز القوات المسلحة (العسكرية):

حدد مخطط التسوية تمركز القوات العسكرية في أماكن محددة، وبعدد معين من القوات، وهذا من أجل ضمان وسير عمل البعثة الأممية لتنظيم الاستفتاء في الإقليم، لكن أثناء تطبيق المخطط ظهرت بعض الإشكاليات في هذا الشأن، الأمر الذي أدى بعرض هذه المسألة أثناء المفاوضات في لشبونة، وفي هذا الإطار أنفق الطرفان على التمسك بالنقاط التي جاء بها مخطط التسوية بهذا الخصوص، لكن وقع الاتفاق على تخفيض عدد القوات المتمركزة في الإقليم لتصل (2000) مقاتل.

2- أسرى الحرب:

اتفق الطرفان على أن يتم تبادل أسرى الحرب فيما بينهما كما هو مقرر في مخطط التسوية، ويتم هذا بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولي.

ثالثا: مفاوضات مدينة هيوستون بالولايات المتحدة الأمريكية.

إن الهدف من المحادثات التي تمت بين كل من المغرب وجبهة البوليساريو تحت إشراف السيد" جيمس بيكر" كان محاولة لإيجاد أرضية مشتركة ومقبولة لتطبيق مخطط

(1) محمد سالم ولد الصوفي، أزمة الصحراء الغربية، المرجع السابق، ص181- 182.

التسوية، إذ بدأت هذه المحادثات في لندن ثم تواصلت في لشبونة لتنتهي في هيوستون، ويمكن تلخيص نتائج اتفاقية هيوستون التي توصل إليها الطرفان في النقاط التالية: [1]

- تمركز القوات المحاربة.
- إطلاق أسرى الحرب والسجناء السياسيين.
- بالنسبة لعملية تحديد الهوية فإن أعضاء القبائل يمكن لهم أن يتقدموا بصفة فردية إلى اللجنة المكلفة بتحديد الهوية، ويمنع على المغرب تقديم طلبات وقوائم جماعية فيما يخص تلك القبائل.
- أيضا تنص اتفاقية" هيوستون" على مرحلة انتقالية تبدأ في آخر يوم لتحديد الهوية، تنتهي يوم الانتخاب، وفي هذه المرحلة يكون الإقليم تحت سيطرة وسلطة الأمم المتحدة.

ونخلص إلى أن النتائج المباشرة لاتفاقية " هيوستون" هي استئناف اللجنة المكلفة بعملية تحديد الهوية لعملها منذ دخول الاتفاقية حيزا التنفيذ أي منذ نهاية سنة 1997، وشهدت بداية 1998، ظهور نوع من التفاؤل والأمل في أن تسير الأطراف إلى تنظيم استفتاء تقرير المصير في نهاية السنة، إلا أن تراجع السلطات المغربية عن تنفيذ البند المتعلق بعدم تقديم قوائم جماعية للمجموعات القبلية المصنفة جعل عملية تحديد الهوية تصطدم بعقبات أخرى، أدى إلى ظهور انسداد جديد إضافة إلى تقديمه لحوالي (130) طعن، أي قدمت المغرب طعون جماعية لكل الأشخاص التي رفضت عضويتهم من طرف لجنة تحديد الهوية، وأمام هذا الانسداد الجديد، قدم المبعوث الشخص للأمين العام مقترحات أخرى أصبحت تبتعد عن مخطط التسوية، وبذلك ظهرت فكرة الاتفاق الإطار، كبديل للمخطط.

(1) مسعود طاهر، المرجع السابق، 132-133.

الفرع الثاني: فكرة الاتفاق الإطار(مشروع بيكر الأول):

أمام الانسداد الجديد بسبب الخلاف حول مشكلة تحديد هوية المجموعات القبلية المصنفة، وبسبب مشكلة الطعون المغربية، اقترح الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد كوفي عنان على مجلس الأمن والأطراف المتنازعة حلول ومقترحات جديدة كان من ورائها السيد جيمس بيكر،[1] وبذلك ظهرت فكرة الاتفاق- الإطار الذي وصف بالحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية، ولمعالجة الفكرة بشيء من التفصيل ارتأينا أن نقسم الفرع إلى عدة نقاط منها:

أولا: مضمون المقترح المتضمن الاتفاق الإطار:

ظهر هذا المقترح بعد الانسداد الذي وصلت إليه القضية الصحراوية، بعد محاولات دامت 10سنوات واستبدال أمينيين عاميين(02) للأمم المتحدة و(05) ممثلين شخصيين للأمين العام في الصحراء الغربية بدون جدوى، وفي بعض المتتبعين للقضية الصحراوية أن الأسباب التي جعلت الأمين العام السيد كوفي عنان إلى مقترح الاتفاق الإطار هي كالتالي: [2]

- تأكيد المغرب وحلفاؤه على أن نتيجة الاستفتاء الذي كان مقرر في النص الأول من عام 2000، ستكون لا محالة لصالح خيار الاستقلال وتقرير المصير للشعب الصحراوي.

- لم يعد مخطط التسوية يوفر للمغرب هامشا كبيرا للمناورة من أجل ربح مزيد من الوقت، خاصة وأن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تستمر في استعماله كمظلة لتمديد حالة الأمر الواقع وإبقاء الوضع على ما هو عليه إلى أجل غير مسمى.

(1) مصطفى عبد النبي، المرجع السابق، 198.

(2) أحمد ذياب، المغرب والجزائر...تداعيات الخلاف حول الصحراء، مجلة الساسة الدولية، العدد 159، 2005، 67.

- استئناف الحرب من جديد سيكلف المغرب أموالا طائلة مما يضاعف من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية داخل المغرب، وقد يتسبب الوضع في انفجار سياسي.

هذه العمليات هي التي دفعت بفرنسا والولايات المتحدة إلى الإسراع في الضغط باتجاه توقيف مسار الاستفتاء في الصحراء الغربية من خلال توريط الأمم المتحدة في الموضوع، ودفعها لتمهيد الطريق أمام الخيار الثالث، ومما لاشك فيه أن هذا التحول في تعاطي الأمم المتحدة، يميله القلق على استقرار المغرب الذي ينبغي أن يظل صامدا بالنسبة للقوى الكبرى في وجه تصاعدا المد الإسلامي كما صمد بالأمس في وجه التغلغل الشيوعي' وباختصار يمكن أن نقول أن الأسباب الحقيقية التي جعلت الأمم المتحدة بواسطة أمينها العام ومبعوثه الشخصي إلى الصحراء الغربية" جيمس بيكر" يعلمون الرأي العام بتجميد مشروع مخطط التسوية، ويقدمان ما أصبح يعرف بالحل الثالث أو ما يعرف بالاتفاق الإطار الذي يعتبر حلا مغربيا في الأصل، لأنه يقسم السلطة في إقليم الصحراء الغربية بين كل من المغرب والصحراويين على أساس الشكل التالي: [1]

1- يمارس سكان الصحراء الغربية سلطتهم بواسطة هيأة تنفيذية وتشريعية وقضائية.

2- يحتفظ المغرب في إطار الاتفاق الإطار بالميادين التالية:

- العلاقات الخارجية.
- الأمن الوطني.
- الحدود البرية والبحرية والجوية.

(1) مصطفى الخلفي، الصحراء الغربية بين الاستفتاء والحكم الذاتي، مركز الجزيرة نت، 07 جويلية 2001، ص02.

- إن العلم والعملة المغربية والجمارك والبريد المواصلات المغربية هي نفسها التي تتداول في الصحراء الغربية ويعين المغرب ممثليه في الصحراء المغربية.

3- إن الاستفتاء حول الوضع النهائي في الصحراء الغربية يجب أن يحدد من الأطراف في خلال 05 سنوات التي تتبع التصرفات الأولى لتطبيق هذا الاتفاق.

ثانيا: موقف جبهة البوليساريو من الاتفاق الإطار.

لقد أعلن الطرف الصحراوي منذ الوهلة الأولى رفضه المطلق لأي حل يستهدف النيل من حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، لقد تمسك الشعب الصحراوي تحت لواء جبهة البوليساريو، تمسكا تاما بمخطط التسوية، استعداده الدائم في تذليل العقبات التي تقف في وجه تطبيقه، وبالتالي فإن جبهة البوليساريو ترفض الاتفاق الإطار جملة وتفصيلا[1]

ثالثا: موقف الجزائر:

لقد عبرت الجزائر عن موقفها الواضح والصريح في كل المناسبات وعلى جميع المستويات ولكل الشركاء ولغيرهم علنا وبالطرق الدبلوماسية، وأكدت رفضها الواضح لأية مساومة على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره والاستقلال، ولقد قام المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة السيد (جيمس بيكر) بزيارة إلى الجزائر في يوم 05 ماي 2001 وتباحث مع السلطات الجزائرية، وكان الرد برسالة بعث بها الرئيس الجزائري السيد (عبد العزيز بوتفليقة) إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ولقد تضمن هذه الرسالة انتقادات شديدة لمضمون ومحتوى الاتفاق الإطار، منها أنه جاء ضد مبدأ حق الشعب الصحراوي في

(1) تقرير الأمين العام رقم 2001/ 613/ ى المؤرخ في 2001/06/20، أنظر، مصطفى عبد النبي، المرجع السابق، ص 203.

تقرير مصيره في مقابل أنه يميل (أي الاتفاق)، إلى فكرة ضم الصحراء الغربية إلى الاقليم المغربي وبالتالي يمكن القول أن كل من الجزائر وجبهة البوليساريو رفضا ما يسمى بالحل الثالث والمجسد في الاتفاق الإطار[1]

ونخلص إلى أن مقترح الاتفاق الإطار الذي تقدم به الأمين العام للأمم المتحدة في تلك الفترة، لم يشكل وقتها حلا للقضية الصحراوية، لكن نستطيع اعتباره حلا من الحلول التقليدية التي عرضت على طرفي النزاع والتي تكلل بالنجاح.

الفرع الثالث: مخطط السلم (مشروع بيكر الثاني).

بعد فشل المقترح الاتفاق الإطار بسبب رفضه من قبل جبهة البوليساريو والجزائـــر، وبعد فشل أيضا مقترح تقسيم

الإقليم، قدم السيد جيمس بيكر مشروعا أخر يتمثل في عرض مقترحات لحل النـــزاع شبيه بمشروعه الأول(الاتفاق الإطار)، لكنه يختلف عليه أنه أدخل إمكانية تنظيم الاستغناء بعد كل مرحلة حكم ذاتي وتزامن هذا مع الحرب على العراق سنة 2003[2]، ولأجل الوقوف على حقيقة المقترحات الجديدة ومدى نجاعتها، نحاول التطرق أولا إلى مضمون مخطط بيكر الثاني ثم نبين موافق الأطراف منه.

(1) بوزيد عمر، نزاع الصحراء الغربية، أزمة التسوية الأممية والتعاطي المغربي الجزائري، تاريخ الاطلاع 2017/04/27: www.alasr.ws

(2)اندلعت حرب الخليج الثانية في منتصف شهر مارس2003، حيث استقطبت جل اهتمام مجلس الأمن.

أولا: مضمون الاتفاق.

إن مضمون مخطط بيكر الثاني الذي سمي بمخطط السلم، يختلف نوعا ما عن المخطط الأول (الاتفاق الإطار)، ولقد أحدث ضجة كبيرة في المنطقة، باعتبار أن هذا المقترح الجديد أصبح يأخذ بعين الاعتبار إمكانية إجراء استفتاء تقرير المصير في أجال ليست قبل أربع (04) سنوات[1]، وهذا التعديل لمقترح الاتفاق الإطار الذي كان يستبعد فكرة الاستفتاء الذي يتضمن الذي يتضمن الاستقلال كأحد الخيارات، هو الذي جعل الصحراويون عبر جبهة البوليساريو يتجاوبون مع هذا المقترح الجديد، مع العلم أنهم رفضوا فكرة الاتفاق الإطار، وإذا رجعنا إلى مضمون مخطط السلم، فإنه يتضمن كما سبق الإشارة إليه إجراء استفتاء تقرير المصير في أجال ليست قبل 04 سنوات ولا يتجاوز 05 سنوات بعد التاريخ الرسمي لبدء تنفيذ المخطط، خلال هذه السنوات يتم منح شعب الصحراء الغربية حكما ذاتيا مع إشراك إدارة الحكم المحلي في السياسة الخارجية للملكة المغربية، ودمج عناصر من جبهة البوليساريو في الوفود الدبلوماسية المغربية في الخارج[2].

ولقد تضمن المقترح أن المؤهلين للتصويت على الاستفتاء، هم كل الأشخاص الذين بلغو سن الثامنة عشر (18) فأكثر، ويذكر أن المخطط عالج قضايا أخرى تتعلق بالحملة الانتخابية وبطريقة التصويت وتخفيض القوات المسلحة وإطلاق سراح المساجين والمعتقلين السياسيين، وما يلاحظ على مخطط بيكر الثاني هو إخضاعه لتعديلات عديدة خاصة منها تلك المعلن عنها من قبل جبهة البوليساريو في مخطط الاتفاق الإطار، مثل الدفاع الذاتي،

([1]) مصطفى عبد النبي، ، المرجع السابق، 209.

([2]) أحمد بوذراع، خطة بيكر الثانية والسلام الموعود، مجلة المستقبل العربي، العدد 315، ماي 2005، 63.

السياسة الخارجية، ميدان القضاء، لكن أهم ما جاء به مخطط بيكر الثاني هو التأكيد على تطبيق مبدأ حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره عبر الاستفتاء الحر والمباشر، وهذا التعديلات التي جاء بها المخطط، لم تقبل بها السلطات المغربية التي أصبحت تتهم الأمم المتحدة بالإنجاز إلى أطروحات جبهة البوليساريو، وسوف تتم معالجة موقفي كل من جبهة البوليساريو والمغرب من المقترح من خلال العنصر القادم[1].

ثانيا: مواقف الأطراف المتنازعة من المخطط (مخطط السلم).

1- موقف جبهة البوليساريو:

يذكر أن المغرب لم ترفض المخطط في بداية الأمر، لكن عبرت عن عدم ارتياحه له، ومن بين الأشياء التي تخوف منها المغرب هو صياغة سؤال استفتاء تقرير المصير، والذي جاء كما أرادته جبهة البوليساريو الاستقلال أم الاندماج مع المغرب، أما جبهة البوليساريو فكانت في بداية الأمر مهتمة بوضعية اللاجئين وكيفية عودتهم إلى الإقليم، ثم فكرت في نهاية المطاف على كيفية إرغام جميع الأطراف على تنفيذ مخطط التسوية أو السلام طبقا للشرعية الدولية، ثم اقترحت جبهة البوليساريو على الأمين العام تقرير المصير تحت طائلة الفصل السابع[2]، لكن في القرار النهائي الذي حظي بدعم وإجماع مجلس الأمن، لم يفرض هذا الأخير على طرفي النزاع تطبيق مخطط السلم، بل طلب منهما التعاون مع الأمم المتحدة وفيما بينهما من أجل قبول المخطط.

([1]) مصطفى عبد النبي، ، المرجع السابق، 210.

([2]) حمدي حمودي، نبضات من الصحراء الغربية، المرجع السابق، 104

إذن قانونيا لم تتم المصادقة على المخطط، بل أصبح عبارة عن اقتراح أما المصادقة فلن تتم إلا بعد قبوله من قبل طرفي النزاع وأثناء التداول حول المخطط من قبل مجلس الأمن، فاجأت جبهة البوليساريو الجميع وقبلت المخطط (بيكر الثاني)، وأشار إلى هذا بوضوح عبر ممثلها لدى الأمم المتحدة السيد أحمد بوخاري[1].

1- موقف المغرب من المخطط.

اعترض المغرب لأول وهلة في الملاحظات التي قدمها إلى الأمين العام للأمم المتحدة على وضع خيارين في سؤال الاستفتاء سيؤدي على الأرجح لخيار الاستقلال، لذلك قضى التعديل الذي تقدم به، وتم إضافة خيار ثالث وهو الحكم الذاتي، وفي الحقيقة فإن المملكة المغربية لم توافق على المخطط وكانت متمسكة بالمقترح المتضمن الاتفاق الإطار، ونستخلص إلى أن الرفض المغربي للمخطط الثاني، ربما يكون بسبب تخوفه من تصويت الأغلبية لصالح الاستقلال بعد مرور 04 سنوات من دخول المخطط حيز التنفيذ، وهذا بسبب الظروف المعيشية القاسية التي يعيشها شعب الصحراء الغربية، إن مخطط بيكر الثاني جاء كاقتراح وسط بين المقترحات المغربية الرامية إلى التأكد عن إعطاء شعب الصحراء الغربية حكما ذاتيا لفترة 05 سنوات يمكن أن تشفع باستفتاء يتعلق بنقطتين الاندماج مع المغرب أو الحكم الذاتي، وبين مواقف جبهة البوليساريو المؤكدة على حق الشعب الصحراوي في تقرير

(1) madjid benchikh,Opcit,156-157

مصيره، ولو بعد فترة حكم ذاتي تدوم 05 سنوات لكن تشفع بتطبيق الاستفتاء الشعبي يكون من بين خياراته الاستقلال[1].

لكن رغم المقترحات التي قدمت من طرف جيمس بيكر لم تتمكن منظمة الأمم المتحدة من فرض أي حل من الحلول مع الإلزام مما أدى لتأزم الوضع من جديد في الإقليم.

المطلب الثاني: حلول الأطراف المتنازعة المقدمة لتسوية النزاع:

تعتبر استقالة السيد جيمس بيكر خسارة كبيرة للنزاع في الصحراء الغربية نظرا لوزنه الثقيل، وخبرته الطويلة في المجال الدبلوماسي وأيضا كونه يحمل الجنسية الأمريكية، لقد تزامنت هذه الفترة بصدور عدة اعترافات بالجمهورية العربية الصحراوية خاصة (جنوب إفريقيا – كينيا– وتنزانيا– والسلفادور – والأرغواي) [2]، وبذلك تجاوزت عدد الدول التي اعترفت بالجمهورية الصحراوية 74 دولة، وتمثل هذه الاعترافات دعما دبلوماسيا.

ومن أهم التطورات التي حصلت في تلك الفترة، تزايد الاحتياجات والانتفاضات بداخل الأراضي الصحراوية خاصة في مدينة العيون التي تعتبر عاصمة الإقليم، كما أن نزاع الصحراء الغربية أصبح يكلف المغرب توفير أموالا طائلة من أجل تسيير الإقليم وتهيئته، ناهيك أن الاقتصاد المغربي الذي يعتمد على السياحة وتصدير الفوسفات، أصبح ضعيفا وانتشر الفقر في جميع أنحاء المملكة، الأمر الذي أدى بالأمم المتحدة إلى تصنيف المغرب في الرتبة 121 من بين 160 دولة في ترتيب التنمية البشرية[3].

([1]) حمدي محمودي، نبضات من الصحراء الغربية، المرجع السابق، 90–91.

([2]) أنظر الملحق رقم 02، يذكر أنه عدد الدول التي اعترفت بالجمهورية الصحراوية وصل إلى 83 دولة.

([3]) مسعود شنعان، نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية، المرجع السابق، 240.

وفي هذه الظروف الصعبة التي صار يمر بها المغرب، أصبح ملك المغـــرب محمـــد السادس يفكر في إيجاد حل لمشكلة الصحراء الغربية، وفي هذا السياق قام باقتراح مشـــروع الحكم الذاتي الموسع مراهنا على تمريره وفرضه على شعب الصحراء الغربية نظرا للتأييد الذي كان يبدو له من طرف كل من فرنسا وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية أثناء إدارة الرئيس بوش[1].

والغريب أن المغرب أصبح يرفض أي تفاوض جديد مشروع الحكم الـــذاتي الموســـع الذي اقترحه لكن السؤال هو على ماذا يقوم هذا المشروع؟ وهل هناك فـــرق بينـــه وبـــين المقترح المتضمن الاتفاق الإطار (مخطط بيكر الأول)؟ هذا ما سنعالجه فـــي الفـــرع الأول التضمن مشروع الحكم الذاتي الموسع.

الفرع الأول: الحكم الموسع كآلية لتسوية النزاع من طرف المغرب.

سلم المغرب في 2007 الأمين العام للأمم المتحدة السيد (باي كي بون) نص المبادرة الغربية المتعلقة بالحكم الذاتي الموسع،والذي يريد المغرب أن لا يتفاوض خارج نطاقه، ومن بين الأسباب والظروف التي أدت بالمغرب إلى اقتراح مشروع الحكم الذاتي- حسبه- هو:

1- اعتبار هذا المقترح تلبية لقرارات مجلس الأمن الأخيرة التي طلبـــت مـــن الأطـــراف المتنازعة مواصلة تعاونها مع الأمم المتحدة لوضع حد للنزاع.

2- التطلع إلى بناء مجتمع ديمقراطي يرتكز على مقومات دولة القانون والحريات الفرديـــة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

([1]) محمد بوبوش، قضية الصحراء الغربية ومفهوم الحكم الذاتي وجهة نظر مغربية مركز الإمارات للدروس والبحوث الإستراتيجية، 2009، 15.

3- تتكفل الدولة المغربية من خلال هذه المبادرة بكافة الصحراوين سواء الموجودين في الداخل أو الخارج ومنهم فرصة متساوية في مختلف الهيئات والمؤسسات بعيدا عن أي تمييز أو إقصاء.

4- يتولى سكان الصحراء وبشكل ديمقراطي تدبير شؤونهم بأنفسهم من خلال هيئات تشريعية وتنفيذية وقضائية تتمتع باختصاصات حصرية مما توفر لهم الموارد المالية الفورية لتنمية الجهة في كافة المجالات.

5- تحتفظ الدولة المغربية والاختصاصات الدستورية والدينية

ومن هذا المنطلق فإن المغرب يوجه نداء إلى باقي الأطراف لكي تغتنم هذه الفرصة من أجل فتح صفحة جديدة في تاريخ المنطقة، كما يعبر عن استعداده للانخراط في مفاوضات جديدة وبناءة انطلاقا من هذه المبادرة[1]، ولو رجعنا إلى الجزء الثاني المتضمن المبادرة المغربية للحكم الذاتي، نجد أن هذا الجزء تضمن بالتفصيل في بعض المسائل الخاصة بتطبيق مقترح الحكم الذاتي وتشير المبادرة إلى أن سكان جهة الحكم الذاتي للصحراء يمارسون هذه الصلاحيات داخل الحدود الترابية للجهة، كما أن لهم تشكيل هيئات تنفيذية وتشريعية وقضائية لجهة الحكم الذاتي[2].

وفي الأخير أشارت الوثيقة أن هذا المشروع هو موضوع للتفاوض ويطرح على السكان بموجب إستفتاء حر ضمن استشارة ديمقراطية ويعد هذا الاستفتاء طبقا للشرعية

([1]) أنظر الصفحة الأولى والثانية من المبادرة المغربية حول منح الإقليم حكما ذاتيا موسعا (النص الكامل موجود بموقع وزارة الخارجية للملكة المغربية، مصدر الانترنت(www.proget-htms -autonommie)، تاريخ الاطلاع 2017/03/03.

([2]) نفس المرجع، 20.

الدولية وهيئات الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، بمثابة ممارسة حـــرة من لدن هؤلاء السكان لحقهم في تقرير المصير، وتضمنت أيضا الوثيقة الإشارة إلى أنه في حالة قبول هذا المقترح، يتم تعديل الدستور المغربي وإدراج نظام الحكم الذاتي فيه، ضـــمانا لاستقرار هذا النظام[1]، ومن خلال استعراض أهم النقاط الذي جـــاء بهـــا هـــذا المشـــروع المغربي، يمكننا أن نستنتج ما يلي:

1- إن المبادرة الغربية للحكم الذاتي هي مبادرة صدرت عن المغرب ولم تصدر عن هيئة الأمم المتحدة.

2- إن هذه المبادرة تعتبر شبيهة بالمقترح المتضمن الاتفاق الإطار الذي جـــاء بـــه الســـيد جيمس بيكر، والذي تم رفضه من قبل جبهة البوليساريو باعتبار أن الاتفـــاق الاطـــار هـــو مقترح الحكم الذاتي، وبالتالي فإن مقترح الحكم الذاتي الموسع ما هو في الحقيقة إلا إعـــادة صياغة لمبادرة بيكر الأولى.

3- المبادرة المغربية للحكم الذاتي تستبعد بصفة نهائية الخيار المتعلق بالاستقلال أو تقريـــر المصير.

4- يلاحظ أيضا أن المبادرة المغربية تشير إلى أن جهة الحكم الذاتي يحكمها رئيس حكومة منتخب لكنه في نفس الوقت تعتبر ممثلا للدولة المغربية.

([1]) طارق مبروك تراي، عقبات تطبيق حق تقرير المصير في الصحراء الغربية، المرجع السابق، 163.

موقف جبهة البوليساريو من مبادرة الحكم الذاتي:

جددت جبهة البوليساريو رفضها التام لفكرة الحكم الذاتي الموسع ورأت بأنه استنساخ لما تضمنه مقترح بيكر الأول المتمثل في مبادرة الاتفاق الاطار وقدمت جبهة البوليساريو نص مقترحاته، التي تشكل حسبها الحلول السياسية المناسبة لرفع العراقيل والانسداد الذي أصبح يواجه تقرير المصير، ومخطط التسوية للأمم المتحدة، وبالرجوع فحوى مقترحات جبهة البوليساريو فنجدها تتضمن نقطتين أساسيين: [1].

- **الأولى:** تتعلق بطبيعة النزاع التي ترى جبهة البوليساريو أنه يتعلق بمسألة تصفية الاستعمار.
- **الثانية:** أن الحلول لا تكون ولا تتم إلا عن طريق تنظيم استفتاء تقرير المصير.

الفرع الثاني: الاستفتاء كآلية لتسوية النزاع من طرف البوليساريو:

نظرا لكون النزاع في الصحراء الغربية، وبتعريف من المنتظم الدولي هو قضية تصفية الاستعمار، فإن الجهود الهادفة إلى التسوية تهدف إلى منح الفرصة لشعب الإقليم ليقرر مستقبله من خلال استفتاء حر ونزيه لتقرير المصير، كما أن مخطط التسوية الذي قبله الطرفان المتنازعان المغرب وجبهة البوليساريو ومجلس الأمن في 1991، والمكمل بإتفاقية هيوستون التي قبلها الأطراف خلال سنة 1997، كلها تنص على تنظيم استفتاء لتقرير المصير في الصحراء الغربية، وتضيف البوليساريو أن كل هذه الجهود فشلت بسبب تراجع المملكة المغربية عن التزاماتها الدولية، وبالعكس فإن جبهة البوليساريو مستعدة للتفاوض

(1) أسامة إبراهيم، الصحراء الغربية بعيون مصرية، المرجع السابق، 160.

حول تنظيم استفتاء لتقرير المصير ومنح المغرب والمغاربة المقيمين في الصحراء الغربية ضمانات ما بعد الاستفتاء[1].

وترى جبهة البوليساريو التي أعلنت عن وقف إطلاق النار من جانب واحد وتحترمه بجدية وقبلته ونفذته بأمانة في خطة التسوية، والتي تتم بموجبها تشكيل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (المينورصو)، وكذلك أوفت بكل الالتزامات التي قطعتها على نفسها من خلال التنازلات التي أقدمت عليها والتي كانت مؤلمة أحيانا من أجل توفير فرصة للشعب الصحراوي ليقرر فيها مصيره بحرية، تجدد قبولها لمخطط بيكر الثاني، وتعلن استعدادها للتفاوض المباشر مع المملكة المغربية برعاية الأمم المتحدة حول سبل تطبيقه وكذلك حول ماله علاقة بتنظيم استفتاء نزيه لتقرير المصير في الصحراء الغربية بالتوافق العام والصريح مع قرار الجمعية العامة 1514، وبالصيغة المقترحة في إطار مخطط بيكر، وبالتحديد الخياريين الاستقلال أو الانضمام إلى المملكة الغربية أو الحكم الذاتي[2].

وفي الأخير فإن جبهة البوليساريو تلتزم بقبول نتائج الاستفتاء مهما كانت وإذا أدي الاستفتاء إلى الاستقلال، فإنها ملتزمة بأن تتفاوض مع المملكة المغربية برعاية الأمم المتحدة حول الضمانات المستعدة لتقديمها للملكة المغربية بخصوص الجوانب السياسية والأمنية، وما يمكن أن نستخلصه من المبادرة المغربية المتضمنة منح الإقليم حكما ذاتيا موسعا، والمبادرة المقابلة لها الصادرة عن جبهة البوليساريو أن المقترحين يشكلان حلا من الحلول والمبادرات

(1) مسعود شنعان، المرجع السابق، ص23-237.

(2) مسعود طاهر، نزاع الصحراء الغربية بين النغرب والبوليساريو، المرجع السابق، 118.

العديدة التي تم النقاش حولها والتي لم يتم التوصل بشأنها إلى حلول ملموسة قابلة للتطبيق، إذ نعتبرها قدمت في إطار ما سميناه بالحلول التقليدية، والتي لا يزال أصحابها يتمسكون بها، سواء المملكة المغربية بالنسبة لمبادرة الحكم الذاتي أو جبهة البوليساريو فيما يتعلق بمقترح تفعيل مخطط التسوية، أو تطبق مخطط بيكر الثاني الذي أقترح في سنة 2003، لكن بقي الطرفان متشبتان بمواقفهما إلى أن أصدر مجلس الأمن قرار بتاريخ 2007/04/30، أصبح يطالب فيه الطرفين الدخول في مفاوضات ثنائية دون شروط مسبقة، بغية الوصول إلى حل سياسي وعادل[1].

يعد القرار الاممي المؤرخ في 2007/01/30 الوعاء الذي قامت عليه المفاوضات الثنائية بين المغرب وجبهة البوليساريو والتي جرت بضاحية مانهاست بالولايات المتحدة الأمريكية عبر أربع جولات، لم تفضي إلى أي نتيجة تذكر.

الفرع الثالث: خيار اللجوء إلى القوة لتفعيل حق تقرير المصر:

بعد الوقوف على أهم العقبات التي عرقلت مسار المقترحات الدولية لحل القضية الصحراوية سلميا، وتمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره عن طريق إجراء استفتاء حر عادل ونزيه، قد يتبادر إلى الأذهان طريق واحد ربما هو الذي سيجد فيه الشعب الصحراوي ضالته ويجبر المجتمع الدولي على أخذ قضيته على محمل الجد، وهو العودة إلى حمل السلاح، خاصة مع اصطدام كل الخيارات السلمية سواء القانونية منها أم السياسية أمام تعنت المواقف المغربية، وتحكم مصالح الدول الأجنبية في مستقبل شعب أراد تقرير مصيره،

(1) مصطفى عبد النبي، المرجع السابق، ص248.

فبعثة المنورصو الأممية المتواجدة منذ سنة 1991، والتي كان دورها إجراء استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية إلى يومنا هذا لم تحرز أي تقدم ملموس لتحقيق مطلب الشعب الصحراوي، وربما العكس لأنه حتى وإن لم تتهم بالانحياز للمغرب على حساب البوليساريو، فإن الوقوف على بقاء الأوضاع كما هي تصب لمصلحة المغـرب، التـي تسـمى لمحـو الشخصية الصحراوية المستقلة وحصرها في الدول المغربية[1]، ولكن حتى خيـار الكفـاح المسلح يعتبر مغامرة كبرى تقدم عليها جبهة البوليساريو، الآن خاصة أمام تغيير الظـروف وظهور الإرهاب الدولي على الساحة الدولية، فقد يستغل المغرب ذلك لاعتبـار العمليـات المسلحة التي ستنفذها البوليساريو من قبل الإرهاب الدولي الذي يستوجب تكثيـف الجهـود للقضاء عليه لاسيما أن المغرب يعتبر عضو في التحالف العربي الذي يضرب عسكريا الآن الحوثيون في اليمن وله علاقات استراتيجية مع دول الخليج العربـي خصوصـا العربيـة السعودية، ومن جهة أخرى فإن القوة العسكرية للمغرب اليوم ليست التي كانت عليها قبـل أكثر من 30 سنة حيث يعتبر عضو مؤسس في منظمة التجارة العالمية ما سمح له بشـراء أسلحة متطورة في مختلف المجالات[2].

من ناحية أخرى فإن جبهة البوليساريو ربما لن تخسر أكثر مما خسرته حتى الآن، إذ اختارت العودة للكفاح المسلح، وفي هذا السياق يرى بعض الفقهاء القانونيين أنه بالرغم من مساوئ النزاعات المسلحة العديدة ومضارها على الإنسانية إلى أنها تكون ضرورية أحيانا،

([1]) طارق مبروك تراي، المرجع السابق، 208.

([2]) عبد الله محمد القاق، الصحراء الغربية، حقائق ووثائق(المكتبة الوطنية، الأردن، 1998) 18.

وأن النزاعات المسلحة تزيد من وعي الجماعات لذاتها من حيث التضامن والتماسك والحفاظ على هويتها أمام المخاطر[1]

إن قضية الصحراء الغربية تعتبر من بين قضايا تصفية الاستعمار، وهذا مثبت في كل القرارات التي أصدرتها منظمة الوحدة الإفريقية وكل القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة تؤكد على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره والاستقلال طبقا للفصل 11 من ميثاق الأمم المتحدة، كما أكدت على ذلك لجنة تقصي الحقائق في الصحراء الغربية في 1975 كما أن قضية الصحراء الغربية هي من بين القضايا المطروحة على أجندة لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة، بوضعها من الأقاليم الغير المتمتعة بالاستقلال هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن أغلب الدول لا تعترف رسميا بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، حتى اسبانيا التي عقدت اتفاقية مدريد مع المغرب وموريتانيا، لا تعترف رسميا بسيادة المغرب على الأقاليم الصحراوية، كما أن المغرب منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وعدد من المنظمات الإقليمية لا تعترف بأي سيادة لدولة أيا ما كانت على الصحراء الغربية، واستنتاجا للنقاط المذكورة يمكن القول إن ضم المغرب للصحراء الغربية بالقوة يعتبر عدوانا للصحراء الغربية لأنه يتفقد للشرعية الدولية ومنه فإن عودة الشعب الصحراوي للغة السلاح، واستخدامه للكفاح المسلح كوسيلة للوصول لحقه في تقرير المصير يعتبر مشروعا طبقا للقانون الدولي خاصة أمام رفض المغرب الانصياع للقرارات الدولية، وعرقلته لكل الجهود الأممية لحل القضية الصحراوية بطريقة سلمية، والتي كلفتها أكثر من 500 مليون دولار أمريكي[2].

وفي نفس السياق تجدر الإشارة إلى أن المقاومة الصحراوية لم تتوقف فرغم وقف إطلاق النار الذي تلتزم به جبهة البوليساريو، إلا أن الشعب الصحراوي لم يتهاون يوما في المطالبة بحريته، ويؤكد هذا الكلام الانتفاضات الشعبية الصحراوية ضد الحكومة المغربية،

(1) ناصر يوسف حني، النظرية في العلاقات الدولية، (دار الكتاب العربي، بيروت)، 1985، 295-296.
(2) مسعود شنعان، المرجع السابق، 230.

خاصة تلك التي قامت في مدينة العيون في 1999 وفي 2008 والتي سميت بانتفاضة الاستقلال[1]، وعليه يتبين أن جبهة البوليساريو لا تستبعد خيار الكفاح المسلح في سبيل الاستقلال، وآخر دليل على ذلك هو الاستنفار الأمني والعسكري الذي أجرته على قواتها خلال أزمة القرقرات في صيف 2016، لكن خيار القوة وإن كان يستطيع أن يحقق للشعب الصحراوي مراده، فإن من المؤكد أنه سيقدم ثمنا باهظا من الأرواح والأموال في سبيل ذلك، وليس الشعب الصحراوي فقط الذي سيدفع فاتورة هذا الخيار، وإنما المنطقة كلها ستنجر لا محالة في أتون حرب انغمست مسبقا في جذور النزاع الذي أفضى إليها، فالمغرب لم يعد تلك الدولة التي كانت في 1975، وإنما صار قوة لا يستهان بها، لها حلفاؤها أصبحوا ينظرون إلى كل حركة مقاومة لا تخدم مصالحهم على أنها إرهاب دولي، كما لم تعد جبهة البوليساريو على ما كانت عليه في 1975 بل أصبحت تمثل الدولة الصحراوية، التي يعترف بها العديد من الدول في العالم، ستساندها حتما في حالة قررت حل السلاح من أجل نيل حريتها، وعليه فإن خيار عودة جبهة البوليساريو للكفاح المسلح لتكريس حقها في تقرير المصير، وإن كان ممكنا، فإني أعتقد أنه لا يعتبر الخيار الأنسب لحل القضية الصحراوية، وبالأخص في الظروف الدولية الحالية، وذلك لأنه لو اندلع نزاع مسلح بين البوليساريو والمغرب فالأكيد أنهما لن يكونا الخاسر الوحيد في هذا النزاع المسلح، بل المنطقة كلها، ولهذا ينبغي خيار الحل السلمي الأفضل لإيجاد تسوية نهائية لهذه القضية.

(1) هل تخطط البوليساريو لطلب صفة دولة مراقب داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، تاريخ الاطلاع: 2017/06/11 www.lakom . com

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

بعد مرحلة الاستعمار التي عرفتها القارة الإفريقية، فإن جميع دول وشعوب هذه القارة استطاعت أن تقرر –وهي حرة– مصيرها إما بالحصول على استقلالها كدول ذات سيادة أو بالانضمام إلى إحدى الدول المجاورة، ولم تبقى في المنطقة سوى الصحراء الغربية التي بدل أن تنال استقلالها بعد الانسحاب الاسباني من أراضيها سنة 1975، قسمت بعن المغرب وموريتانيا، والآن وحتى بعد الانسحاب الموريتاني من هذا النزاع ظلت لليوم القضية الصحراوية بدون حل فعلي يرضي طرفي النزاع المغربي والصحراوي، وربما السبب في ذلك يعود إلى أن النزاع معقد أكثر مما يبدو عليه فالقضية الصحراوية ليست فقط مسألة تصفية استعمار، بل تضارب مصالح بين الطرفين خاصة في ظل النظام الدولي الجديد، حيث لم يصبح للمنظمات الدولية أو الإقليمية أي دور سوى أنها أداة تخدم مصالح الدول العظمى وحلفاتهم.

من خلال هذا البحث البسيط نستنتج أن العقبة الرئيسية التي تقف أمام إجراء استفتاء في الصحراء الغربية، ليست تحديدا هوية الناخبين أو كيفية تنظيم القوائم الانتخابية، وإنما المشكل الأكبر هو اقتراح المغرب لمشروع الحكم الذاتي الموسع، وفي نفس الوقت تؤكد الحكومة المغربية في كل المناسبات وعلى كل المنابر أنها لن تتراجع عن مطالبها في ضم الصحراء الغربية لإقليمها، بالرغم من أن جبهة البوليساريو أعلنت استعدادها عن تقديم تنازلات من أجل الوصول لحل للقضية الصحراوية.

من جهة أخرى فإن المغرب متأكد من نتيجة هذا الاستفتاء، لذا يستبعد أن يوافق على أي مشروع أو مبادرة دولية أو أممية من شأنها أن تبلغ الشعب الصحراوي صندوق الاستفتاء من أجل تقرير المصير، وهذا ما يفسر

رفضه لقائمة المنتخبين التي اقترحتها البعثات الأممية في الصحراء الغربية وإقحامه لقوائم جماعية عند تحديد هوية المسموح لهم بالتصويت في استفتاء تقرير المصير[1]،

(1) مسعود شنغان، المرجع السابق، 284.

والأسباب وراء موقف المغرب هذا عديدة كما سبق ذكرها، وربما تمسك العرش الملكي بالقضية الصحراوية كأنها مسألة بقاء أو فناء، ليس بالأهون فلو قبل بالاستفتاء سيمنح لمعارضيه فرصة لتأجيج الرأي العام ضده، وفي إطار إيجاد الحلول لهذه القضية التي أصبحت مستعصية بسبب التضارب والتناقض بين تطبيق القانون وتحقيق المصالح يمكن القول وبدون تحيز أنه يجب أن يمنح الشعب الصحراوي حقه في تقرير المصير عن طريق إجراء استفتاء حر و حقيقي، لكن العقبة أمام هذا الحق تكمن في كيفية تكريسه، وإجراء هذا الاستفتاء، فقد فشلت كل الجهود الدولية في ذلك، والمفارقة الغريبة أن الأمم المتحدة استطاعت أن تصفي الاستعمار في أكثر من دولة في إفريقيا وغيرها عن طريق نفس الإجراء لكنها لم تستطع أن تحرز أي تقدم فيما يخص القضية الصحراوية وباستمرار هذا الوضع، والانسداد الواضح أمام حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره يصبح الطريق واضح أمامه لنيل حريته وإرغام المغرب والمجتمع الدولي ككل على تمكينه من تقرير مصيره وهو العودة للكفاح المسلح الذي مكنه في السابق من إخراج موريتانيا من النزاع ولعله يمكنه الآن من استكمال حريته.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أولا:- الكتب باللغة العربية

1) الشامي، علي. الصحراء الغربية وعقدة التجزئة في الوطن العربي: بيروت، دار الكلمة و النشر، 1980 .

2) الصوفي، محمد سالم. أزمة الصحراء الغربية، نواقشوط: المركز الموريتاني للدراسات والإعلام، 2005 .

3) طاهر، مسعود. نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو: دمشق. دارالمختار، 1998 .

4) نشورات لارماتان، 1987 .

5) بادي، محمد و الكتاب، مصطفى. النزاع في الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق. بيروت: دار المختار للطباعة والنشر، 1998 .

6) معراف، إسماعيل. الأمم المتحدة و النزاعات الإقليمية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995 .

7) بن عامر، تونسي. تقرير المصير و قضية الصحراء الغربية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987 .

8) عصمت، محمد بكر. الشعب الصحراوي قصة كفاح، دمشق: دار البحتري للدراسات والنشر، 2002 .

9) حقي، عبد الوهاب. البوليساريو جيش وشعب. دمشق: دار المنارة للدراسات، 1987 .

10) خطابي، حسن. قضية الصحراء الغربية بين الشرعية التاريخية والمشروعية القانونية. المغرب: دار النشر المغربية، 1996 .

11) مالك، أنور. المخابرات المغربية وحروبها السرية على الجزائر. الشروق للإعلام والنشر، 2011 .

12) صدوق، عمر. قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986 .

13) غربي، بن ميلود. موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات الإقليمية والتحديات الوطنية. الجزاير: كنوز الحكمة للنشر، 2011 .

14) العتيبي، محمد طلعت، بعض الإتجاهات الحديثة في القانون الدولي. الإسكندرية: نشأة المعارف، 1974 .

15) طاهر، جاسم محمد. إفريقيا ما وراء الصحراء من الإستعمار إلى الإستقلال. القاهرة: المكتبة المصرية للتوزيع و النشر، 2003 .

16) تراي، مبروك طارق. عقبات تطبيق حق تقرير المصير في الصحراء الغربية. عمان: دار غيداء للنشر و التوزيع، 2015 .

17) سبير، أرنو. رحلة في الحمهورية الصحراوية. ترجمة انطوان صيداوي. بيروت: دار الفرابي، 1987 .

18) جمودي، جمدي. نبضات من الصحراء الغربية. القاهرة: كنوز للنشر و التوزيع، 2016 .

19) يحظيه، حمدي. الصحراء الغربية آخر مستعمرة في إفريقيا الأسباب و السيناريوهات. الجزائر: الجاحظية، 2001 .

20) جلال، يحي. مسألة الحدود المغربية الجزائرية و المشكلة الصحراوية. دار المعارف، 1981 .

21) إبراهيم، أسامة. الصحراء الغربية بعيون مصرية. مصر: دار النخبة، 2014 .

22) غالي، بطرس بطرس. الجامعية العربية و تسوية المنازعات المحلية. القاهرة: معهد البحوث و الدراسات العربية، 1988 .

23) بوسلطان، محمد. مبادئ الدولي العام. دار العرب للنشر و التوزيع، 2002 .

24) بوبوش، محمد. قضية الصحراء الغربية ومفهوم الحكم الذاتي وجهة نظر مغربية. مركز الإمارات للبحوث الإستراتيجية، 2009 .

25) القاق، عبدالله. الصحراء الغربية حقائق و وثائق. الأردن: المكتبة الوطنية، 1998 .

حني، ناصريوسف. النظرية في العلاقات الدولية. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985 .

ثانيا–الرسائل والمذكرات الجامعية :

26) عبد النبي مصطفى . " استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية",اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق. جامعة الجزائر1 . 2014/2013 .

27) مسعود شعنان . "نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية"، رسالة دكتوراه جامعة الجزائر. 2007

28) محمد صالح كروم ". سياسية المملكة المغربية في الصحراء الغربية "، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2011 .

29) الشيخ امبارك وامين الذهبة. "عمليات حفظ السلام الأممية دراسة حالة في الصحراء الغربية ". رسالة ماجستير، جامعة يوسف بن خدة، 2007 .

ثالثا–الجرائد و المجلات :

30) أحمد فاظل، محمد. "المنشورات الصادرة عن المؤتمر الحادي عشر للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و وادي الذهب. "(2015).

31) بوذراع، احمد. "خطة بيكر الثانية والسلام الموعود. مجلة المستقبل العربي، العدد315، (2005)

32) البياني، احمد باسل. "دور منظمة الأمم المتحدة في تسوية النزاع في الصحراء الغربية. "مجلة المستقبل العربي. العدد 400، (2012).

33) الداهية، ولد مجمد فال. "قضية الصحراء الغربية مقاربة للحول. " المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد38 (2013):

34) ذياب، احمد. "المغرب والجزائر. . تداعيات الخلاف حول الصحراء. "مجلة السياسة الدولية. العدد159، (2008) :

35) سيداحمد، محمد سالم. "القيمة الإستراتيجية للصحراء الغربية. "مجلة 20 ماي. العدد140. (2004) .
36) فتحي، أحمد. "الساقية الحمراء و وادي الذهب جزأ لا يتجزأ من المغرب. " مجلة العلم، العـــدد109. (1976):
37) مهابة، احمد. "الإستفتاء في الصحراء الغربية. "جريدة السياسة الدولية، العدد 117. (1994).

رابعا – الدوريات و المواقع الإلكترونية :

38) مقال بعنوان . "قرار المحكمة الأروبية بشأن الصحراء الغربية. " راديو الجزائر، أطلـــع عليـــه فـــي 25-04-2017. www. radioalgerie. dz
39) المهدي، حمة. مقال بعنوان: هل تصبح الصحراء الغربية دولة مراقب في الجمعية العامـــة للأمـــم المتحدة، وكالة المغرب العربي للأنباء، أطلع عليه في: 2017/05/10 www. amapne. blogspot. com
40) مقال بعنوان: قرار المحكمة الأوروبية بشأن الصحراء الغربية. راديو الجزائر، أطلـــع عليـــه فـــي: 2017/04/25 www. radioalgeria. dz
41) شارف عابد، أزمة الصحراء الغربية حلول غائبة وسياق أمني متغير، مركز الجزيـــرة للدراســـات، 2016، أطلع عليه في: 2017/04/30. www. aljazeera. net
42) بن السلطان، خالد. مشكلة الصحراء الغربية، أطلع عليه في: 2017/05/20 www. mokatil. com
43) مقال منشور في موقع وكالة أخبار موريتانيا بتاريخ: 13 يوليـــو 2013 www. akhbarmouritania. onfa، اطلع عليه في: 2017/05/18.
44) مخطط التسوية، الشبكة العالمية ميزرات. أطلع عليه، 2017/04/25 www. radioomaizirat. com
45) السرجاني، راقب. قصة الإسلام، أطلع عليه في: 2017/05/03 www. IslamStory. com

خامسا – الكتب باللغة الأجنبية:

46) Claude bountens, la guerre du sahara accidentel, Paris universitaire, 1984.
47) Frideric de la chapel, les takas du sud marocains, 1984.
48) Madjid benchikh, le décolonisation du sahara accidentela travers les relations internationales, OPU, Alger ; 1981.
49) Malak boualera ; la question du sahara accidentel, Algerie,1983.
50) Martine de faober ville, sahara accidentel la confiance perdue, pedition tharmatlan, Paris, 1996.
51) Mohamed Fadel ould ismail, la republique sahara, edution l'harmattan, paris, 1998.
52) Mourice barbier, le conflit du sahara accidentel, l'harmattan, Paris , 1982.
53) Mourice barbier, le conflit du sahara, paris, 1982.
54) Robert rezette, le sahara accidentel et les frontières Marocaines, nouvelles Edition latines, paris, 1965.

قائمة الملاحق

الملحق رقم: 03 خريطة التقسيم حسب اتفاقية مدريد 1975

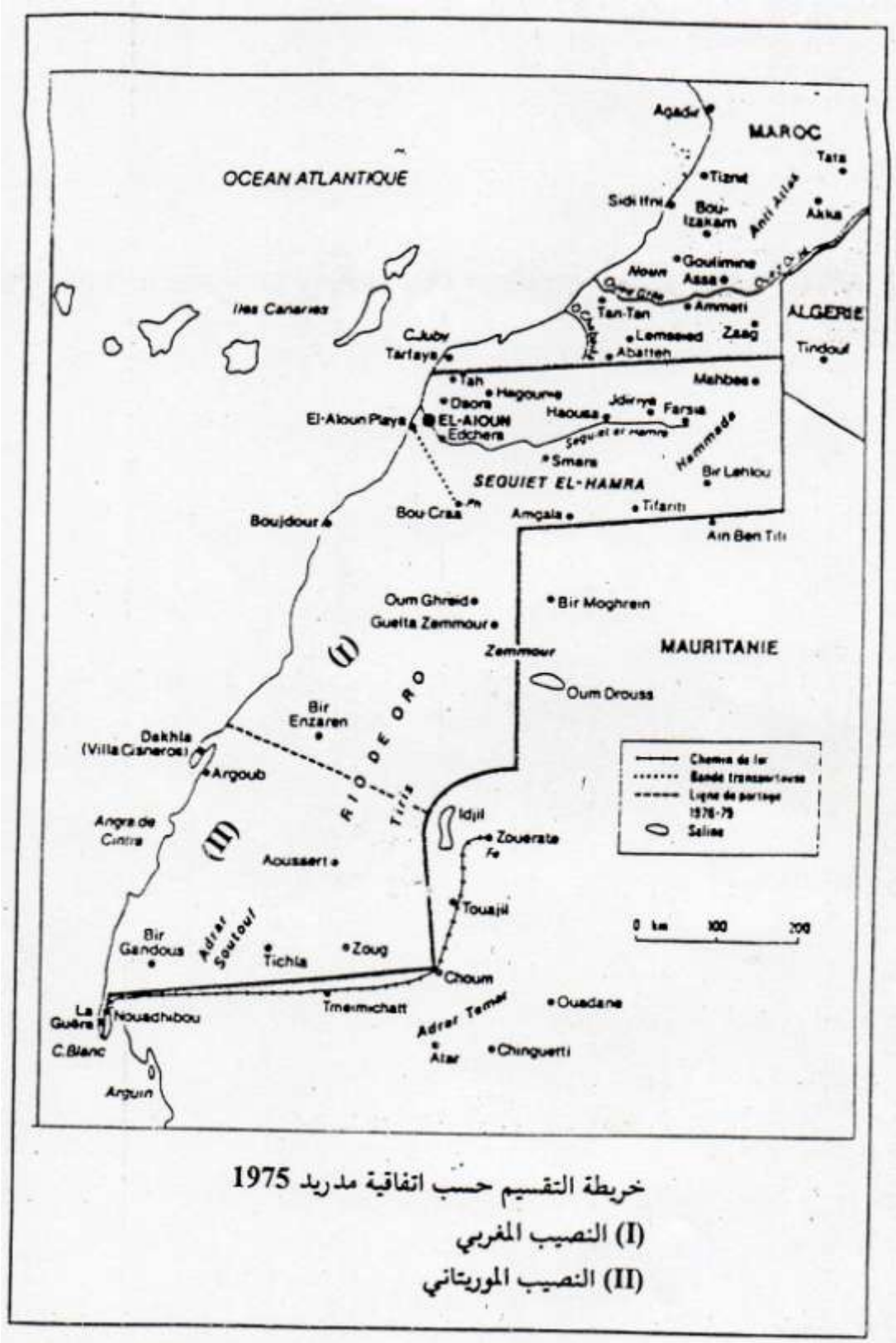

خريطة التقسيم حسب اتفاقية مدريد 1975

(I) النصيب المغربي

(II) النصيب الموريتاني

المصدر: wikipedia.org

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
خطة الدراسة	
مقدمة عامة:	1- 10
الفصل الأول: التطور التاريخي للنزاع المغربي الصحراوي	
المبحث الأول: الصحراء الغربية في أبعادها الجغرافية والاقتصادية والتاريخية	**15**
المطلب الأول: المعطيات الجغرافية والاقتصادية	16
الفرع الأول: العمق الاستراتيجي والجغرافي	16
الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية لمنطقة الصحراء الغربية	21
المطلب الثاني: البعد التاريخي والسياسي لقضية الصحراء الغربية	28
الفرع الأول: جيونولوجية النزاع المغربي الصحراوي	28
الفرع الثاني: الأبعاد السياسية للنزاع الصحراوي	36
المبحث الثاني: مراحل النزاع في الصحراء الغربية	**39**
المطلب الأول: قضية الصحراء الغربية قبل العام: 1975	40
الفرع الأول: الصحراء الغربية قبل الاحتلال الاسباني وعلاقتها بالأقاليم المجاورة	40
الفرع الثاني: التواجد الاستعماري، أسبابة وسياسته التوسعية في المنطقة	44
المطلب الثاني: خروج الاحتلال الإسباني وبداية الغزو المغربي لمنطقة الصحراء الغربية بعد العام: 1975	48
الفرع الأول: اتفاقية مدريد الثلاثية	49
الفرع الثاني: الأطماع المغربية في الصحراء وسياسة التوسع (المسيرة الخضراء)	51
الفرع الثالث: قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وبداية المقاومة الصحراوية	54
خلاصة الفصل	58
الفصل الثاني: تداعيات النزاع المغربي الصحراوي	
المبحث الأول: التعريف بالنزاع المغربي الصحراوي وطبيعته القانونية	**62**
المطلب الأول: ماهية النزاع على الصحراء الغربية	63
الفرع الأول: الخلفية التاريخية للنزاع البيني المغربي–الصحراوي	63
الفرع الثاني: مواقف الأطراف الفاعلة في النزاع	68
الفرع الثالث: النزاع بين الخصوصية الصحراوية والادعاء المغربي	74
المطلب الثاني: البعد القانوني للنزاع المغربي الصحراوي	76
الفرع الأول: موقع محكمة العدل الدولية من النزاع	76
الفرع الثاني: الجدل القانوني حول مسألة الاعتراف بالصحراء الغربية	80

المبحث الثاني: الجدال الدولي حول النزاع المغربي الصحراوي	**83**
المطلب الأول: النزاع المغربي الصحراوي في أروقة الأمم المتحدة	84
الفرع الأول: القضية الصحراوية على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة	84
الفرع الثاني: القضية الصحراوية على مستوى مجلس الأمن الدولي	88
المطلب الثاني: القضية الصحراوية والمنظمات الإقليمية والقارية	93
الفرع الأول: على المستوى للأفريقي	94
الفرع الثاني: على مستوى جامعة الدول العربية	99
الفرع الثالث: على مستوى الاتحاد الاوروبي	101
خلاصة الفصل:	103
الفصل الثالث: المسارات والحلول الممكنة لتسوية النزاع في الصحراء الغربية	
المبحث الأول: الحلول الدولية المقترحة لتسوية النزاع في الصحراء الغربية	**106**
المطلب الأول: مخطط السلام الأممي في الصحراء الغربية	107
الفرع الأول: محتوى مخطط التسوية	108
الفرع الثاني: البعثة الأممية لتنظيم الاستفتاء (المينورصو) كآلية لتنفيذ المخطط	112
الفرع الثالث: مواقف أطراف النزاع من خطة التسوية الأممية	116
المطلب الثاني: عوائق تطبيق مخطط الأمم المتحدة للتسوية في الصحراء الغربية	118
الفرع الأول: إشكالية تحديد هوية الناخبين	119
الفرع الثاني: تمسك المغرب بمبدأ الوحدة الترابية والسلامة الإقليمية	125
المبحث الثاني: الحلول المختلفة لتسوية النزاع في الصحراء الغربية	**129**
المطلب الأول: مشاريع جيمس بيكر (دبلوماسية اللادبلوماسية)	130
الفرع الأول: اتفاقية هيوستن بالولايات المتحدة الامريكية	131
الفرع الثاني: فكرة الاتفاق الإطار (مشروع بيكر الأول)	135
الفرع الثالث: مخطط التسوية (مشروع بيكر الثاني)	138
المطلب الثاني: حلول الأطراف المتنازعة المقدمة لتسوية النزاع	142
الفرع الأول: الحكم الذاتي الموسع كآلية لتسوية النزاع (المغرب)	143
الفرع الثاني: الاستفتاء كآلية لتسوية النزاع (البوليساريو)	146
الفرع الثالث: خيار اللجوء إلى القوة للحق في تقرير المصير	148
خاتمة عامة	152
قائمة المصادر والمراجع	154
الملاحق	157
فهرس المحتويات	